٤٦٩٨

Copyright King Saud University

Copyright © King Saud University

٤١٥

ح ٠ ع حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية ،
تأليف العصام الاسفرايينى، ابراهيم
ابن محمد - ٩٤٥ هـ . بخط مصطفى بن ابراهيم
القرماني سنة ١٠٧٨ هـ .

٤٦٩٨ ٢٩٥ ق ١٩ س ٥ر٢٠×٥ر١٢سم
نسخة جيدة ، خطها تعليق ، طبع
الظاهرية (نحو) ١٥٠: معجم المطبوعات
٢ : ١٣٣١
١ - النحو ، اللغة العربية
أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ
د - حاشية العصام على شرح الملا
جامي للكافية .

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٤٦٩٨ ـ في ٩٥٢

العنوان: حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية

المؤلف: ابراهيم بن محمد [illegible] الاسفراييني

تاريخ النسخ: ١٠٧٨هـ

اسم الناسخ: مصطفى بن ابراهيم المركعاني

عدد الأوراق: ٢٩٥ق ـ ٢٠,٥×١٥,٥ ـ ١٤×٢٢ سم

ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا هادياً لسالكي مسالك محامدك ويا سامعاً لجامع مسائل حامدك
اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلات صراط الذين
انعمت عليهم لتبديل كل لائنا وصل على افضلهم صلوة وافية لشكر
ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا بكفاية
اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بمفصل
آثار النبوة ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر
الى الله الغني عن العالمين ابرهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصام
الدين هذه حواش كالشمس للنجوم ودرر النثر بغواش ما فيه
للفوائد الضيائية واشي لا يوجد عن مدحه متحاش ولا يتوهم في حقه
ذام واد واشي لا يرده ناظر كابر عن كابر لكثرة ما فيه من الابداع ولا يؤده
شاعر فاخر بالاطلاع على خوافيه الا لحاسن الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد
بما شاء فليس معه النزاع ومن ليس له غاية التحديد لنظره السديد
فليتنزه عنه فلا يزيد فيه الا الوداع يا اهل السعادة بانتفاع وازدع
اصحاب الشقاوة على الانتفاع انت حسبنا في الترقي الى نفاع العلم
الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري

من النعام

من انعام وغيره وما وقع على غير الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته الذاتية
فلتنزيله منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار
كونها مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال المحمود فيه
مجازاً ولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه بل جعل محموداً عليه تجوزاً والمحمود
عليه حقيقة امر آخر قوله لولية في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي
امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان
كل حمد للمحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره
فلا يحب الا حمداً او حمداً من له تحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن
ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق الاستعداد والحمد واسبابه
في الحامد وجرى الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنياً للفاعل اي
كل حمد متعلق بولية وان يكون مبنياً للمفعول اي لكل محمودية قائمة به تعالى
ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظراً الى
المعنى فجعل الحمد مستعملاً في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل ما
يطلق عليه لفظ الحمد فيكون اللفظ مفيداً لثبوت كلا معنيي الحمد
لله تعالى دون غيره فيترقى الحمد درجة الكمال ولك ان تجعل الحمد المبني
للفاعل ثابتاً له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره وتريد
بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به
تعالى لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمده تعالى باظهار العجز عن الحمد كأنه
قال الحمد لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى

ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم
ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي
على النبي حيث اخبر به اشارة وقيقة الى الامور المشهور من
ان الولاية افضل من النبوة **قوله** والصلوة على نبيه النبي انسان
بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان
كذلك لكن يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة العهد فهذا
الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق
فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى وجه اختياره على الرسول
اما بحسب اللفظ فرعاية السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني ظ لانه اشمل
وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة برتبة النبوة
ويعلم منه استحقاقه برتبة الرسالة بالطريق الاولى **قوله** وعلى آله
واصحابه المتادبين باداب التزم اهل السنة ادخال على على الآل
ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي وآله وينقلون في ذلك
حديثا في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه وهذا
ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقهاء
اقوال في تعيين آل الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب
ادبان ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متادبون
باداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي
ذكر الادب براعة استهلال لان النحو من قسم الادب **قوله** فهذه اي هذه

الامور

الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سنذكرها في كتب به على وجه الاجمال
واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور
المعقولة وان كان وضعها للامور المحسوسة المبصرة الحاضرة في
رأى المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة ههنا اما الاشارة الى
اتقان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده
ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى
ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرة عنده واستحق ان يشار له
الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب
على تحصيل المعاني **قوله** فوايد جمع فائدة وهو ما استفيدت من علم
او مال او جاه فادله المال يفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوايد
الثوابت يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان **قوله** وافية اي
كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله بحل متعلق
بوافية على تضمين معنى التعلق ولك ان تجعل الوافية من وفى بعهده
اي لم يغدر فقوله بحل متعلق بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوايد
اسم لكتاب في المعاني والوافية اسم للمتوسط والشارق كتاب
في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلاثة تكلف مزيد تحسين
للكلام البليغ **قوله** بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب ههنا ابحاث الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى
ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ

وفيا بضم الواو على وزن صلى في يكون اصله وفويا
محرر

ان كان على رفع المجرور اذا وقع بعد المعرفة المحضة
يكون حالا ووقع صفة بعد النكرة المحضة وفي الاحكام
يحتمل جعله صفة للموصوف ويكون
ما لم يعرف بال الجنسية ويكون
صفة لي اذا نظر الى جهة المعنى
يكون حالا ان نظر الى جهة اللفظ
قاله الكافيجي

[illegible]

ان يكون فى تقدير كاينة للعلامة حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون فى مثله
رعاية جانب المعنى لانه اهم وان راعيت هنا جانب اللفظ يتجه ان الحال
لابد ان يكون عن الفاعل او عن المفعول به والطائفة مضاف اليه للمشكلات
التى هى مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه
يصح ايراد الحال عن ما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا صح حذف المضاف
والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا فانه
يصح اتبع ابرهيم حنيفا وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول
هذه فوايد وافية بحل الطائفة الثانى الظاهر ان يقول للعلامة المشتهرة
فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظى يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر
جانب المعنى لانه اريد بالعلامة مذكر ولك الاختيار فى رعاية التذكير
والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس الثالث
ان فى وصف ابن الحاجب بالعلامة نظرا لان هذا اللفظ انما يناسب
فى ما بين العلماء لمن جمع انواع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية
والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء فى العلوم النقلية ولذا
اختص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازى بالعلامة
حيث سبق العلماء كلهم فى جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه
اوحدى وما من مقصد الا وهو فيه الفقيه وكانه بنى اطلاق العلامة
على عدم الاعتداد بالعلوم العقلية الرابع انه اختار من بين اوصافه
الاشتهار اغناء له عن الوصف بالفضايل تفضيلا لاشتهاره

واعتذارا

واعتذارا عن اعراضه عن الاطراء فى المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب
لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يخفى تعددهما الذى يستدعيه صيغة الجمع
بل اراد البلد المشرقى والمغربى فيصح جمعهما بلا ريبة قوله الشيخ ابن الحاجب
فى القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن من اربعين
او خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق الشيخ
على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على ما فى الصحاح
اى وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ
ابن الحاجب قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه فى الصحاح تغمده الله
برحمته غمره بها هذا والكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته فى غلافه
والغمد غلاف السيف ففى الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف فى حدة
الطبع وقطع المشكلات قوله واسكنه بحبوحة جنانه اى وسط جنانه بكسر الجيم
جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل قوله
نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اى جمعته فى السلك الخيط والتقرير
جعل الشىء فى قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب
والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم
وفى اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوايد
التى كاللآلى قوله للولد العزيز العزة عند اهل الذكاء والفضل الوصف
بالذكاء والفضل فوصفه بالعزة فى قوة وصفه بالذكاء والفضل قوله
التلهف هو كالتاسف الحزن وجمع الالفاظ المترادفة فى الخطب

الغمد بالكسر قاموس

الحديقة باغ تاج

الخرز مهره رشته تاج

جميع صح

النقى صح

مستفيض لا وصمة له عند البلغاء **قوله** وسميته بالفوائد الضيائية فان قلت
قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن زبير زبيري فكيف جعل النسبة
الى ضياء الدين ضيائية قلت منبع النسبة في التركيب الاضافي
الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا
فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول
ليجعل الشخص ضياء الدين والمقصود في ابن الزبير لم يرتفع
قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود
اظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد
فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية من تكلف
الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب
ما يمدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتأليف ولان فيه
نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل
عنها ظلمة الذنوب **قوله** لانه لهذا الجمع والتأليف الاولى ترك الجمع
لانه لا فائدة فيه الا اخراج المعرفتين عن المساوات **قوله** كالعلة الغائية
العلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف
متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة الغائية تعليمه هذا
الشرح ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة
قوله وسائر مشتق من السؤر بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في
الكشاف ان العرب تستعمل السائر بمعنى الباقي واستعمله في كلام

المصنفين

المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام
بمعنى الجميع تحقق القول بانه من عاب عيب فالسائر بها بمعنى الجميع انفع
للمدعو له لانه يتكرر الدعاء في حقه **قوله** من اصحاب التحصيل تقييد للمتعدى
لانه ربما يكون من اصحاب الصنائع الضائعة **قوله** وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل
الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص
التوفيق بالخير اذ تستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى
ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل
الى الفاعل بالباء الا انه يدخل الآلة فلا يحسن ضربي بزيد والضارب زيد
وانما يقال ضربي من زيد فالتوفيق وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على
ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف
حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه **قوله** وهو حسبي
ونعم الوكيل فيه بحث فلنجده في حواشي المطول **قوله** تخييل ان كتابه يعني
تخييل نفي نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل ما يفيد في النفس
قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا تسمى القافية المركبة من القضايا
المخيلة شعرية والمخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما من ارباب
الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يؤثر حدثه تاثير القول
كما نحن فيه وبعض النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب
كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اعظم المهمات ويعلم منه وجه ترك
كتابة الصلوة ايضا **قوله** ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا

اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده
على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فاخذ الشارح رح حفظ من كلامه ما يمكن
اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي
لم يبدأ بالحمد هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك
الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وترك
ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة
والصوم هضما للنفس بتخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين
فاصلح الشارح رح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله
جزءا من كتابه ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يقل به واعرض عنه
ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات
الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذي هو المقصد في هذا التأليف
قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن
احوالهما وكان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصود
من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون
الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله
فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض
من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا ينفر عنه

بما يعرض

بما يعرض من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما
ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الآخرين لان كتابه للصبي الذي
لا يكون تحصيله الا قريبا فلا ينفعه في التحصيل ما يوجب البصيرة
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان تقديره المعلم على حفظ ما
في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه
قوله حتى لم يعرفا هو من التعريف او من المعرفة وعلى التقديرين
مبنى البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة
الاحوال تتوقف على تعريفهما فان تمت تم والا فلا قوله وقدم الكلمة
لكون افرادها بهذه وجوه اربعة للتقديم لتوقف تحقق المفهوم
على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم
وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد
على معرفة الفرد فتدبر قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى
والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه
في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون
معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه
في شرح الرسالة العضدية قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر
جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم قوله لتاثير معانيهما في النفوس
كالجرح ان اكتفى بمطلق التاثير في التشبيه بالجرح يكون جاريا

ثم قال قدس سره على الاصول [illegible] عليه
ونهره وبابه [illegible] فتح

قدم تعريف الكلمة على الكلام لتوقف معرفة مفهومه
على معرفة مفهومها وتوقف تحقق مفهومه على تحقق
مفهومها وتوقف وجود فرده على وجود فردها
وتوقف معرفة فرده على معرفة فردها
وتوقف معرفة تقسيمه على معرفة تقسيمها
من عصام الدين الكافية

فى الالفاظ باعتبار تاثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر الخ
يدل على انه اراد التاثير بالجوارح الالم وفى تفسير البيضاوى فى قوله تع
فتلقى ادم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك
باحد الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة **قوله** بعض الشعراء
قال الشارح الكازرونى قائله امير المؤمنين على ابن ابى طالب
رضى الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه
ببعض الشعراء **قوله** جرح اللسان الخ يكون بمعنى اللغة و
والجارحة وهذه العبارة تحتملهما **قوله** والكلم بكسر اللام هذا التحقيق
للفظ الكلمة لا للفظ الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لان
معرفة معنى التاء فى الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء
للفرق بين الجمع والواحد وللفرق بين الجنس والوحدة **قوله**
جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على ثلث
بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص
والتمر باق على وضعه **قوله** والكلم الطيب باول ببعض الكلم الطيب
هذا التاويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من داب اللغة
ان يقال فى مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض
بالطيب ويكون ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم
فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد هذا الجنس من غير حاجة
الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير

والاصول

[illegible]

اعلم ان الجنس على ضربين استغراق الجنس وهو الذى يحسن فيه لفظ كل كقوله تع ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا وهذا الاستغراق
مفيد للكثرة فتنا قض الوحدة والثانى ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذلك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى
لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا وهذا النوع من الجنس لا ينا قض الوحدة اولا دلالة فيه
على الكثرة والمقصود فيه هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى لان المراد انما يذكر لبيان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه
من شرح رضى الدين

والاصول والنحو بان لام التعريف تبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية
لم يؤنث نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية
لزم ان لا يصعد الكلم الطيب الواحدة مالم تصر جماعة من الكلم **قوله**
اللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب
فاما ان يشار بهما الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس
فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق
فهى لام الحقيقة من حيث هى هى واما ان يقصد اليه باعتبار
فرد ما فهى لام العهد الذهنى كما فى ادخل السوق واما ان يقصد اليه
باعتبار كل فرد له فهى لام الاستغراق كما فى قوله تعالى ان الانسان
لفى خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار بها
الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك لسبق فهمه
اليه عند سماع اللفظ فهى لام العهد الخارجى نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار
يتوهم التنافى فى لفظ الكلمة بين اللام والتاء التى للوحدة فاشار
الى دفعه بقوله ولا منافات بينهما اى بين اللام والتاء او بين الجنس
والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافات بعد دخول اللام لا قبله من ضيق
العطن وان وقع ذلك الى الان لجم غفير من ذوى الفطن لان
المنافات بين صيغة الكلم والتاء اللازمة ودفعه بان الجنس لا يوصف
بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافات يمنع المنافات بين الجنس والوحدة

جواب صدتي الرأي لا لتحقيق اذ التحقيق ان ال ليس لوحدة جنس
اشار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة بالوحدة في كونها
افراداله حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا الاين في
الكثرة التي يستدعيها الجنس **قوله** ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة
الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه
اما اولا فلان كون اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج
عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد تكون اشارة الى قسم
من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من
مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه
الكلمة حتى تصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكب الا بعد تكلف تامل
قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي
رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود
رميها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلق فان قلت
من اين علم انه يقصد الرمي من الفم قبل ان يدخل قلت لانه يقال ذلك
فيما اذا رمي النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ان تدخل في الفم
فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته
بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت
لانه لا بد ان يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي نطق فالمناسب
للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ بدون

الصلة

الصلة صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي هذا وبعد
فيه نظر لانه يكفي للنقل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ
والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص
اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان
او كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال
المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما
ولم يعهد في ما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم
وان العادة هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي
قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر
جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة
العام الى الخاص اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء
فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب في نقل
اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الان قلت فرق بين جعل اللفظ
بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول نقل للمصدر
المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق الى قسم من اقسام
مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هناك وجه اخر
وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون
من قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل الى ما يتلفظ به فيكون
نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص **قوله** مهملا كان او موضوعا

المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع
وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن
استعماله وبالمهمل ما لم يكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر
من المستعمل المستعمل بالفعل **قوله** واللفظ الحقيقى لا يخفى انه اذا وضع
اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن فى اضرب
ايضا لفظ حقيقى فالصواب المتلفظ به الحقيقى **قوله** ولم يوضع له
لفظ فليس فى اضرب الا الف على المفعول من غير ان يكون فاعل
ملفوظ واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم مقام
اللفظ فى اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام
المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة
ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع
الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا
ليس على ما ينبغى فاحفظه فانه مما خفى على غيرى حتى قال بعض الفضلا
لا ادرى من اى مقولة هو فليت قولى بلغه **قوله** والدوال الاربع
وكذا امثاله مثل ضرب النقارة الدالة على ركوب السلطان
والنصب جمع نصبة وهى ما وضع لمعرفة الطريق **قوله** لانه لم يقصد
الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها فى
الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون التاء
على الكلمة الواحدة بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة

عند المصنف

عند المصنف ما وضع بمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل
فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حيث انى لاحيان
فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافى
قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث
والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصفة صرح به فى الكشف فى
تفسير قوله تعالى حتى يكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة
اكتفاء بادنى ما يكفى **قوله** مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر
مما يستتبعه اللفظ تدبر وليكون المفرد محتملا لاحتمالين فيذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن **قوله** الوضع تخصيص شيء بشيء الاول
تعيين شيء الشيء ليظهر تعلق لمعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد
بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع تخرج وضع اللفظ
المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى تخرج وضع المشترك
قوله بحيث متى اطلق كما فى الالفاظ او احس كما فى الدوال الاربع والمراد
باحس ابصر ليحسن مقابلته مع اطلق لا علم يقال احسست الشيء اذا ابصرته
او علمته على ما فى القاموس والاول متى سمع ليظهر حسن مقابلته مع
احس اذ السماع كالاحساس من جملة المستفيد بخلاف الاطلاق
فانه فعل المفيد الا انه اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفى
وليس فى السماع عرف فاعرفه **قوله** بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى
بل متى اطلق مع ضميمة **قوله** واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا

بل يجوز ان يراد ان التانيث والصفة على ارادة المصدر بتفسير فوزنه
خصوص حيث كما ذكره المحشى الزوزنى فى شرحه
علا الكامد

لان السائل يدعى ان المطابقة لازمة
والمجيب يكفى عنه بهذا القدر فى جوابه
ان يقول غير لازمة منه

ولزالم يكتف باحس وكذا الحال في الوجه الثاني **قوله** ولا يبعد ان يقال آه ويمكن
ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زايدا بل اكتفي بالتبادر من الاطلاق
كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق
اطلاقا صحيحا او اطلق ارباب اللسان اى اللغة في محاوراتهم
يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون
القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي
هو المعنى الخاص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم
وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة
والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه
الاعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا
والدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من
سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا نزل آخر
تجده ان اوتيت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من الرجال
اعرضت عنه في هذا المقام لانه علا وفوق ذايقة الاطفال ومن الله
المنح وعليه التكلان وعنه نسال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال
قوله المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا وقد يكتفي فيه بصحة القصد
قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان
مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندرجا
تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول

والظرف

الاخص صح

والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر بهذا انه لا وجه
للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظه **قوله**
او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص من المصدر الميمي
بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشيء او لا
والمصطلح هو المقصود بالشيء فنقل المعنى اليه نقل الاسم العام الى الخاص
ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول
كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى **قوله**
او مخفف معنى اسم مفعول خفف بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة
بالفتحة التي هي اخف وقلبت الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه
معنى ابعدها لفظا مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب **قوله** ولما كان المعنى
ماخوذا في الوضع فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال
ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد
الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت
لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر
بل قصد اليه ليتوصل به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه
وهو جعل المعنى قيدا مخرجا لا بيانا في الواقع والتجريد عن الشيء الاول
لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله
في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا يناسب مقام التعريف ومنصب
الاختصار قلت دعا عليه الاحتياج الى تعيين المعنى بالافراد الا انه

والآيه الى تقييده

الاخرى صح

بهذا تعين كون المفرد قيد المعنى قوله تخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة
لفظ ديز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه والا بملاحظة حال
اللفظ فى نفسه والا فان كانت العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث
الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان
نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة
وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة
لاجماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت
لم لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست
الا المهملات والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج
بقيد الوضع بقى انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة
فى المهملات الا ان يقال صرح بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها
مزيد التباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة
لا الكلية بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء الان حروف الهجاء ايضا
مهملات والهجاء تقطيع اللفظ لحروفها فحروف الهجاء حروف يقطع
اللفظ بها الى حروف ركب منها اللفظ بقى انه اذا جرد الوضع عن المعنى
لا يخرج به مثل جسق وموقف وديز لانه عين المتلفظ به قوله وخرجت
بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا
من حروف الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم

والعاطفة

والعاطفة من حروف الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم
بخروج جميع حروف الهجاء بهذا القيد الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض
التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية
لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف الهجاء الا ان يقال
حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم توضع لمعنى فينبغى ان
يخرج من التعريف كلها لا بعضها الا انا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى
منها بقوله لمعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى
من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور
باعتبار قيد الحيثية فى التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
بازاء بعض اخر الا قل قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض اخر لينتقض به
التعريف لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه
لو قال المصنف وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج
المعنى لفائدة تعريفه فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشئ
كيف يصح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية
هى ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ فى مقابلة المعنى
خص كلمة ما فى تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما فى التعريفات
سنة مؤكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به القصد فانه ان اراد ان
مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى
ما يقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق

به القصر على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون
المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم
من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام
في القصر للعهد الخارجي فيؤل الى القصر بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء
لكان اخصر واوضح **قوله** وهو اعم من ان يكون لفظا وغيره لا يخفى ان هذه
القضية طبيعية والطبيعية لا ينتج في كبرى في الشكل الاول الا ان يقال
نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر
عند الميزانيين الامور الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا
الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي **قوله** بعض الكلمات
المفردة لا فائدة في الوصف **قوله** فكيف يكون موضوعا للمفرد ولم يقل
لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه
باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد
صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه **قوله** قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة
والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه
ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث
انه معنى مركب فاحفظ الفائدة الموعودة بها **قوله** وقد اجيب
عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة
في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة **قوله** ولا يخفى

الفائدة

ان هذا الحكم

ان هذا الحكم منقوض لا يذهب على احد ان هذا الجواب عن الاشكالين
بان تمنع الى الان وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين
الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده فمقابلته بالنقض
خارجة عن قانون المناظرة وانما اللايق اثبات المقدمة الممنوعة
بامثال الضماير الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم بان كل ما يستعمل
في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع ان يكون
ههنا لفظ موضوع للفظ فان قلت يكفي سند المنع احتمال ان يكون
موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال
لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال
فجرى على الظاهر وارد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر يصير ما ذكره
للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة
الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول
الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا
او زيد قايم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس
اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفردا او مركب من هذا القبيل
لان وضع اسماء الاشارة للمبصرات فباستعماله المجازي في كلمة
او مركب لا يتحقق مادة النقض **قوله** فان الوضع فيها وان كان
عاما انما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما
فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب **قوله** فليس هناك

مفهوم كلي الا في مقام وضع امثال الضماير وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ
المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة
فبذا الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه ههنا كل مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له
مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم
ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم
قوله وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى ح الاقتصار على مفرد
لما مر قوله ومعناه ح ما لا يدل جزء اللفظ على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون
الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذا لم نونس
بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل
الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف
اللفظ الدال بالطبع او العقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني
على الاهمال ومبني على الاحتمال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه [illegible]
الموضوع على جزئه قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بشيء مقيد
بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك
المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد
خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقة ايهاما
مالضعف المفاد لا لضعف الدلالة فانه لا استفاض بالمعنى الثاني
جاء بالمعنى الاول وقيل كني به عن ضعف الدلالة فانه لظهور ارادة التجوز

بحسب المقام

بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع
بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصود به بشيء مع
ان المقصود به بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له
لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة لمعنى بوجه ما ليتأتى له ان يقطعه
عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا نبه عليه بوجه ما ثان
قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ
عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك
الغرض قوله لم يرتكب في مثل قتل قتيلا في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل
قتيلا فله سلبه اي سلاحه قوله ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين
جملة فعلية لان المتكلم به بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية
عن نكتة قوله والآخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان قوله ولكن النكتة
فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضي في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد
من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف
الوضع معمول متعدد اختير فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد
فاختير فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه
لو قدم الثانية لا اوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهم جعله
صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى
وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن

ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من
غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد قنع
في مقام الثروة بما لا يقنع به الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم
يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور قوله
وهذا القدر كاف لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية في الحالية
ولا يتفاوت بها الحال كما لو همه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية
قوله مثل الرجل قبل وكذا رجل لان التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان
عندنا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه فرية بلا مرية لان الاعراب
جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما كلمة واحدة قوله واعرب
باعراب واحد الانسب ان يجعل واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة
وان يدعو اليهما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون
المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع
ما يقال انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب
باعرابين الا انه للامتزاج اعرب بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث
مبني الاصل وقد يجاب عنه بان المراد باعراب واحد كيف بكيفية
واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفتين قبل
ان ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل
والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس الا الجزء
الثاني وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما

اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعرابا بجعل الحرف الاخير
الصالح لان يجعل اعرابا فيهما اعرابا فصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب
لفظ واحد واما الرجل وان صح ان يجعل له المعرب فيه المعرف دون
المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج
فلم يرضوا الجزم قاعدة شدة الامتزاج دليس هذا اول كسر
وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظر فيه الاجاج قوله ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علمه وعرف بذنبه اقر به
قوله فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وجه ذلك بان
اللفظ ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارهما ويصح ان يتكلم
بعبد الله مرتين باعتبار وصف الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة
الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول للمصنف
ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نقطع
ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال
في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق
على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم الى مفرد ومركب
ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما
غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف
ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج

من تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة
لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال اخر الكلمة
مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها
باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة
حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون حالها
عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيها ليس باعتبار
الحال بل باعتبار الاصل وكون بصرى خارجا عنه ليتبين على ان اعرابه
على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة **قوله** ولو لم يخرجه بتركه لكان
انسب ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما **قوله**
كون الشيء بحيث يفهم منه بشيء اخر فان كان منشاء تلك الحيثية جعل
الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء
الاول مقتضى الطبع عند عروض الشيء الثاني فطبيعية والا فعقلية
قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب
فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف التهجاء
العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان
يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى
ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف
قوله كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا مهملا
للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع

ديز ودلالة

ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال
الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا
يظهر ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر
ان فهم المعنى للمث هذه او لدلالة اللفظ **قوله** فبعد ذكر الدلالة لا بد
لها فيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع
فيستغنى به من ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى
بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع
قوله كما في المفصل فيه لطالفة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف
قوله اي منقسم اشار الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم للكلمة
بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بضم قيود اليها يحصل
اقسامها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر
لك ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة قولنا وهي
كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت
واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود اليه
ويحصل بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء يسمى اقسامها
ويسمى هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم
اخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما يذكر من الاقسام
وقد يخلوا عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان حكم بنفي
مفهوم التقسيم من غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي

والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه
مفهوم التقسيم ولا تعلق بالاستقرا ابل يستعان فيه الى تنبيه
او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا
والحصر المراد هنا قيل عقلي وتحقيق على انه استقرائي قد بيناه في
شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المصنف لانها تتعلق
بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا العذر للتطرق
عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام
وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل
الظرف هكذا انحصرت لانها اخره قوله اي الكلمة لما كانت لما
ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا
كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا الفجائية قال الله تعالى فلما كتب
عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء
وقد يكون مضارعا فهذا الكلام الرضي فقوله فهي الى جملة اسمية
مع الفاء جواب لما بلا اشكال فلا يتوجه ما قيل انه لا يدخل الفاء
على ما هو جوابه فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب محذوف
اي انحصرت الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله اما
من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف
من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف ولقد احسن
لانه يحوج الى حرف قوله الثاني الحرف واخره عن الظاهر المتبادر

لكن فيه

لكن فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق
مع ان في تقدير مجرد وصفها على ان يكون مبتدا وخبره ان تدل
غني عنه ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة
وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصى للكلمة وسهو لان حصر
بعض الصفة ايضا فيها باطل لان كل صفة من الصفات التي لا تحصى
يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم ليس
الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه
ليس له امر اخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى قولنا
الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو
عنهما لا انه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك
تقدير اخر اخف اي ذات ان تدل ثم تاويل اخف وهو جعل ان تدل
بمعنى الدلالة تركهما لكونهما متعسفين مشهورين فاكتفى بالتنبيه
على ما قصد بذكره التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق
ذكره السيد المحقق وهو انه لا حاجة الى تقدير للفرق بحسب المعنى بين
صريح المصدر والفعل المؤول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع
الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير او تاويل
والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما قوله حيث يقع ان
عمدة في الكلام الاول حيث لا يدل على معنى في نفسه تخلا فهما قوله
في الفهم عنه لا في التحقيق حتى يكون المصادر مثلا افعالا قوله

في سال

الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه في زمان التكلم بالدال
على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه قوله
مأخوذ من السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم
سمة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة
ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم
لهذا القسم من السمو او الوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه
اللغوي الى المعنى الاصطلاحي فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال
على الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء في القاموس اسم الشيء
بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثتين علامته واللفظ الموضوع
على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في مأخذ الاسم
اللغوي لم يكن بعيدا تأمل قوله لتضمنه الفعل ولك ان تقول
لشبهه الفعل في ان له مصدرا كما للفعل قوله وذلك لانه قد علم
اي بوجه الحصر الاول لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة دلت
على معنى في نفسها لكنه الاولى ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة
لا دخل فيها هو بصدده من انه علم به لكل واحد حد بمعنى المعرف
الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك
بل يتحقق بمجرد المميز الا انه اراد تحقيق المعرف لكل وتوضيحه ايضا
قوله وليس المراد بالحد هنا الا المعرف الجامع المانع بمعنى عند الادباء
معنى الحد كذلك كما صرح به المصنف في مختصر الاصول فلا يرد منع

المصطلح

ان ما علم

١٦

ان ما علم حدا لجواز ان يكون المشترك او المميز خارجا عن حقيقة
هذه الاقسام ولا نحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية
الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر
ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات
حدودا لها قوله ولله در المصنف جملة يمدح بها بكثرة الخير
وتحقيقه سيجيء في بحث التمييز والمراد هنا لله در المصنف
شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعلم جانب الذكي
ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان
فائدة قوله وقد علم الى آه قوله الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا
كان او كثيرا الا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي
للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان
الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون
الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص
كل من اللفظين بما خص به اصطلاحا ليس لمجرد التمييز بينهما
في الاسم ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفى به في اداء المرام
على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى
ان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل ان تعقب
المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل
لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاحكام

فينبغي ان يرى ولا يقراه فاحفظ ولا تغفل عنه في نظايره وعده
من هذا بابا واجمع مع عشايره قوله فلا يلزم اتحادهما اى
اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكلمتي جزاء ومن قال
المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه
المرحب ولو جعل الهيئة جزء للكلام لكان لتضمن الكلام للكلمتين
معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه
لاحتياجه الى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ
ومن قال ان المتضمن لمجموع الكلمتين والاسناد وسواء اراد
بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى
فقد سها لان شيئا منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له او صفة
لاجزائه تامل قوله اى تضمن حاصلا بسبب الاسناد اه بسببية
والاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعث لجمع الكلمتين و
تضمين اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان
انسب قوله خرجت المهملات الى الصرفة لكنه بقي زيد قايم
حشو فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا
على حشو وان ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع
بقرينة ان البحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما
اسناد يفيد المخاطب اه الاولى نسبة تفيد اه قوله دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قايم ومثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله

على حسق ... [marginal note]

فان الاخبار

فان الاخبار فيها مع انها مركبات فى كون الخبر فى زيد قايم ابوه
مركبا نظرا لان الخبر عندهم قايم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب
عليك ان الامثلة المذكورة داخلة فى تعريف الكلام مع قطع النظر
عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه
فى حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا
اليه وصح قوله ولا بد اى ذلك الا فى اسمين اه فان المراد
بالاسم اعم من الاسم الحقيقى والحكمى ومعنى كون المسند اليه
من خواص الاسم الحقيقى والحكمى ولا يذهب عليك ان ادخال
مثل ديز مقلوب زيد فى التعريف انما يحتاج الى تعميم المعلمين
لحمل قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى ما تضمن كلمتين
مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد
نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قيل جسق قوله اعلم ان
كلام المصنف ظاهر فى ان نحو ضرب زيدا قايما مجموعه كلام
اى قال ظاهر لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل
لا يخفى انه لا يلزم عليك ارتكاب تحقق افراد من الكلام فى
هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام هذا التركيب
كتحقق افراده فى ضرب اقوم رجلا ضرب وهو قايم على تعريف
المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا فى قولنا
زيد ضرب عمرا فى داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضرب وقد اتفقوا

لحمل قوله ... [marginal note]

على ان خبر المبتدا اذا هنا جملة فالكلام الذى هو مراد الجملة عند صاحب
المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وكذا فى الحال والصفة
اذا كانت جملتين فينبغى ان يجعل عدول المصنف عدولا عن
عبارة تعريفه لا عنه ولا عن مذهبه قوله على الجملة الخبرية الاولى
على الجمل الواقعة من غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية
عنده لا تقع خبرا والواقعة خبرا مثل زيدا اضربه فى تاويل زيد
مقول فى حقه اضرب وبعد تنجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام
لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق
اضربه فى زيدا اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا
او اوصافا فيزاد عليه او احوالا او جملا قسمية او شرطية
فان الحكم فى الجزاء عند المصنف والا لم يصح قوله ولا يتاتى
ذلك الا فى اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفى بعض الحواشى
اعتذر بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا لان مثله لا يرتكب
من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على ان المذهب
عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة
ويكذب ما فى الحواشى انه قال المصنف فى بحث حرف الاستفهام
ان لهما صدر الكلام لانه يقتضى كون قام ابوه فى زيد اقام ابوه
كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما صدر الكلام قوله ولا يتاتى ذلك
الى الكلام هذا التعريف هو المناسب للمقام وحمله على التضمنى

او الاسناد

او الاسناد تبعيد عن المرام قوله الا فى اسمين اى لا يتحقق هذا العام
الا فى ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل فى بمعنى من لكن ينبغى ان يعلم انه
لا يتاتى من كلا اسمين لانه لا يتاتى من اسمى الفعل ولا فعل واسم
الا اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم
وفعل اى فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء
الافعال الناقصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتاتى من
فعل واسم اى فعل كان قوله لان التركيب الثنائى العقلى فيه
ان حصر التركيب الثنائى فى ستة وابطال ما عدا اثنين
لا يوجب الا حصر الكلام الثنائى فى اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام
فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد
لا يحصل بدون المسند اليه والمسند والمسند اليه لا يكون الا اسما
والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله ونحو يا زيد بتقديرا دعو
زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا
صرح المصنف بالحصر فى تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل
لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة فى بادى الراى بخلاف
تعريف الكلمة قوله على معنى كائن فى نفسه جعل فى نفسه صفة معنى
لا متعلق بدل اى دل بنفسه ولا حالا عن ضميره اى دل كائنا فى نفسه
اى معتبرا فى حد ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعنى غير

مقترن بما ليس صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصلة اعذب ومن
الفهم اقرب **قوله** الى نفس ما دل لا الى نفس الاسم والا لتوقف معرفة
المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور **قوله** فتذكير الضمير بناء على
لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عمّا يكون الكلمة عبارة عنه
لا عن لفظ الكلمة وتانيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتانيث
معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التانيث لرعاية
لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمجرد رعاية اللفظ
بل لرعاية اللفظ والمعنى **قوله** ولذلك قيل الحرف اى لجعل اداة الظرف
بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة الدال اياه كما هو الشايع
فى نسبة المعنى الى الشىء يقال هذا المعنى فى هذا اللفظ بمعنى
يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره فلا يتجه ان ما دل
على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا فى غيره اذ لا معنى لكون المعنى
فى الشىء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد فى نفسه
فى تعريف ما يقابل الحرف لغو نحو التركيب العرفى ما دل على معنى
لا فى نفسه كما يقال الدار لا فى نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها
كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا فى نفسه فى المعنى
موضوعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وجه
فى التعريف به **قوله** ومحصوله ما ذكره بعض المحققين يعنى السيد الشريف
قدس سره كانه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس

من السيد قدس سره

من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف
وليس كما ظنه لان الناظر فى كلام الايضاح يعرف ان المصنف
بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارة الجملة المنقولة وقعت
اتفاقا بحيث تحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر فى
الايضاح ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف
ان الواضع شرط فى دلالة الحروف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط
ذلك فى الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض
آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء فى انه
بعد الوضع لا دخل للواضع فى الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفة
على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق اى الايضاح
لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال
فى حقه ما قاله السيد المحقق فى حق نجم الائمة حيث قال فى حواشى
شرحه على الكافية فى هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف
تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى **قوله** كما ان فى الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره لو قيل كما ان فى الخارج
موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجود قائما بغيره هو
موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف وما يقابله و
تنويرا لما استعمال فى فى الحدود السابقة فان فى فى قولهم السواد
فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل بمعنى الاعتبار والدلالة

على ان وجود السواد في زيد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود
في نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد
في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد فمن قال يظهر من
هذا التشبيه وجه اخر لاستقلال لفظة وهو انه لما شابه المعنى
الحرفي التابع الا العرض التابع للجوهر صح ان ننسب الى ذلك
الغير بقي كما ينسب العرض الى محله بقي والمعنى المستقل لما شابه
الجوهر صح ان يقال انه كاين في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما
يقال ان الجوهر قايم بذاته بمعنى انه غير قايم بغيره فلم يتدبر فتدبر
قوله كذلك في الذهن معقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك
التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القايم بذاته لا يصير قايما
بغيره ولا يصير قايما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا
فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
قوله يصلح لان يكون محكوما عليه وبه الاول يصلح لان يكون
مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم
والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم
لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا لنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى ان يوسع الدايرة
بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشي صفة
وكون الشي مضافا او مضافا اليه وكون الشي مفعولا وملحقا به

بما سوى الحرف

بما سوى الحرف ثم يقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق
المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه
ومحكوما به لكون معناه غير معقول الا تبعا والة لملاحظة غيره
وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الملحوظ
بتبعيته ويجعل الة لملاحظته لا بد ان يذكر ويضم معه حتى يفهم
الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل مفهومه
ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل والة لتعرفها وملاحظتها
مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو الة
لملاحظة معه ليفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح
ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن الة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة
الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم
يخص المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا للمعنى
هو الة لملاحظة غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة
هو ملحوظا بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية بينه وبين
ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل
المجموع ملحوظا بالتبع والة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم
ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت
لا يصح ان يكون طرفا للنسبة مقصودة بالاحداث وبعد
احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما لا يصلح ان يكون

مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرفا لنسبة ما وانما احتمل
الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله فالابتداء مثلا
اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين
مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني
تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو
حالة له فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول
الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء
من حيث اضيف الى السير والبصرة وليس افرادا للابتداء
الا حصصا وليس له افراد حقيقة قوله كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة
الى ذكره وهو بهذا الاعتبار ان يكون مدلول لفظ الابتداء فقط
لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون مدلول
لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة يعني
لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن
المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دله على كذا
قوله ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير
الى المعنى لعدم مسبوقيتها الخ اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة
المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب
مرجع الضمير وشيوع معنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار

ضمير بين

ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل دالا على معنى
في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له
مطابقة ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام
والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف
على الاعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى
عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر
الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم
الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل
ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف
بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولولا ان المراد بالمعنى
ما هو اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن
لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى
المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث
والزمان ونسبة الحدث الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين
لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل
لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على
الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه
انه بعد توقف الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة

التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ
لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى
الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل
بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة بواسطة عدم استقلال
ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي انه لا شك في انه
يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى
المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون
المطابقة وهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا
فيه جهدا بلطف من الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية الا انه
لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها
ولما ظهر ينبوع المياه الصافية في هذا المقام صرفنا لري الاكباد
والعطشى وان كفا من طين الحاسر لعدم سعة ساحة هذا الكتاب
لتخنيقه فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على
المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر
عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر الوضع
لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن
استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند
سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفروض

وقد بدلنا

ان تلك

ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يتسبب من
اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ
والذي دعاه الى التلفظ به فنقول لما سمع العالم بوضع ضرب
على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث
والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه
من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو المعنى مراد ما لم يعلم خصوص
المعنى الموضوع له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت
اليه من اللفظ من حيث انه مراد فثبت هذه الحدث والزمان في
ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق
من سماع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما
اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي ابن سينا ان الارادة
شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب
من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغه الى الآن فان الدلالة التفات
من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى
من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة
لا على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان
دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما بني تحقيقا
من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح باذله
ويظن فكره عميقا ثم ان ننبهك على ان القرينة ليس بشرط

دلالة المشترك بخصوصها بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة
احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر فكل من لفظ عبد
ولفظ الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة
صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي واسئلك ان كان
من افاضة برد التحقيق لتعلمك بما عودت نفسك بقوله
من غير توثيق وتصحيح الى تتمة ما ادى اليه موافقة رفيق
التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة
والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل
فالجاتهم تصحيح بين ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة
في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا اضطرار لمن
شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك مما الهمني ربي
ان الفعل موضوع لحدث مقيد بزمان والنسبة انما جاءت
من الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف
على انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب
زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم
الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون
تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين
وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على
وجه يكون مستعدا لازمه نسبته الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون

احضاره على هذا الوجه لغوا **قوله** والمراد بعدم الاقتران ان يكون
بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في
ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الان بتكرر
الوضع للمعنى الزماني في اسماء الافعال ولتغير الزماني في الافعال المنسلخة
من الزمان والانسلاخ مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وتفهم المعنى
بلا قرينة وشهادة صريح الحد تعريف المصنف لهما بالوضع واما نفع
التقييد بالوضع الاول فباعتبار ان مثل نزيد يدل على معنى مستقل
هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي
لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي واسماء الافعال دوال
على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع
الاول لها لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع
الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معنى مستقل مقترنة
في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي
موضوعة لهذا الحدث والزمان هذا ولا يخفى ان تسمية اسماء الافعال
اعتبرت باعتبار وضعها الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع
الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار التسمية
على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شيء وفي
اسماء الافعال مثل ذلك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي
لغو في اعتبار تسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران

انما يتحقق به ووضعه الثانى معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه
باعتباره لا يكون غير مقترن **قوله** على وزن قوقات كتب فى الحاشية
الزجاجة تقوقى اى بصيح قوقاة وقيقاء على وزن فعللى فعللة
وفعلالا **قوله** او عن المصادر التى ره يعنى او عن معانى المصادر
التى كانت تلك المصادر فى الاصل اصواتا والمصادر التى هذه الاسماء
منقولة عن معانيها هى نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل
عن بعض معانيه الى معنى لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر
فى الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تامل **قوله**
او عن الظرف يعنى او عن معنى الظرف والجار والمجرور **قوله** فانه
على تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها
كونها مجازا فى الاستقبال وثالثها كونها مجازا فى الحال **قوله** فانه يدل
على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا
فى ضمنهما قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا
يدل الا على زمان واحد **قوله** لما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر
بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم فى الجملة
واحترازه عن اخوته لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية غموضه
وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كان لا يستقل به
فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان
احكام مشتركة بين قسمى الاسم قدم على التقسيم وذكر الجمع على سبيل

التقريب لشركته مع ما ذكر فى الاختصاص **قوله** فقال ومن خواصه
مبنيها اى مبنيها من اول الامر ولذا قدمه على المبتدا وليس التقديم
للحصر والا لكفا وبما ذكر لم يتجه ان التنبيه على التبعيضية لا يستدعى
ذكر من لحصوله من ث بعده ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط
صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة من غير ارتكاب تجوز
واعلم ان التنبيه المذكور مبنى على ان ملاحظة الربط متاخرة عن
ملاحظة العطف والا لم تفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة
بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملا
حظة الربط اشيع لان افادة ان كل واحد من الخمسة بعض من
الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان
يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما تفيده لا يرضى **قوله** خاصة الشئ
ما يختص به ولا يوجد فى غيره فسر الاختصاص بنفى الوجود
فى الغير على ان النفى راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب
الادب واعرف فى استعمال بلغاء العرب فيكون حاله انه يوجد
فيه فلا يوجد فى غيره فمن قال قوله لا يوجد فى غيره تفسير لبعض
معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة
هنا الامر المختص محمولا كان اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول
على الشئ اوجب فى كلام المصنف تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى
قوله دخول اللام اى لام التعريف شاع اللام فيما بينهم سفى

في هذا التقسيم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل
اللام فيها عوضا عن المضاف اليه تخرج عن عداد قرائنها ولو
لم تاب عن ادنى تكلف الاولية بلام التعريف وما على صورته فيشمل
اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل
او اسم المفعول كما ستعرف في بحث الاسم الموصول والالف واللام
الزائدة والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر
من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد **قوله** ولو قال دخول حرف التعريف
لكان شاملا للميم في مثل قوله عم على لغة حمير ليس من امبر امصيام
في امسفر في جواب سائل من حمير حين قال امن امبر امصيام في امسفر
قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم تخصيص الامور المذكورة
بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر
منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلا طائل فلا يستفاد
منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء كلها
او بعضها فتامل وانما تعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة
التعريف دون ساير الخواص لان في تخصيص التعرض التعريف
باللام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الخبر من بين اقسام الاعراب الدالة على عدم
اختصاص باقي اقسامه **قوله** وفي اختياره اللام على الالف والالف
واللام وسنفا ومنه اختياره على حرف التعريف ايضا وان

لم يكن

لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختياره اللام لانه ثابت
مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله
علامة يعرف بها الاسم **قوله** اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب
اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه
صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له
ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو ولم يخلف
احدا مثله **قوله** لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت ما فائدة وضع
اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل
في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة
مع سهولة الادغام وتنصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض
التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله ايضا حرفا
ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصف بنقيض ما
اتصف به دليل نقيضه **قوله** واما الخليل فذهب الى انها ال
وكان همزتها في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة
لكمال كثرة استعمالها **قوله** والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة
وجاز حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكر بها **قوله**
لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة
تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل
غلامي الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما

ويمثل الحسن والصعب والضعيف فانه لا ينكر منصف ان التعيين
للذات المعتبر فى مفهوم الحسن والاشوب للصفة والنسبة
المعتبرة فى مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال
التعريف والتنكير تبعا قيان على اللفظ وكذلك علامتا هما
فلما لم يكن فى الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصولات
قد حقق فى موضعه ان الذى فى الاصل لذى زيد عليه اداة التعريف
قوله ومنها دخول الجر الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة
لها بهذا المعنى الى الدخول كاللام الآن فهم الحركة والنون الساكنة
منها السبق فيما اختاره الشارح البق قوله وفى المجرور به
تقديرا الاول او تقديرا قوله واما الاضافة اللفظية فهى فرع
للمعنوية هذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية لا يكون
المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا فى المعنى والحرف لا يكونان
شيئا منهما لانه يدعو الى ان تبيين وجه اختصاص الفاعلية
والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشى مسندا اليه
انما فسر المسند اليه بالاسناد الى الشى بارجاع ضميره
الى ما هو لجى ل ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى
الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص
واما لما نقول انه لا يصح ان تجعل كون الاسم مسندا اليه علامة
يعرف بها الاسم لان معرفة بعد معرفة الاسم قوله اختصاص

لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به فى عدم جريان التعريف
فى مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم التخفيف فى غير مسئلة
الحسن الوجه لا يجرى فيه بلا خفاء لانه تحذف التنوين او نونى التثنية
والجمع وشى منهما لا يوجد فى الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وان كان
يمكن فى الفعل لكنه لم يضعف باعتباره طرد الباب ولك ان تقول
الكلام فى الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذى
فى مفهوم الفعل اعتبر نسبة الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه
لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة
اللفظية فرع للمعنوية قوله وانى فسرنا الاضافة بكون الشى
مضافا مع ان قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق
نظيره بكون الشى مضافا اليه فيخرج الى اعتبار قيد بتقدير
حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف
فى ان المضاف اليه فى المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق
فى ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها
قوله وقد يقال هذا اى احد الامرين من الفعل والجملة قيل ينبغى
ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم
ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا
لا يتنازع فى ترجح التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف
ما يبنى على هذا الدعوى من حمل قول المص على المعنى الشامل

لكون الشيء مضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه
لم يلزم السيف والخواص فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا
فمنه يد بقوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه انه قد تقع
كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره
في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلق مختص
بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس كون الشيء مضافا وكون
الشيء مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم
مطلق ان شيئا من طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب قال المصنف
في الايضاح هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو
وهو محل اظهار المعاني وازالة الفساد والالتباس ومن اعربت
الكلمة جعلت بالاعراب فيها والوجه ظاهر لا من الاعراب العرفي
باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء
بهذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفصل
اي اختلاف اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف اخر
المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال
وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة
حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب مختلف
الاخر لا محل الاختلاف اذ لا يحمل الفاعل على مكان الحدث ولا يسمى
باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب الذي هو قسم من الاسم يحتمل

ان يكون

ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم لا نفس القسم لانهما يشتملان
الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص
تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على
مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب معان مقتضية
للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب
باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي انفرع بهذا الاعتبار ورود
مبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة موجبة
للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا
القيد ايضا لخرج بتقييد التركيب بقوله تركيب يتحقق معه
العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار
هذا القيد في كمال البعد ولا يهدي اليه قرينة قوله ركب مع الغير
يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فمن قبيل حمل المركب على جزء المعنى
بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك
ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة
في الكيف بالمناسبة التي هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة
اي المبني لئلا يدخل في تعريف المعرب المناسب لغير المشابهة
نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة في منع الاعراب ضبطها صاحب
المفصل بتضمن معنى مبني الاصل ومشابهته في الاحتياج الى
الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه كاسماء الافعال و

ومثال هذا الواقع موقعه كفجار ورقاش وحضار ووقوعه
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته الى نحو يومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فالتحقيق
المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلذا قدمها صاحب
اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم
من وجه من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص
لامية الى البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له
اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية
ان لا يخص الاصل بالاصل في البناء بل يطلق ليشمل المعرب
لان الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون بيانية بالاصل
لانه في الواقع اصل في البناء وللتوجيه لكلام الشارح مجال
لمن له فهم المعاني الاستقلال **قوله** وهو الماضي قال المحقق
الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث
هي جملة قسما رابعا وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير
اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام امرا بل مضارعا مجزوما
والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام **قوله** فاعتبر العلامة تجرد
الصلاحية لاستحقاق الاعراب اه لم يقل اعتبر العلامة تجرد الصلاحية
للاعراب لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة
لان المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل

بل الفرق

بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار صلاحية
الاستحقاق عند العلامة وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة
الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة
القريبة بالفعل **قوله** ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة
لم يوجد على طريقة المص معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخ
عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد سلب الاعراب بحسب الذات
لان ذات الاعراب متاخرة عن ذات المعرب او اريد سلب الاعراب
بحسب الظاهر الا انه على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده
والاول تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة **قوله** لان الغرض من
تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض
من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات
التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب
تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق
بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو اه **قوله**
فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى
انه لا يمكن ان يعرف المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع
لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون
عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا
الفن وتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف

المعرب به لزم توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على
معرفة المعرب فيلزم تقديم معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه
وهذا من افحش معايب التعريف المسمى بالدور وهو الذي
صرح المصنف بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح
طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى
الدور قبل اوانه والعجب ممن قال الشارح بقوله فالمقصود
من معرفة المعرب الخ الى ان ليس في نفس التعريف فساد
بل في المقصود منه لان المقصود منه تحصيل كلية تجعل كبرى
لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وقد يكون الصغرى
عين النتيجة وقولنا هذا يختلف اخره به مثلا اذا قيل هذا
معرب وكل معرب مما يختلف اخره به ينتج ان هذا يختلف
اخره به ومن هو جدى انه جدى واعتمادى حسام الملة والدين
داود الخوافي الستاذى عين هذا معرب فقد صرف الكلام الى
نحو لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام
فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت
بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهتدى به الى وجه الصواب
فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه
من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجميل الا انه افاد بهذا التطويل
حسن وصيته سيد ولد ادم مفيض نعمة البيان على العرب

والنجم

والعجم نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب
حامل فقه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي
ومن هو جدي انه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوافي
الستاذ وائمة زمانه بالبيان الصافي افاض الله عليه شآبيب
غفرانه الوافي انه يمنع قول المصنف انه ليس الكلام مع المتتبع لانه
يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من
غير ان يكون متميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم
المعرب في الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا الحكم بل ليعرف
منه بمعرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الاحكام
الحاصلة للمعربات في التراكيب هداه الله الحق هداية الطريق
انه قريب مجيب **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف اخره اي قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه
كما اشار اليه فيما بعد **قوله** وحكمه اي من جملة احكامه واشاره
الشارح الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب
والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا الاستغراق فيؤول الى انه
بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد
من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب ركب
مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به
اقوام بعد اقوام وان لم اعثر على ما اخذه في افانين الكلام

ولا يبعد ان يراد بمحله ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه
مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على المعرب ولا ينبغى ان يعرف به قوله
باختلاف العوامل فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت
فليكن جمع عاملة لان العامل فلما يكون غير كلمة وقيل العامل
صار اسما فى عرف النحاة قوله اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة
عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف
العوامل فى وقت ما ولا يختلف فى اخره به وانما يختلف بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا القيد
اختلاف اخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل الداخلة على
المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءنى
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة
عليه لخروج عامل المبتدأ والخبر لان الدخول اما اللحوق بالآخر
او الاول وهو انما يتصور فى الامور المعنوية كما مر قوله
وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض اه
وليكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به فى عرفهم الا هو قوله
او على المصدرية اى تختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق
بين هذا التوجيه والتوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق باختلاف
العوامل لان تعلقه باختلاف العوامل يوجب كونه قاصرا
لعدم حصر العامل فى الملفوظ والمقدر على انهما متساويان قوله

متساويان ه فان اصله

فان اصله فتى وفتيات وبفتى ذكر الباء لئلا يسوى المبتدى
بينه وبين فتى لاتحاد هما خطا قوله والاختلاف اللفظى و
التقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا
ينتقض اه قلت لا انتقاض وان لا نجعل اختلاف العوامل
اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل فى العمل ان يطلب
كل منها اثرا مباينا لاثر الآخر فى الاخر فقولنا رأيت والباء
ليسا بعاملين مختلفين فى غير المنصرف وعاملان مختلفان
فى المنصرف قوله لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احمد ومررت
باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا
وقولنا معطوف على قولنا فهو فى تقدير لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا
متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون
مثنى او مجموعا ومما يقتضى منه العجب ما قيل المراد بدلول
هاتين الصورتين شموله للمثنى والمجموع فخذ ما اتيتك
وكن من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف
لا فى اخر المعرب ولا فى العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة
او ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداء اى اذا ركب
كما ينبغى مع عامله وتحقق معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب

ومن جعله ظرفا للتركيب اورد عليه ان التركيب مع العامل
لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل
ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين
فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل واجاب عنه
بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف
العوامل اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا
وفيه نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد
كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح رح ليس فيه اختلاف
الآخر ولا اختلاف العوامل ليتحقق اختلاف الآخر والثالث
ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه
عامل معنوي ليس معنى الفعل وللعامل المعنوي الذي هو
معنى الفعل اقسام متعددة نافية للظرف والمفعول معه
فصلناها في التوضيح وشرحه الرابع انه لا اتجاه للسؤال لانه
لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى ينتج شيئا لا يقول اذ سبق
على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم
المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء
بل ثانيا ومع ذلك تركيب الاسم مع العامل ابتداء اذ لم يسبق
عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيب لا مع
العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود لم يكن لتقييد

التركيب

التركيب بالابتداء تركيبه لا مع العامل معنى فاعرفه قوله غاية
الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة فيه انه اذا كان
المعنى ان هذا حكم بعض المعرب لم ينتفع المبتدي المتعلم
ببيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل
يجري فيه هذا الحكم اولا قيل فليكن المراد اختلاف آخره باختلاف
العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان يكون
معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض
الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح الشارح
عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير تقييد
بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع به
المتعلم قوله وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل
والمقتضي فان قلت قد فسر كلمة ما بالحرف او الحركة فلم جعلها
موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بها الموصوفة
حركة او حرف قلت كلمة ما كما وقع هكذا يحتمل الامرين فيه على الامر
الاول اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال يراد بها الموصولة الحركة
او الحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة
لانه انسب في امتزاج المتن بالشرح ثم انه كتب الشارح رح في
حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة والاولى ان يسند اخراجهما الى السببية القريبة المفهومة

من الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم
من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السلب
الكلي والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء
من المقتضي ولا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال
والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج
بتخصيص كلمة يخرج بارادة السببية القريبة المفهومة من الباء
الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالسببية المفهومة القريبة
ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو ابقيت
يدل على ترجيح تخصيص كلمة ما لاشعار كلمة لو على امتناع الابقاء
فاذا ترجح اعتبار السببية القريبة كان الاولى ان يقال فاذا
ابقيت لدلالته اذا على التحقيق فتامل ولك ان تقول يمكن
ان يراد بكلمة ما حرف اخر او حركة فلا يرد ما اورده من امثال
الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف الباني وهو المتبادر حين
مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج
العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضي
ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان السببية
وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر المعرب
وكل من تلك الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع
من تقييد السببية بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف

ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف تقدم اخر بخلاف تقدم
العامل والمقتضي والمجموع ومن قال ليس للمجموع سببية الا سببية اجزائه
المركبة من القريبة والبعيدة لم يات بكلمة واضحة فقد اختص
تخصيص كلمة ما بمؤنة اخراج المجموع كما تختص باخراج المتكلم
الذي هو السبب القريب الحقيقي لاختلاف الاخر فترجح بل تعين
في الاعتبار فاعتبروا يا اولي الابصار قوله نحو حركة نحو غلامي
اراد بنحو غلامي مالي ونظايره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم لجوار رجلكم فلم يتجه نحو تدقيق نظره
الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزايد من
الاعراب هذا ولو قال الشارح نحو حركة غلامي لكان
ارجح في النحو لشموله ياء ما قبل ياء المتكلم نحو مسلمي في جاءني
مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة الى ما ذهب
اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب
انه ما في اخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه
عليه شيء فتامل قوله ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وترجيح
الاتيان به على تركه او اراد التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء
دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو
ما يقصد بشيء وحمله على القايم بالشيء القابل للمعنى بعيد عن
الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا في ما ياتي في تعريف العامل قوله

حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المص ومن قال
هو علة وضع الاعراب اراد وانه متعلق بوضع الاعراب المفهوم
من فحوى الكلام والالم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى
على تقدير تعلق ما اختلف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة
على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي لاختلاف الآخر بل وضع
الاعراب مطلق **قوله** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف اسناد
الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به
الاختلاف على ما سنفصله والا فالموضوع للمعاني عند المص
ما به الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا
الاعراب هو الاختلاف وخالفهم المص لان تعيين ما به
الاختلاف للمعنى اولى لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف
فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف
هذا فنقول الاول بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى
بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء والاختلاف لان البناء
عدم الاختلاف **قوله** على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على
اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة اسم المفعول
فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني فكل منهما يدل على تبديل
المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب
اخذ للمعنى اقرب من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي

انه

انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استهجن ترك ما هو مشهور
الدائر على السنة الكافة لمجرد اقربية هذا الاعتبار حكم بانه على
صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني
لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعترض عنه الشارح لانه مخالف
لما هو الواضح وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة
الذي هو الاصل او الاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما
فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر
في حكم الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر بالتتبع **قوله** لان نفس الاسم
يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا الفاعلية ونظائرها
صفات لمدلولات الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات لا للالفاظ
الالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف
ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخر تاخر
المدلول والاوجه ان تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة
يتوقف على تعلق الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب
في آخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى
بتغيرها مهما امكن لئلا يختل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف
الآخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على
هيئة ماضيه **قوله** اي انواع اعراب الاسم ثلثة نبه على ان الخبر
مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف

على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من حركات غير الآخر
قوله فانه مستعمل في الحركات البنائية غالب وفي غيرها من غير الاعرابية
ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه
قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها
كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو
بتقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة
بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل
كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا حسبك
زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قال
المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة
بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه
صرح بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم تحتج
الى الحاق الياء المصدرية والاولى لم يصح الياء المصدرية
قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع
ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص فيما هو اصل في
الاعراب لكونه معمولا لما هو اصل في العمل قوله فاعطي الثقيل
للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام التقوية

في المعمول

في المعمول المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب من تضمين
معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطي الثقيل بجعل القليل ولا يخفى
ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض
لان الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له في المآل فاعطي عارضا
للقليل ولك ان تجعل للقليل تعليلا والمفعول الثاني محذوفا
اي اعطي الثقيل ما اعطي من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه
المقيس عليه للكثير فتأمل قوله ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل اعطاء الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة
اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الا ترى الى قولنا مررت بزيد
في يوم الجمعة لبن ذبيه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطي
المتوسط في الكثرة المتوسطة في الثقل قوله العامل احتاج
الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه
على معرفة ما مر ولذكره في حكم المعرب وتأخيره عن بيان
الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب
ومن قال اخر عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب
فانه سبب قريب فقد خرج من سواء الطريق وطلب المبتغى
من الفج العميق قوله ما به يتقوم اي به تحصل دون غيره فنبه على
ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب
سبب غير تام بخلاف العامل لا تقول ينتقض بالاسناد وما يتقوم به

المعنى المقتضى والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم في العرف
من قولنا ما به تحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء
ولا مجاورة النار والماء فتامل قوله المعنى المقتضى اى معناه
يريد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضى لا يوجد
في الفعل عند البصريين فلذا قيل المراد عامل الاسم وتقوم بالبناء
في تحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل
من قال لم يبال لخروجه لغفلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل
اما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض
المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من بيان
الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد تفصيل اقتضاء المعنى
فانه تارة يقتضي حركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة
ما سوى الكسرة وتارة يقتضي الحروف الثلث وتارة ما سوى
الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة قوله
اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا هذا معنى ثان للمفرد
وستسمع له معنيين آخرين كلا منهما في محله ولا تنتقض القاعدة
بالاسماء الستة ولا حق المثنى والمجموع لخروجهما بقيد المنصرف
لكونهما واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما
اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف
ولم يمنع للانصراف والمعرب بالحرف بمعزل عن التنوين ولا بغير

منصرف

منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام او ضرورة
الشعر او التناسب بل تنتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبالي
به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان
بطريقة الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله
في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله على التنبيه على ان هذه
الامور خرجت عما هو الاصل فيها لداع قوله اى الذي لم يكن
بناء الواحد فيه سالما نقض سنون وسبعون ونظائرهما لكن
لا يلزم من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث
لخروجها عن القاعدة بالمنصرف قوله احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة
للدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض
الحروف فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم
فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب ليس بشيء قوله
والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه
المص هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا
والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من
الظرف المستقر هذا وافق بالعبارة بما كتب في الحاشية على معنى
انه اعراب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين

او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا الكلام
قوله مثل جاءني رجل الا فضل الالطف ان يمثل بجاءني طلبة و
الطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ
مؤنثه غير المنصرف تحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم له
بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب
التابع للجر كثير بخلاف العكس ولغيرها نكات آخر تركناها له
وينبغي ان يضم اليه الالات جمع ذات من غير لفظها ضم اولو
الى جمع المذكر السالم كتب في الحاشية السالم مرفوع على انه
صفة للجمع هذا الكلام يريد دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر
من كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على
وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده قوله
وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه سجلات مع ان مفرده
مذكر وخرج عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث واحترز به عن
المكسر فانه قد علم وعن الجمع المذكر السالم فانه سيعلم ولقائل
ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه
في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب
هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات
هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف
والياء ولا يلغو الحكم عليها بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله

مضافة

مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كي يحضر بالتلفظ به
يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن
خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم
الى ما قيل ان التلفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهر
بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء
الستة لانه مزيف لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه
وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة
الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكره غير مضاف
لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها هداية المتعلم لاعراب
فم بالواو والالف والياء الا انه لا يهتدي بنفسه لوجه قوله لكن
لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارة الى تجريد هذه
الاسماء بنفسه في الحكم بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة
او همت انها جردت من خصوصية التكبير والافراد وايضا
استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية
الافراد والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله مضافة نقل
المتن على خلاف ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة
عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما
لان نسخة كانت في نظره كانت هكذا والثاني في غاية البعد
ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير

في حال عن ضمير الظرف والحال لا تتقدم على العامل المعنوي او غير
عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المص ان يغير عبارته
الى ما هو انسب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى
ما لا يخطر بقلب البشر قوله وانما اختاروا اسماء الستة لان
الاعراب اه لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب
منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى
وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل
فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد الاولى كونها منبئة
عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة للتعدد لان المنبئ
هو اللفظ دون المعنى هذا ثم ذلك فيما سوى الفم والهن
ظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى
والجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام
الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام
قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
دون غير حال الاعراب فشابه الاعراب في التطابان
والتغير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة و
في الاخيرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر
كلام الشارح وبدل من العين واللام عند المص لان الاعراب

لايكون

لا يكون من اصل الكلمة ولما كان تكلف بل تعسفا لم يلتفت اليه
الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كل من الانباء عن التعدد ووجود
حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون
غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام و
والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجود حرف
بدون اعادة اللام قوله وكذا كلتا والتاء بدل من الالف والالف
للتأنيث لان علامة التأنيث لا تكون متوسطة وما اضيف
اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره ولا يجوز ان يكون
متعددا غير تثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو واطلاق النحاة
بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف
كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثر على الاول قوله فاذا اضيف
الى المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد
كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل
تحته قوله ومعناها معنى التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو
الجمع بالواو والنون سواء كان مفرده مؤنثا او مذكرا اسما او مصغرا
وفيه نظر لان المص ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان
اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط
التذكير لجمع المذكر للناقل عن التعبير او المتوهم انه اسم وليس
مع التركيب الاضافي مرادا فالمص لم يجعل الاصطلاح الاعم من

من مفهوم المركب ولو وقف على مفهوم لفظ الجمع المذكر لم يمكن
ادخالهما في اخوات عشرين بان يراد بها ما هو على صورة الجمع المذكر
وليس به قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار
اليه بقوله ونظايرها السبع وبه في التنزيل حيث قال كلما دخلت
امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة غريبة
غير مصنوعة للشيء قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين
ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين
وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره
لا يفيد ان ثلثين ونحوها ليست جموعا في الاصل غلبت على
تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو ان يقال
الاعداد ملتيمة من الاحاد حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار
مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كاولى في انها لا واحد لها من لفظها
قوله واطلاق ثلثين على تسعة وعلى تسعة وثلثين وهكذا قوله
وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال بجموع هذه الالفاظ
لكان فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الاولى
تركه مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن معرفة البيان
في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد بلا كلفة وكذلك
قوله وهو علامة التثنية والجمع فتامل قوله وفي اخرهما حرف يصلح
للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة لان العلامة لا تتغير

قف

بيان

والاعراب

والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل من تبدل علامة بعلامة
فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة اما الالف او الياء فتبدل
الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة قوله وكثرة التثنية
بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة
والشروط على الثلثة ان كان اسما واكثر ان كان صفة قوله وحملوا النصب
على الجر لانه اشبه بها في قوله اشار الى تقسيمه اليهما فيما سبق في بيان
حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا لقرا ادرج في هذا البيان
فوايد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق الا التقسيم
الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره
على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيلا لاختلاف العمل لا لاختلاف الاخر
والثاني ان قوله والتقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالث
ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال اتصال قوله ولما كان التقديري
اقل اشار الى وجه تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق
بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقديري لخفائه اولى بالتقديم قوله
في مقام البيان قوله التقدير اي تقدير الاعراب الا نسب تعبيره
بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله فيما الى في
الاسم المعرب الذي تقدر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما
موصولة لمزج البيان والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف
في قوله تقدر اي تقدر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف

العمدة ولان الفهم يسرع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال
ومع ذلك فانه بهذا الوجه الظاهر الصحيح وليس لك ان تجعل ما عبارة
عن حرف اخر الاسم حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب
بالحرف المقدر قوله في اخره الاول اخره قوله كعصا بنيه بذكر عصا
على ان الالف المقدرة كالمذكورة وراعى ذلك في المستثقل
متعذر في قاضي كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقديرا
ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال مستثقل كما في قاضي وبعد الاعلال متعذر
لا اعراب في قاضي للاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف
وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو المتحركة ادى الى
القلب ولك ان تجعل عصا ملحقا بجبل وقاضي بالقاضي والفضل
للمتقدم فليعتصم به المعتصم قوله وكذا في الاسم المعرب بالحركة
لم يقل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه مسلماتي ومساجدي
وعبادي قيل الاولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي
فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي عصوي
فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد
تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة
على انه يخرج عنه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل
فيه نعم ينبغي ان يغير قاضي بما سوى المضاف الى ياء المتكلم
لان الاعراب في المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان

المحذوف

المحذوف من اخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة ياء
الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال ولك ان تجعل قوله مطلق
باعتبار كونه قيد الغلامي ليهذا التعميم ايضا اي سواء كان مقصورا
او منقوصا او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولابد
من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة
التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن
ان يكون اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل
واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما
لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله بمعنى كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلق
هو غلامي وان جعل متعلق بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا
بغلامي وكان الشارح رح لم يجعل ذكره لدفع توهم الاختصاص
المخصوص بغلامي بل جعله لداعي حسن المعاملة بينه وبين قوله
كقاضي رفعا وجرا ومسلمي رفعا فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم
المقابل الآخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلق ما كان الفه محذوفا
وما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلق ما كان ياؤه مذكورا وما كان
ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما قوله
في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما استثقل اخر الاسم بالكسرة
تعذر الاعراب قاصر والوافي قاصر والوافي قاصر انه لما استثقل

بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا ابتا ويا امتا قوله
كما في الاسم الذي في اخره يا المكسور ما قبلها بخلاف اليا الذي ما قبلها
ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا على قاض
فيكون مجرورا ووجه النفي ظاهر اذ يكون ذكر النحو مستدركا ومع ذلك
يتجه ان الاختصار يحذف نحو ويعطف مسلمي على قاض قوله يعني تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان غرض المص
من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستثقل
فلا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكره وغفل عنه وعن افاضل
تلامذة الشارح من خفي عليه ما تضمنه هذا الكلام فتصدى
نكتة ترك المص بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل
الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب ولا تعجب
فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم
نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية
في التثنية والجمع واما على لغة دعني من تمرتان فالقسم الاول ايضا
يكون في الحركة والحرف ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال
قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون
الا في الاحوال الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر باختصاص
المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من

ذكر الامثلة

من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل
تقديرا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت
باخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت
بمسلمي القوم واما جاءني مسلمي القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله قد يكون
الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه
ما اذا كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة
ونصبها بخرج نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون
مدة اصلا قوله اي فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي المتعذر والمستثقل لا الى
ما عدا ما ذكر من الامثلة حتى ترد الامثلة التقديرية الغير المذكورة
على بيان اللفظي فما اورده بعض افاضل تلامذة الشارح رحمهم الله
على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسمن
ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة
مما تقضي منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر
يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر
والمستثقل الى تاويل المتعدد بما ذكر وهذا طريق شايع في
رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان
المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه
في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر في تفصيل المعرب

بحث غير المنصرف

المنصرف

وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل المعرب الذي
سبق اليه قلت ولاحتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا
واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب
فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلهذا اثره بالتعريف وترك
المنصرف بالمقايسة ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب
بيان المونث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكر المصنف
متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات فلا وجه للفصل
الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات
بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لمصلحة غير المنصرف
ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرهما
اخلال ببيان هذه المباحث قوله ولان غير المنصرف اقل
يرد عليه ان في المعرفة بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يوثر
على بيان الاكثر وترك الاكثر بالمقايسة لما يشتمل عليه من
تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت
فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان
يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يوثر على الاكثر
اوثر في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف
منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف
لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة

الى الوجودي

الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته ولم يقل
والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف
بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب
لا ينحصر عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم
ما تدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه
الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة
والكسرة والمعرب بالحروف واسطة نعم لا يصح ان يكتفى بتعريف
غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما
عند المص فان كان المنصرف وغير المنصرف عنده قسمين للمعرب
بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه
فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة اليه لانحصار هذا المعرب
فيهما بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما
على ما قيل قوله غير المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف
عن حاله الاصلي بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه
بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسر دون
غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل
على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن قوله اي
اسم معرب اختار تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه
اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر

لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة وان لم يتنبه له
بعض افاضل تلامذة الشارح الا في هذا المقام واطنب بما
لا يزيد الا الاشمام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو داب الكرام
قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه
لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى للعارف
به نعم جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل ببيان
نكات لترجيح تقدير الموصوف فلم يترك ما لا يعنيه قوله
الى العلل التسع المجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتاخير هذا
التفصيل عن شرح قول المص وانواعه رفع ونصب وجر
الى هذا المقام كتب في الحاشية هذا المقام اوله موانع الصرف
تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب هذه
وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب النزول
ولم يذكر كلها ليستغني عن التعريف لاشتمال بيان غير المنصرف
الذي يستفاد من البيت الاول على معان الاول انه يفيد
ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة
تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين
يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرف هند وثالثها
انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية مثلا
يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف

قوله

قوله وذلك المجموع على القد يبلغ تنكير الاسباب في هذين البيتين
نهاية الحسن اذ السبب عدل حالا كل عدل وهو عدل لا يكون علة البناء
وكذا السبب وصف ما هو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب
تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين
ان الالف واللام فيه زايدة قوله والعدول من عطف هاتين الخ
ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده
اعلى رتبة مما قبله الحاوي ولا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة مما بعده او
مما قبله فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل
الالف فاعلا القول زايدة اه هذا مما لا يقصد بالرؤيا وقد قيل شيء
في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر فغفلهم
في عبارتهم بعيد جدا قوله وهذا القول تقريب ما ثبت في كلامهم
الوجوه الثلث المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات
وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان
المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول
فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت بعض المسامحات في
البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بين في تنكيرها
ومنها ما في قوله والنون زايدة مما ذكره الشارح ومما نذكر لك
من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه
خامس ذكرناه في شرح العزيد قوله او القول بان كل واحد

من الامور التسعة علة قوله تقريبية قبل الاولى مانع اذ ليس
في كلام الناظم ذكر العلة قلت الموانع جمع مانعة والتانيث
لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله وقال بعضهم انه اثنان
لاجدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم يبينهما ولحق اقتفى
اثره قوله من حيث اشتماله على علتين اه قيد بذلك لان
لغير المنصرف لا من جهة المبنية احكاما اخر فمن حيث
انه معرب حكمه ما مر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير
ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب او انه دخل تحت
حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات على الكسرة
والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول الى حكم غير المنصرف
من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد سلب
عن القايل به الحيثية قوله ان لا كسر ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم
سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة
والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف
ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر
على ذكر التنوين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف
الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم
غير المنصرف من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر

منع

منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد الجمع بين الحكمين لانه
اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب
اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل و
ولا يسع المقام لتفصيله قوله لانك تقول قائم ثم تقول قائمة المعروض
للتاء القايم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض
للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن الالف واللام وهو النكرة
فالفرعية في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع
الصرف اعم من الوهمية والحقيقية قوله اذ الاصل في كل كلام ان
لا يخالطه شان اخر وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على الشيء
لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل للتحقق
الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة
الى جعل الفرع شاملا لفرعية الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح
على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف
وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه
احدى الزوايد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر
قوله اي لا يمنع الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى
سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة
كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمنع

قوله وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف
ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا من التأثير بالضرورة
او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره قوله
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اه الظاهر من الصرف معناه
الاصطلاحي والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله
وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر
الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
ولذا لم تجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور من البصريين كما لم تجز
جعل الهمزة المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة
وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة
قوله فكقوله صبت في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله
في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الدهر غواليا وفي حاشيتها الغوالي جمع غالية بوي
خوشي انتهى مرثية بالتخفيف برموده ستا يشي كردن التربة
خاك المدى غايت والمعنى ما الذي او اي شيء وقع على من شم
تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية
والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى بشمه
عن شم الغوالي او المعنى ماذا وجب على من شم تربة احمد ان لا
يشم اه والاستفهام التعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء

من شم

من شم الغوالي قوله ان ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهتم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام
واختير هنا في الشيء ومراني مع ان اللغة امراني ومنه في التنزيل
يبدئ الخلق ويعيده واللغة المشهورة يبدا روي ان بعض البلغاء
قال لكاتبه اكتب يا حار فان الركب قد حاروا اي بضم الراء في يا حار
فقال الكاتب يا سيدنا الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه
بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه
قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان التي
قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب
مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لا محالة للتناسب
مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه
يعامل به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف
ح للعلمية وسبب اخر فينون قول المص فيما بعد واما فرازنة
فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما لنفسه ومؤنثا ويعبرون
عن هذا التناسب بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا للتناسب
المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا للتناسب فواصل الاي جمع اية
فقوله يليه لم يقصد به اتمام التعليل قوله فقوله سلاسلا واغلالا مثال
للمجموع اه اراد ان ذكر اغلالا ليس زايدا لان المقصود تمثيل المجموع
والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا في هذا التركيب قوله وما

وما يقوم مقامها قيل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم
على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاسباب كلها من تتمة التعريف
فهذه جمل معترضة ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت ولشدة
الاهتمام ببيان انها لا يصلح للتعريف قدمت الى هنا قوله فانه
تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المصنف
ولكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه لا نظير له في الآحاد عند بعض
واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية
فالكاليب جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسورة جمع سوار
واناعيم جمع انعام جمع نعم انتهى وقد يلحق الثاني بالاسباب واكثر
ما يقع النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة
على ما في الصحاح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاثر الشارح
الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب
بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه
مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول
ويتجه عليه انه لا شك انه قد يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق
الياء المصدري الى المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء
مضروبا والمعنى المصدري الحاصل بالحاق الياء في غاية السعة
سيح منها ما لا يسع في الفاظ المصادر واما ان المصادر وضعت

لعينين ما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا بد من دليل
بل يكاد يرده ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة
قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة
المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد
لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان لكان ضرب زيد
دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة
المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فلا يكون خارجا بقوله
على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل و
الفعل المجهول يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه على ما اسند اليه
وجزء معنى الفعل المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والفارق
بينهما اعتبار قيامه الذي تدل عليه هيئة الفعل المعروف و
اعتبار وقوعه الذي تدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا
فنقول لو كان العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع
بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه
اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال
عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون العدل النحوي
بمعنى التبعيد دون الميل الا الاشتقاق المعدول وتسمية الاسم
معدولا ليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل
بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم حيث مالت

من الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه الاسم المعدول
بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئة ولله در نظر ابن
الحاجب صايب فلا حجر بينه وبين المقصود حاجب **قوله** وهو
خروج الاسم اى اخراج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا **قوله** اى عن
صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على
الكلمة باعتبار ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي
والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة
للكلمة كالصورة فان احد الامور اللازم لافعل التفضيل
فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي
صار علما بالغلبة فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة
لا دخال اخر الى تفسير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او
استلزام كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف
ينتقض بيوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من
استلزام كلمة اخرى وهي في بخلاف تعريف المص فانه لا مدخل
لفي في الصورة حكما للام للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل
بينها وبين مجرورها بالحرف الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة
لم تخرج عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقرير في ايضا ما هو حقه **قوله**
الذي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم
عن صيغته الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل

وقاعدة

وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة عامر الان يقال لما اقتضى
ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه يسمى باسم الفاعل
من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج من صيغته التي هي
على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر **قوله** ولا يخفى ان صيغة المصدر
الخ فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض لحروف الاصول فهيئة
الضرب هيئة الضارب وان كان ما تعرض المادة في وضعه لمعناه
فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد
وما وضع له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خروج المشتقات
من المصادر السماعية بتغيير الصيغة الاصلية لان صيغ المصادر
السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات
من المصادر القياسية بما خرجت به المغيرات القياسية **قوله**
فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف لا سيما المحذوفة الاعجاز
وكذا المحذوفة الاوايل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه
ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال حرف اصلي الى حرف اخر
كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات
القياسية الا المدغمات فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير
هكذا ينبغي ان تحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرج عنه
المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام **قوله** المقصود
هنا تميز العدل عن ساير العلل فدارتضى هذا الجواب وهو ليس

بموضع اذلا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وبينها
تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل
هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا اه قد دل كلامه على ان ما اشتهر
في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مخالف للعلم القطعي بل هو
امر نحكم به بالتكلف لاضطرارنا اليه بمنع الصرف واما المحقق فثبوت
اصل له اما خروجه عنه فلا فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محقق
والاصل ان يكون اصلا لخروج النوع عنه فيكون الخروج ايضا
محقق قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم
عليه لا ما كان عليه ونفي بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا نحكم به
الا الا الاضطرار ثم يقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج محقق
الخروج عما هو القياس لا الخروج عما هو ثبت للمادة ومنع ما حكم به
الشارح الخروج عما ثبت للمادة ويتجه على ما اعتبروا المعتبرات
الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ما ذكره انه تختص معرفة غير
المنصرف بتعريف بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم
يعلم انه منع منه الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت
اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق
العدل ويندفع الف وبانه قليل يمكن تعداده لمتعلم النحو
قوله الا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه
غير منصرف للعدل التبيه لذات السبب في ساير الاسباب

سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث والالف
والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف
واما العلمية فلا يعرف في شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما في
العدل التحقيقي فان كان هو الخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف
بدون معرفة منع الصرف كما في ساير الاسباب وان كان هو الخروج
عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف
الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا تخص كون
الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل فمدار الفرق بينه وبين ساير
الاسباب على ان الحكم لوجوده للضرورة دون الحكم بوجود الساير قوله
خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج
مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله
او تقديرا لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون
وصفا للخروج بحال نفسه يبعده عن الفهم جدا قوله جاء القوم
ثلثة ثلثة حال من القوم ماول بلفظ واحد اي مفصلا بهذا
التفصيل فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجري اعرابه عليهما
قوله والصواب بجنبها الصواب مجيء عشار ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى
قال الشيخ الرضي رحمه الله يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشرة
بياء النسبة نحو الخماسي قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر رباع

ومر بيع الآن يجعل الى بعض مع قوله والسبب فى منع الصرف اه قصد
بهذا الكلام رفع اشكال عرض فى اعتبار الوصف من جعلها فى الاصل
اعدادا لان الاعداد ليست اوصافا اصلية واشارة الى ترجيح
بعض ما قيل فى منع صرفها فان ما قيل ان منع صرفها لتكرار العدل
حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار والاسمية الى الوصفية وهو
ليس وجه فان اعتبار العدل امر اضطرارى فيجب ان يقتصر على
قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التى كانت فى ثلثة ثلثة
وجه عرضية الاوصاف فى الاعداد انها وضعت للوحدات
ثم يستعمل مجازا فى حالة الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة
للوحدات فى الوضع التركيبى لانها موضوعة للمعنى الوضعى ليس شيئا
لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا قوله لان معناه فى الاصل
اشد تاخرا فان قلت ما يهتدى اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا
او اقل تاخرا بل يؤيد الثانى انه لا يستعمل الا فى غير ما هو من جنس المذكور
اولا فلا يقال جاءنى زيد واخر ان حمارا اخر بل رجل اخر قلت دلهم
على ما قالوا مجى الاستعمال فى اشد تاخرا يقال جاءنى زيد فى اخر
بات الناس اى فى جماعتهم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل
موضوعة للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالنقصان واقل
تاخرا ليس فيه تفضيل فى التاخر بل تنقيص فيه قوله علم انه معدول
من احد ما هذا يكفى فى ثبوت العدل والتجاوز من فضول الكلام

لا يتجاوز

لا يتجاوز عنه ولله در الرضى حيث اختاره قوله واما لم يذهب الى
تقدير الاضافة اه لم يذهب اليه حفظا لقاعدتهم المذكورة فى تقدير الاضافة
اذ لو ذهبوا اليه لاحتاجوا الى تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة
يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف
لان قاعدتهم فى تقدير الاضافة فى الكلام لا فى فرضها فى الاصل المعدول
عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاءنى الرجل والرجل الاخر وجاءنى
رجل ورجل اخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا
ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعى المناسبة
بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فخذ
ما اتيتك وكن من الشاكرين فتذكر نرفع درجات من نشاء
وفوق كل ذى علم عليم قوله او اضافة اخرى مثلها فى المضاف اليه
ولا بد من كون المضاف منها تابعا للمضاف فى الاضافة الاولى
نحو يا تيم تيم عدى وقوله بين ذراعى وجبهة الاسد واما لم يتعرض
الشارح ببيانه ولا ببيان شىء من اخويه لان لكل منهما محلا ولا يتوقف
المقصود هنا على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات
لا يخفى ان القياس فى جمع التكسير الذى هو جمع ليس جمعاوات
فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يراد الجموع الشاذة
بل شىء من المغيرات الغير القياسية واى خص ذكرها مما اوردت
على العدل وطلب بانه يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم

فى احدهما بالشذوذ وفى الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا
انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره هنا تكرار نعم فى قوله كيف ولو اعتبره
فايدة جديدة فينبغى ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة
ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يزوج
ما ذكره ولم يحصره انه لولا ما ذكره لوجب كون اجمع واخر ايضا
معدولين مع انه انكر المص اجتماع العدل ووزن الفعل قوله
ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت
شذوذ فى اقوس لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس
لا اقوس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ
فى المعدول قوله كعمر فعل اسم جنس كصرد وعزف لا عدل فيه الا جمع
واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسق
مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما
فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل فيه
الا عمر فانه جاء جمع عمرة قوله وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت
فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما ففيه العدل
كقثم فانه جمع وجد قاثم ولم يوجد قثم الا علما الا اودا فانه مع
اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ
الرضى ويرد ما ذكره فى قثم ما فى القاموس قثم كزفر بن العباس
بن عبد المطلب صحابى والكثير العطاء معدول عن قاثم والجموع

الا اودا

للنحو

وللعيال صح — للشر صح

للنحو وللقتال كالقثوم والجموع للشر ضد واسم للضبعان ولا تتابع
بين المحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت
اصل فى هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت
الاصالة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة ثلث
بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بظاهره الضمير لبنى تميم
ولك ان تجعله للنحاة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتباره
فى قطام يوجب البناء والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطرادا
لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله نحو حضار فى الحواشى الهندية
اسم كوكب وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والهجان او الحمرة
من الابل وطمار المكان المرتفع وفى بعض النسخ وبار فى القاموس
ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيها الا السببان فيه انه
لو اريد انه ليس فيه شىء الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد
انه ليس فيه موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا موجبين
بناء وفيها وزن فعال وهو موجب البناء فالصواب وليس
فيها الا الوزن والوزن لا يستقل فى ايجاب البناء قوله فاعتبر فيهما
العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا
يقال ذكر باب قطام ههنا ليس فى محله هذا اذا فسر القول العدل التقديرى
بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره به جريا على ما هو الغالب
وهو الانسب لئلا يكون بيان العدل فى المعربات قاصرا فذكر باب قطام

في محله وقطام اسم امرأة على ما في الصحاح **قوله** الوصف وهو كون الاسم
لم يعرف المص في هذا الباب الا العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب
في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل
لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل
فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره المص في محله
قوله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها لم يعتن
بتقييد الابهام بان يكون في الغاية كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره
وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد
الابهام لم تخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها تخرج بقوله وبعض صفاته فان هذه الامور وان دلت
على الذات وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات
لكن لو قيده به لكان موضحا ككون اسود للحية غير صفة حالا لا يقول
لم يقيد الابهام لعدم اطراد غاية الابهام في جميع افراد الوصف
فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياض فيه وصف
ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء
لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل الصغر فهو يدل على ذات
مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى
الفياض شيء ماله كثرة الماء لان معنى المشتق شيء ماله المبدا
واما استبعاد من قال كون معنى الفياض شيئا ماله كثرة الماء بعيد

فليس بشيء فانه لو كان الماء ماخوذا في مفهوم الفياض الماء لكان المعنى
ماء له الفيض فيكون المعنى ماء له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد
عرفت ان معنى طليحة طلحة الحقيرة فهو بمنزلة علم موصوف فلم
يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل
ان منع صرف طليحة للعلمية وعدم الفرق بين المصغر والمكبر
فان الامر داير على دقة النظر لا على التاريخ فتدبر **قوله** لذات ماخوذة
مع بعض صفاتها التي هي الحرة والذكورة ايضا **قوله** مررت بنسوة
موصوفة بالاربعة الصواب متصفة **قوله** شرطا اي شرط الوصف
انه ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون
زايلا بالعلمية عند الاخفش **قوله** في الاصل الذي هو الوضع كتب
رحمه الله في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالات المعتبرة
عليه هذا الى التفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة و
الاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة
الدلالة اليه بقي لتنزيل اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف
على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة
الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل
والثابت بحسب الاستعمال عارضا **قوله** اختصاصه ببعض افراده
من حيث انه فرد له لا لذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف
صرح به الرضي وكانه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية

بالغلبة لا يضر النقل منها ابتداء الا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثال له
لم يصرح به في التفريع واكتفى بان ذرج حكمه في الاصل وكذلك ان نقول
صرح به المص في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة الاسمية على
الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل
وليس بيان الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص
ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع
منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كان اسود اه **قوله**
فلذلك الفاء للتفريع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور
المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء تدل على ترتيب العلم
واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني احدهما عن الاخرى
فقد اتى بالعجايب كيف والفاء في النتايج لترتيب النتيجة في
الواقع على الاصل لا لترتيب العلم واللام ليس لترتيب المعلوم
لان المعلوم الغلبة واللام لترتيب الصرف **قوله** المذكور من
اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار
الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد
بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف
اربع الى اشتراط اصالة ورد امتناع اسود الى عدم المضرة
ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع امور الثلثة معللة
بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب

من رزق بهذا التحقيق ثم قال سبب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه
وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل لكل واحد ثم نقول فيما ارتكبه
الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط
الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة
الى اشتراط الاصالة ولذا اتى بذلك وشرط تجرد الاصالة علة
لكل واحد من الثلثة **قوله** صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم
مررت بنسوة اربع هذا مما اشكل على علماء الفن وتحيرهم الى
الان حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار
الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان
يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء
وطولوا الكلام في الاعتذار من عدم الاعتداد بقبوله التاء بما
لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول وقلت لا حاجة في
عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع اذ الحاجة الى القاطع
في اعتباره واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف
لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل لما يؤكده تقديم الظرف على عامله
ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك
امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء
بعد عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي **قوله** وامتنع من
الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشي قال قوله امتنع

اسود اي صرف اسود وامتنع اسود عن الصرف ولم يحفظه ان
الشارح اه والثاني **قوله** الاول للحية السوداء هو الحية العظيمة
السوداء علما في الصراح **قوله** وضعف منع افعى اه فان قلت لو
اوجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف منع الصرف
لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع الصرف
في عمر ولم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد تحقق منع
الصرف لا يوجب ضعفه واني يوجب ضعف منع الصرف
لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر **قوله** ذي خيلان
جمع خال وهو المعروف **قوله** اشتقاقه من الخال للتخييل مصدر له
قوله التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء قيده باللفظي لتقابل المعنوي
ولا يقابله بالتاء لاشتراكها بينهما وانا اظن ان مراد المصنف
التأنيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء بل
بامارات يدل على اعتبار العرب تأنيثه فاعرفه فانه دقيق
وبالالتفات حقيق يقال المراد تاء ينقلب هاء اخت ليست
للتأنيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث فحاله
كحال عرفات فقال الزمخشري عرفات ينصرف ولذا يجرى
عليه الكسر والتنوين لان هذا التاء ليست للتأنيث
ويمتنع من تقدير تاء التأنيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها
مع تاء التأنيث وقال يمتنع من الصرف ولا يمتنع من غير المنصرف

مطلب التأنيث اللفظي

كسرة

كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة **قوله** ليصير التأنيث لازما
فيما كان التاء فيه للتأنيث واما التاء التي هي جزء الكلمة كجارة
اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التأنيث
فجعلت علما وتثبيتها **قوله** لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان اشار الى التصرف فيها في الترخيم **قوله** كما اشار اليه
بقوله وشرط تحتم تأثيره اي التأنيث اشار الى ما ذكر من اللزوم وهو ان
العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور فهو شرط الوجوب
قوله وشرط تحتم تأثيره اي مع العلمية احد الامور الثلاثة فعبارة
المص قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وجود شرط العلمية
قوله او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلاثة
المذكورة في قوله زيادة على الثلاثة وح لزم ان يكون التحرك
شرط الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط
الوجوب في ساكن الاوسط منه والاحسن ان تحرك الاوسط
عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمي
بابرهيم من لغات ابرهيم مؤنث يجتمع فيه الشرايط الثلاثة
للوجوب **قوله** ليخرج الكلمة بثقل احد امور الثلاثة اه لا يظهر
اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اذ لا يعقل ثقل من الوصف
والعلمية ولا من العدل بل هو منشأ الخفة كما يرشد اليه امثلته
ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام

وانما لم يجعل احد الامور الثلثة شرط تحتم تأثير العلمية لان العلمية
يجتمع مع اسباب مع كل منها شرط فى التأثير مخالف لشرطه مع الآخر
فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية
تؤثر بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله
شرطا لتأثير التأنيث لان الكلام فيه وليس شيئا لانه ينبغى
ان يجعله شرطا للعلمية فى تحتمها وقد يقال العلمية سبب
قوى لا تحتاج الى تقوية ولهذا تمنع وحدها فى ضرورة الشعر
عند الكوفيين ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه لك قوله
وسقر علما لطبقة من طبقات النار فى القاموس سقر معرفة
اسم لجهنم قوله وماه وجور علمين لبلدتين اشار بقوله
لبلدتين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن
قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها
بتأويل المكان وقد يخير فيها فى اعتبار ايهما شاء المتكلم
والمرجع السماع وما لم يسمع فيه شيئا فى كلام العرب
جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة
والحى اقول ما لم يسمع فيه شئ ينبغى ان يصرف لا غير لان الاصل
فى الاسم الصرف قوله ممتنع صرفها لم يقل ممتنع عن الصرف كما
قال فى قول المص وامتنع اسود اى عن الصرف كشفا لوجه
توجيه هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله

فهند

فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد الى
هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر الى وجه التأويل لظهور امره
وعوانه عومل معها معاملة اللفظ والاسم قوله فان سمى به مذكر فشرطه
فى سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فانه شروط ثلثة ان
لا يكون فى الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمى به
مذكرا انصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمى به مذكر
انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره
غالب نظرا الى المعنى الجنسى فان تساوى تذكيره وتأنيثه استوى
الصرف ومنعه وان غلب تأنيثه ترجح منع الصرف وان وجب
تأنيثه وجب قلت اولا المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة
الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الآخران على انا نقول اذا
كان المؤنث المعنوى فى الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر ثانيا
بل بالمذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل
منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمى به بالتأويل وما استوى فيه
الطرفان فمن حيث انه سمى بالمؤنث غير منصرف ومن حيث
انه سمى بالمذكر منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين
لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوى لا يكفى فى منع الصرف
وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب
لا تجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث

فالمص لم يفته بيان الشرط قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الى خمسة
فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير في الزائد على الثلثة
سادمسد التاء ولان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة
قلت جعل الحرف الرابع فانها مقام التاء وعبارة القوم
ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم
مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي
في ميزان التصغير اربعة لا يزيد فسموا ما يقابل اللام الثاني
في المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في عجرنش الراء فيه قائم مقام
حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان
تصغيره عجيمر وفي مصيبح علما المؤنث وان كان الف بعد الحاء
وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة
رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيليل فتقول
مصيبيح فالياء وان بمنزلة الزائد لانها ليست في مقابلة الفاء
والعين واللام فلم يعتدوا بها وجعلوا حاء مصيبح حرفا رابعا
قوله المعرفة اي التعريف انما كان المعرفة في باب منع الصرف مطلب المعرفة
اسما للتعريف كما هو الظاهر ولكان مشتركا بين الموصوف
والصفة فالامر الظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير
عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا ليوافق
الاجمال التفصيل قوله ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية

لانه صار

لانه صار هذا التركيب في هذا الباب شرطا في منع الصرف
علمية ما فيه السبب والمراد معنى اشتراط كون التعريف نفسه
علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم يرجحه
موافقته لما في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلة في ضمنه
الاولى فيه فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله ويستغنى عن
الاشتراط قوله لان فرعية التعريف للتنكير ظاهرة او ليكون
على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب عاما لتخص
بالشرط وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا
وان وصفت بالتاثير لاتحادهما بالسبب معنى فالجري
فيه على اصطلاح البعض او على التجوز لم يأت بشيء يعتد به
قوله كون اللفظ مما وضع غير العرب لا غيره وطريق معرفتها
النقل او اجماع اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد
قوله كان في العجم اسم جنس بمعنى الجيد قوله لئلا يتصرف فيها
اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الالف
واللام وما يعاقبهما اي التنوين فلا يدخله الكسر ايضا
وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض
الحروف وحذفه تخفيفا نحو جرجان في گرگان وجبريل وجبرائيل
وجبرين في جبرائيل قوله لانه امر معنوي الضمير للعجمة وسبب
تذكيره امر معنوي وضمير لاعتبارها للعجمة ايضا قوله فان قلت

قد اعتبرت العجمة هنا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انك لم تعتبر
المانعة من الصرف في ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويدفعه
ما سبق من ترجيح التأنيث على العجمة قوله قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد السببين
وهو التأنيث اذ العلمية مستغنية عن التقوية ويدل
عليه هنا قوله ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر دون
ان يقول لتقوية سببين قوله وشتر وهو اسم حصن بديار
بكر في القاموس قلعة بأران بين برذعة وكنجة هنا ايا ما
الاوسط ع كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأنيث
ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الوسط ولم يرو
ابدا من الزيادة على الثلث لان ملكا ابا نوح عم منصرف اولم يرو
ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استدلالا بمجموع
ملك وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتأنيث قوله
وابرهيم ممتنع صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام
وابراهيم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود الشرطين فيه
قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه
على ما هو الحق عنده فيه ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية
نفي ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص
ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه على امتناع

نحو شتر

نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم الانصراف اه ايضا
ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى
لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسها فيه البعض واما
كلامه فيشعر بان المسألة خلافية وهو يرجح مذهب والوجه
في تقديم الانصراف انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وبهذا
تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف لاصالته تستحق
التقدم قوله اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة
من الصرف الا ستة فلا تخلو عن هذه الفائدة كتابه يعتريه
حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه ش هنا صدق شيث
وعزير فلا يجب ان ينتقض فيه العجب قوله وقيل ان هودا
كنوح اختير نوح عليه السلام في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون
هود خلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب
ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح لا شعيب فعلم
انه جعله من عداد نوح دون شعيب وقوله يؤيده يحتمل
ان يكون من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح و
الولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاول والعرب اسماعيل
عم واولاده وقوله وذلك يحتمل الاشارة الى اسماعيل عم
مطلب جمع والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم
وصفته والمراد هنا الصفة قوله شرطه اي شرط قيامه

مقام سببين الاظهر شرطا تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم قوله
وهي الصيغة التي كان اولها لم يقل وهي ما انت رالية بالمثالين
مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج
منه بظاهره صحارى وهيرفا وضح ما هو المراد بالمثالين
لكن يرد عليه صحارى لا لحالات ايضا على ما وهم لظهور ان المراد
من الصيغة الصيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان
يكون اولهما مكسورا تحقيقا وتقديرا وكانه لم يتحاش
من دخول نحو صحارى في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع
صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التأنيث قوله ولهذا
سميت صيغة منتهى الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع
ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المصدر قوله بغير هاء غير صحن
بمعنى لا يقال كنت بغير حال اى بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب
ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر آخر
لشرطه لا صفة للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة
تكلف لا يروج عند النقدين الا لضرورة قوله والمراد بها
فيه لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اى لا يكون
معه هاء او تاء اصلا لان المراد لا يكون معه هاء حال الوقف
ولا ان يكون معه هاء حال الوصل كما قيل ظنا انه لو لم يقيد
لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي

تاء التأنيث

تاء التأنيث وهما الهاء والتاء بقوله التأنيث بالتاء وقوله
بغير هاء قوله فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة لا فارة كما قيل
لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفاره الحاذق
ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد
هذا كلامه والانسب جعله جمع فارهة ما في القاموس ان الفارهة
الجارية المليحة او الامة او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط
كونها بغير هاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها
وهو انه قال المصنف هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل
للتاء فرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعملى منصرف
مع خلوه عن التاء لمجيء يعملة وجواربة جمع جورب بمعنى لفافة
الرجل في غير منصرف مع مجيء جواربة قوله ولا حاجة الى اخراج
مدائني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير ياء
النسبة ايضا ليخرج مدائني ولمن اجاب بان المراد بالهاء
حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر
وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا اشتباه بشيء ولا الجواب
وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان فوارة ومدائني بجمعيهما
بجميعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها
عليهما والمقصود بالشرط اخراج فوازن ومداين فيهما على فيهما صح
الحكم فانه اذا نسبت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التأنيث

حكم تجرى على حرف النسبة والتانيث لشدة الامتزاج
وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال
وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب
الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائني **قوله** واما فوازنة
الى بكلمة التفصيل مع عدم التعديل لان ماجد ومصابيح
عديلان له معنى كانه قال اما ماجد ومصابيح فغير منصرف
واما فوازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير ياء ايضا مقصودا
بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل
اما للاستيناف ويكفي لكونه استينافا عدم سبق الاجمال
ولما يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندي عن
بعض الشروح ونبه بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف
ولو قال واما مثل فوازنة لكان التنبيه واضح ولتذكيره وجه آخر
في بحث التانيث لا حاجة لك الى التذكير قال الفاضل الهندي
بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وتنوينهما لمشاكلة
مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه
وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره
فيحفظ حكمه مستعملا في معناه لئلا يكون في احضاره اختلال
ومنهم من غفل وقال لك ان لا تنون فوازنة فلا تحتاج الى
هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا

نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين **قوله** حضاجر علما حال من
المبتدا صرح بجوازه ابن مالك ولا اعتبار عليه لفظا ومعنى وفي
عبارة الشروح اشعار به واما نصبه بتقدير اعني فمذموم
لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام بري عنها وجعله حالا
من ضمير غير منصرف يستدعي تغيير الضمير وجعله بمعنى لا الان معمول
المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه اطلاقه با
مع اطلاقه لا باس بالتقييد لتنزيله منزلة نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه **قوله** هذا جواب عن سؤال مقدر شائع
هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن
تقدير السؤال لو كان ناشئا عن سبق ونسي كذلك فالاولى
انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم
للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه
للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية وتلغوا
فيه ساير الاسباب واذا جعل هذا اللفظ غير منصرف
للجمعية الاصلية ولم يقيد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق
على الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد
تنافيا تناقضا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه
على واحد واحد على سبيل البدل ويوهم ان المنافي لجمعيته اطلاقه
على الواحد دون الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها

فالاولى ترك الكثير **قوله** لا الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية تنبيه على
ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه
منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يتوجه به من ان قوله لانه
منقول عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية
كالمنافات للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية
لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار
ضد مع وجود ضده **قوله** لان الضبع هي انثى الضبعان
في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان وهو المذكر والجمع
ضباع مثل كسرحان وسراحين انتهى **قوله** قلت علمية غير مؤثرة
والاشكال بعد التنكير منصرف ولو عند بعض كما مر علما اذا نكر
اعلم ان الشارح رح ارتكب مؤنثة دفع ما سوى الجمعية وعنه
غنى اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير لسبب اخر
ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث
بالالف لا تاثير لسبب آخر ولا اعتبار له غير مستقلين وغير المستقل
وان قل يغلب المستقل وان كثر **قوله** والتانيث غير مسلم
هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به
في الصراح ويدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى
وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها

مؤنثة

مؤنثة سماعية فان قلت فحضاجر مؤنثة لتانيث الضبع
قلت تانيث احد المرادفين لا يستلزم تانيث الآخر واعلم
ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في حضاجر
والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير
الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب **قوله** لانه علم لجنس الضبع
قال في الحاشية فعلى هذا معنى قوله علم للضبع انه علم شامل
لجنس الضبع لا لجنس الضبع انتهى قد عرفت الاستغناء عنه
قوله لئلا يتوهم بل لانه لا اشتراط له حتى يشترط به **قوله** جواب
سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقصيت عن الاشكال
في القاموس اقص تخلص من خير او شر كتقصى هذا كلامه وقد
اشار بهذا التقدير الى وجه تقديم حضاجر على سراويل وفيه
نظر وله وجهان آخران مع انه اقوى وادفع واوضح **قوله**
وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير
قوله في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد
جدا لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو
وان اشتهر ففيه **قوله** حمل على موازنه لانه الدخيل والدخيل الى الطبع
يميل **قوله** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشروح
انه رح يزيد اسباب منع الصرف على تسعة ويكون سبب منع الصرف
الجمعية منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب

انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على
وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع سبب منع الصرف
وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط
تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على
صيغة منتهى الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في
الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة منتهى
ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط العجمة صيغة منتهى
الجموع او العلمية في العجمية مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلثة
ونجعل منع صرف سراويل للعجمة ونجعل العجمة بهذا الشرط
قائما مقام السببين قوله فكانه سمى كل قطعة من السراويل
سروالة دل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل
حيث قال سراويل اعجمي او جمع سروالة او سروال او سرويل
بكسرهن ولم يجئ فعويل غيرها في كلامهم معنا وقال الشاعر
عليه من اللؤم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا
بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كمصابيح وما يقال ان نقل الجمع
الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كمداين برده حضاجر
فانه موضوع للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم
جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السروالة لم يجئ بمعنى قطعة من
الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل سراويل جمع سروالة

تحقيقا برده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمع سروالة
بمعنى قطعة من الازار ولكان الوجه الاصح الى تقدير الجمع انه
لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه
كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر بمفرد مفروض
مناسب لا اختصاص له بالازار وان امكن تقديره كونه جمعا للمفرد
المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا مجهولا على
موازنة قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد
الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه
بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى من يؤنبه وجعله من
تابعيه قوله فاذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه من قبيل
فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة واقعا
على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم
النحو واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة
الجمع دفع لما قيل ان نفي حسن الاشكال لا يتم لانه يتجه انه
وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن مصابيح مما هو على
صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا
من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية
او اشارة الى انه على تقدير الصرف لا ينبغي حسن الاشكال و
المقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا

عوف من دفع الاستشكال الاول بان يقال لم يوجد لصابيح موازن
مفرد عربى او هو جمع سوداة تقديرا قوله ونحو جوار اى كل جمع منقوص
لو فسر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص اسم فايدة ليشمل قاض
اسم امرأة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فايدة قوله اى فى حالتى
الرفع والجر يعنى رفعا وجرا ظرف فهو متعلق بمعنى النحو ولما لم يعتبر
للشبه به بكونه فى وقت الرفع والجر هو ايضا مقيد به اصلحه الشارح
بما ذيل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة
اه والاظهران مراده به اى مراد المصنف انه مثله بحسب الصورة
لا من كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه قوله لان الاعلال المتعلق
بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة
بعد تمامها فيه انه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب
فهو متأخر عما يعرضه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى
سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه معنوى
قوله فاصل جوار الى قوله بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف فيه
ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيبنى فرعى الاعلال
بناء على ما ذكره من ان الاعلال متقدم على ما يعرضه الكلمة بعد تمامها
فاصل جوار فى قولك جاءنى جوار جوارى بالضم والتنوين
لو قال فاصل جوارى بالضمة والكسرة والتنوين لاستغنى
عن قوله فيما بعد وعلى هذا القياس حاله حالة الجر بلا تفاوت

ان يقال ج

قوله

٦٠

قوله وفى لغة بعض العرب وهى لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق
ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه
اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل اللغة القبيحة
الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم
والالف للاشباع وفيه مزيد هجو وفيه انه لا وجه حينئذ لحذف
لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم كما فى
يا غلاما قوله التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة
واحدة من غير حرفية جزء سواء كان الجزءان اسمين او اسما وفعلا
نحو تأبط شرا ويرد عليه انه غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر
وضرب زيد وامثاله واجيب بان المراد تركيب فى الاسم وذلك
لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد
بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد
التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة بجعله علما او اسم جنس
ويقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق
تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف
بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجى من مصرى وبصرى
فتقول جاءنى مصرى بصرى فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب
بقوله من غير حرفية جزء او يجعل النجم وبصرى خارجين بشرطه

مطلب تركيب

عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب التوصيفي في معنى الاسنادي
فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري رجل منسوب الى البصرة
ولو حمل التركيب على معنى سيجيء في باب المبنيات وهو ضم
كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط
العدمية فلذا لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب
المعتبر في منع الصرف هذا المعنى والاستغناء عن اعتبار
الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبصري ولا يرد ضاربة
فانه مركب من الضارب والتاء قوله شرط العلمية ليامن
من الزوال ومن قال او ليتحقق السبب الآخر فمع بعده عن الفهم
يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف
والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط العلمية
في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي ببعلبك
مؤنث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان
السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام
المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة
منهم المص ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع فقيل فلا يبعد
ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع المنصرف وفيه
انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف
والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي

عن المقى

61

عن المقى في بحث المركبات من ان الاسنادي ليس بمعرب ولا ممتنع
قوله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال ان يكون مذهبه منع صرف
خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد
ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمن الثاني
منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام
فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال
بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بقي انه لم يذكره فيما
بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره وهو
كون المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء
الثاني مثل بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد
ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين يخرج سيبويه
لتركيبه من كلمة وصوت اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا
من غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف
جزء له بحسب المآل فتامل قوله من غير ان يقصد بينهما نسبة
لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه
نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب
منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
وسائر الاسباب فلم خصصهما بالوصف بها قلت الشرط
للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظايرهما ما حاج

وهو ان المركب سم

مطلب الالف والنون يلع

هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون
ساير المواضع او لما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكر في مقام
عد الاسباب لضرورة الشعر الى هذا الوصف ليعلم ان المعدود
سابقا هذا ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان
لضيق البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانه
معدود واحد من الاسباب قوله سميتان مزيدتين لانهما من
الحروف الزوايد وهي حروف هويت السمان او لانهما من الحروف
الزوايد في الكلمة ولا يكونان اصليين والثاني ارجح قوله و
الراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة على القول
الاول غير ظاهر وان قيل انه ليتحقق فرعيتهما من غير شايبة
اصالة اذ لو دخل التاء لكانا اصليين للتاء الزايد عليهما
لانه لو ضعف الفرعية بزيادة شي عليه لضعف الفرعية
بزيادة في التثنية قوله يعني به ما يقابل الصفة يعني ما لا
يقابل الفعل والحرف واما من قال ولا الاسم المقابل للكنية
والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي بلا تعينه
اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف
والحرف حتى يحتاج الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما
سبب واحد فهنا سبب الافراد عند اضافة الشرط اليه
واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فلهذا سبب تثنيتهما

لانهما

لانهما كانا بيان هذا من فوايد من هو استاذي وسندي وبه طلع
اثار جدي وظهر اظهار جدي مولانا حسام الملة والدين داود
الخوافي افاض الله على روحه الى ان بعث غفرانه الوافي قوله
او شرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم
لانه صار في المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلايمه
ان السبب الاخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية قوله
او كانا في صفة لم يقل او ان كان في صفة ليكون من عطف
شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان ويجعله من عطف
شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان
بعد ان حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط
وجزاء بحرف عطف واحد من قبيل العطف على معمولي عامل
واحد بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه ولم يجعله من
قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف
بكلمة او وان شاع في نظايره العطف بكلمة الواو فللتنبيه
على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتامل
قوله يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة
يفسر بظاهره عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم
انصراف عريان وانصراف عريانة فقيده بامتناع
دخول تاء التانيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل

وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة فى مؤنثه لا
فى نفى كلمة فيه الالف والنون **قوله** ولهذا انصرف عريان
الالف والنون فى الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء
وبضم الفاء لا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون فى
الاسم فانه يكون على اوزانه الثلثة **قوله** لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون فعلانة يعنى قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظرا
الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمان فانه نظرا الى الاستعمال — اختصاص
بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فانه مبهم
فانتفاء فعلانة غير مبهم بل جانب الوجود راجح لان الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر
انسب **قوله** فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف الاولى
فيه انه غير منصرف واما الاختلاف فى انه منصرف او غير
منصرف فلا تحصيل له لانه اتفق فى انه احدهما وغاية التكلف
ان المعنى اختلف فى وقوع انه منصرف او غير منصرف اى
فى وقوع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه حال استعمال
رحمن على فحولاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان
حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول
ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه
مستعملا فيما نقل عن العرب الا معرفا باللام او مضافا

او منادى

او منادى **قوله** دون سكران اعترض عليه بان عدم الاختلاف
فى سكران ليس للاختلاف فى الشرط بل يكون مع الاتفاق
ايضا والجواب ان عدم الاختلاف فى سكران للاختلاف فى الشرط
على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل ان
ينتفى على وجه يلزم الاختلاف فى سكران فافهم **قوله** وهو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل فانه اراد تعميم
وزن الفعل على وجه تحتاج الى تخصيصه ببيان الشرط
لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من الاضافة الى
الفعل ما له زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر — نظير وزن الفعل
للغا ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل
قاصر فى هذا التعميم لان عد الوزن المشترك من اوزان
الفعل يشعر بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون
الاسم على وزن ثبت للفعل وفى تفسير وزن الفعل بكون
الاسم على وزن نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية
تحدث فى حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعى الى حمله على هذا
المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا
وبيان شرط تاثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن
الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثيره مع انه لا يظهر الفرعية
الا فيما زيادة نسبة بالفعل فان الاصل فى كل نوع ان لا يوجب

فيه وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت اراد رعاية المناسبة بين
الاسباب في كون كل منها مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع
ان لا يوجد فيه ماله مزيد نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد
فيه ما في النوع الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا
لتميز المعاني غاية تميز واما جعل شروط بمعنى شرط تحقق لا شرط
تأثيره كما وهمه بعض مما لا وجه سبع العقل قوله بمعنى ان لا يوجد
في الاسم العربي الا منقولا من الفعل وفهم ذلك من الاختصاص
باعتبار ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام
فيها والمنقول من الفعل مستعار في الاسم والاستعارة
التي من احدها لا يمنع اختصاص المستعار به على ان ذلك
ان يجعل كشمر غير الاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص
في هذا المقام قوله من التشمير وهو بمعنى المرور ماضيا ومختالا
او التقليص على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس
ان يكون علما منقولا من معنى المرور ماضيا والفرس اللجاج
وكانه لم يعينه تحاشيا عن ذكر اللجاج والاظهر ان التمثيل
بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل بشمر معروفا
او مجهولا كضرب ويؤيد كونه على تقديمه على ضرب مع كونه
ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية
وشمر لتحقق العلمية فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك

بذر

العقال سح

العقابى

بذر في القاموس بذر بمكة ومعناه الفطن على ما فيه اسرف
او جرب قوله وعثر بموضع في القاموس هي ماءة اسدة وجعل
معناه الفعل جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس
الخضم الاكل او باقصى الاضراس او ملاء الفم بالمأكول او
خاص بالشيء الرطب كالقثاء وخضم كبقم الجمع الكثير من الناس
في نجد وماء او رجل او اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلبت على
القبيلة لكثرة الطلهم انتهى قوله وشلم على الموضع بالشام
في القاموس شلم كبقم وكتف وجعل اسم بيت المقدس
ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اذ تسليم قوله فانه على البناء
للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء
الا الفاظ قليلة تلحق بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ورئم
بمعنى الاست ودئل على القبيلة مع انه اولى بانه من دال بمعنى
مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس
شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى
اسرع وان كان نقل الفعل الى اسم الجنس قليلا كما في قيل
وقال قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح
وجها للتقييد بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص
بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك
عنده سبب مطلق وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى

ان الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى
الاسم **قوله** او يكون غير مختص خص هذا القسم بغير المختص
مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص بما في اوله
زيادة كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء
فليس جبل او مانعة الخلو اظهر كما قيل **قوله** اى اول وزن
الفعل فجعل الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية
ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة وصرف
الضمير عن الظاهر **قوله** اى زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة
او حرف زايد رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول **قوله** من
حروف اتين اما في الحال او في الاصل كما في هرق اهرا
معبر الارق ولو تصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع
بقاء الزائد لم يضر **قوله** اى حال كون وزن الفعل فيه نشر على
ترتيب اللف والحال في المضاف اليه لانه يمكن حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله
زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابرهيم
حنيفا **قوله** قياسا باعتبار الذى امتنع من الصرف اه قيل
اراد بعدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود
ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول بكونه قياسا اذ الفرق
بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر

واما القياس

واما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة وعبروا
بان صرح به الرضى في نعت الجمع الصحيح **قوله** لم يرد عليه اربع
اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول
بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان اطراف
اربع انما هو لعدم اصالة الوصف **قوله** ومن ثمة امتنع احمر
قبل وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود
شرط النحوى يستلزم لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر
لتعريف بمعرفة ثبوت الحكم ومما يقضى منه العجب انه قيل
جعل هنا علة للحكم بامتناع احمر اى امتناعه ولا يخفى
ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن
الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم **قوله** بان يؤول
بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة ما فوق الواحد
فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين الاثنين
والمعنى يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا
مسمى بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به
فلا حاجة الى تاويله لمفهوم صادق على واحد من الجماعة
كما ظن بعض المظان فقوله فانه اريد به المسمى اى بهذا المفهوم
في ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهنى ولكان الاوضح
ان يقول مسمى بزيد ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام

65

ولم يتبين له ان المراد بالتنكير التنكير حكما او بالتأويل لا يصير نكرة
حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين
مجازا قوله او تجعل عبارة عن الوصف المشتهر به صاحبه او اول
بوصف غير مشتهر به بحيثية يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر
لاكتفائه بالمشتهر من التأويل قوله لما تبين اى ظهر حين بين
ببين بعض ظهر من غير بيانه بل فى ضمن بيان اسباب منع الصرف
وشرايطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان
كلام المصنف مغلق ولو قال وكلما فيه علمية مؤثرة اذا نكر
صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لما تبين اه
لكان اوضح قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول
اى استثناء من حاصل الكلام لانه يؤول قوله لا تجامع مؤثرة
الا ما هى شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هى شرط فيه فقوله الا
العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو مآل هذا
الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غير ما هى شرط فيه الا العدل
ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هى شرط
فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى
بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام
بالشرط فهى من جنس واحد فانه تقييد بالثانى بعد التقييد بالاول
كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى

الاستثناء

الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون
المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون فى معنى كلما تجامعه
العلمية المؤثرة فهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله
فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة فى تأثير العلمية
مع العدل فى اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث
فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد
زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختار
قولهم الشيخ الرضى واختار سيبويه منع صرف آخر وجمع و
اخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف
فى تأثير العلمية مع العدل اى الاختلاف فى زوال العدل بزوال
الوصف قوله اى لا يوجد شىء من الامر الداير بين مجموع هذين
السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامر قوله فقط
لا مجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين فى محله والاولى ان المستثنى
منه شىء منهما اى لا يكون مع العلمية شىء منهما الا احدهما المنفرد
عن الآخر ولا يلزم استثناء الشىء من نفسه لان المستثنى منه
شىء منهما اعم من المنفرد عن الآخر والمجتمع مع الآخر والمستثنى
احدهما المقيد بالوحدة والانفراد وان المستثنى منه سبب
لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو مشتمل

مجموعهما وكلا منهما الصدق السبب عليهما لان المجموع سبب تام
وكل واحد سبب ناقص قوله لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب
فيما صح شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة قبل وان كانت
مجتمعة كما في اذربيجان قوله ان اصمت بكسرتين بقطع الهمزة
ووصلها علما في القاموس قوله لجواز ورود اصمت بكسرتين
بناء على جواز ورود يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت
علم للمفازة سميت بفعل اصمت بضمتين مبالغة في
شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يحكي
لحفظ انه عن الغلط من غاية الاضطراب فاصمت غلط
لا معدول ولا مدفع للنقض بآخر فانه معدول كما قرر ووجد
فيه وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وايضا قد عرفت فيما تقدم
قوله فاذا نكر غير المنصرف اه الشرطية ممنوعة انما يلزم البقاء
بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف
الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوال
والجواب الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب
الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة
لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه
الاخفش يصلح ان يكون جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية
من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية

منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت
فيجوز ان يعتبر بزوال علميته فلا يبقى الكلمة على سبب واحد
وبلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه
وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا
نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه بقي بلا سبب
في غيرها اخذ سببية العدل ووزن الفعل وفيه نظر لانه يبقى
على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما صرح به الشارح
قوله وخالف سيبويه في القاموس سيب ضوء التفاح وهو
فارسي ومنه سيبويه اي رائحة لقب امام النحاة عمرو بن
عثمان الشيرازي قوله جعله اصلا هذا مبني على جعل الاخفش
مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ
يجب جعل المقدم فاعلا وكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في
الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار
مفعولا به يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن فان
قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير
المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل من مقتضى الظ
لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن
سيبويه يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع
الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده

قول الاخفش من الوضوح فى درجة لا يعرضه شبهة **قوله** فى انصرافه
نحو احمر على حال والعامل هى المماثلة والمخالفة وعلى الثانى ذو
الحال نحو وما اضيف اليه كما فى قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا
قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعمل فى الظاهر بخلاف مثل
احمر **قوله** حتى صار افعل اسما اى كالاسم الخالى عن الوصفية **قوله**
وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف فيه اشارة الى انه بعد
تفسير نحو احمر بما فسره يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه
لا خلاف فيه فنقول ينبغى ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف
فيه ظاهرا ولا يكون معه فى اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة
من التفضيلية حتى لا يتجه عليه افعل من **قوله** وهذا القول
اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية
تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها والعلمية تشاركها
فى كونها فى الاسم فى الاصل وتترجح عليها بقرب العهد والقوة
قوله لزم ان يعتبره فى حال العلمية ايضا الاولى ان يقول
كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافيين
تامل وقد جعل يلزمه من اللزوم وذلك ان تجعل من الالزام
قوله فان العلم للمخصوص اى موضوع للخاص والوصف
مذكور للعام والاوضح فى بيان التضاد فان العلمية
كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة

والوصفية

والوصفية كونها مستعملة فى ذات مبهمة فى غاية الابهام مع
اعتبار صفة **قوله** وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية
والعلمية ليستا متضادتين فى هذا الحكم بل هما فقط متنافيين
ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضى
منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق فى هذا المجال
الواسع فى مجال التضييق فقال فى شرح قوله وهو منع صرف
لفظ واحد منعا شخصيا فلا يرد اعتبار المتضادين فى
منع صرف الفاظ وهو واحد اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر
فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه
ليس فى شئ مما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين اعتبار
ضد لم يعتبر ضد آخر **قوله** وجميع الباب اى باب غير المنصرف
لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون اللام فيه **قوله**
الا بصورة الكسر اى بما هو على صورته صورته فاطلاق الكسر
استعارة للحركة الاعرابية التى شبيهة بالكسر الذى هى حركة
بنائية **قوله** بيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة
الى حقيقة اللام لا بمجرد صورته كما فى الحسن فالافضل على
ما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف
فى انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت اليه
المصنف فكانه تم الكلمات المرفوعات **قوله** المرفوعات

مطلب المرفوعات

اى جمع ولم يات بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان
ان المرفوع ليس الا واحد هو الفاعل فازال ذلك الوهم بصيغة
الجمع الدالة على التعدد الا انه فى المجرورات بجودلة كلمة و
فى المنصوبات مستعارة لكثرة وهذا فى موقعها قوله لان موصوف
الاسماء وليل على النفى والاثبات فيكون الموصوف الاسم
وكونه مذكرا لم النفى وبعضها بذكرت معها صح الاثبات
وقوله لان موصوف الاسم اما لان الكلام فى الاسماء فالظاهر
جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه
الكلمات لم يصح قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان
الكلمة المرفوعة يشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل
على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه
وثيق ينقدح منه ما يستضئ به اولوا الابصار الى وجه
بديع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع
وهو ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو
المعرف فى هذا المقام وله وجه بديع آخر وهو انه نبه بذكر
علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى نبه على انه انواع اولا و
صرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية فى تعيين الرفع ما يشمل
غيرها قوله كالصافنات المذكور من الخيل كتب رحمه الله فى حاشيته
الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلثة قوايم واقام الرابعة

على طرف الحافر هذا كلامه والسجل على وزن القمطر الضخم لما كشف
للتعظيم الجد والايام الخاليات اى زمان خلا المكان بمعنى مات
او مضى على ما فى القاموس وتخلية المكان بالموت او المضى ليس
حال الايام بل حال ما فيها قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات
دلالة الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدا
قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد فينبغى ذكر المفرد
والاشعار به فى مقام التعريف وكذا ان نقول السنة فيما بين
الادباء تفسير المفرد المذكور لا فروعه قوله ان يكون موصوفا بها
الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف
بمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل شبه الحركات
والحروف بالاوصاف لاحتياجها فى وجودها الى الكلمات وتبعيتها
لها فى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى رد لما حققه الفاضل
الهندى فى هذا المقام حيث الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ
فلا يكون هؤلاء فى جاءنى هؤلاء مرفوعا اذ معنى رفع المحلى
انه فى محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد
بذاك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لاشتماله بل اراد
ان شمولها له ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة ولقد
تعرض الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا بليغا بان

ولديك يثبت نقيض دعواك لان الاسم الموصوف بالرفع
المحلى فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع
اللفظى مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس فى معرض
هذا التعريف لان الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة عن الرفع
حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال
حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على
كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا فى المرفوع وان خلا عن
الرفع حقيقة وليس مقصوده التعريض بالفاضل فان قلت
المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف وهو بحيث لو وقع
فى محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب
بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل
الذى معربا بالحركة محلا ومثل اللذان واللذين معربا بالحرف محلا
قوله وهو يبحث مثلا ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلى مع البحث
عن احوال الفاعل المبنى بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز ان يكون
البحث عنه تقريبيا ومثله غير نادر فى كتب العلوم قوله
اى من المرفوع يرجحه ورود التقسيم على ما ورد عليه التعريف
كما هو الشايع ولتوافق الضميرين البارزين المتتاليين
فى المرجع ولكن يأباه قوله ومنها المبتدا والخبر قوله ومما يحتمل
يرجحه لتوافق الضميرين المتتاليين فى المرجع وكونه اوفق

بقوله

بقوله ومنها المبتدا قوله لانه جزء الجملة الفعلية اى غالبا لئلا
يشكل بزيد قايم ابوه قوله التى هى اصل الجمل لان التركيب
فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر اكثر
ولانه يشمل الخبر والانشاء وضعا نحو ضربها من غير حاجة
الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية ومن جهات اصالة
الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه ولكنه
لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم
بذلك اى رأى ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ فكانه ترك
لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد
والباء زايدة لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود
كثير مطرد نحو ما جاءنى من احد قوله ولان عامله اقوى لانه
لفظى كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة
عمله ومن اثار قوة العامل اللفظى انه يغلب على عامل المبتدا
وينسخه فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدا لا يوجب
كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى
من المبتدا مثلا فيدخل فى الحكم خبر المبتدا والمبتدا وخبره
اصل بالنسبة الى ساير المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة
الى ساير المرفوعات ايضا قوله وقيل اصل المرفوعات
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم

اى باق غالب وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الاصالة للمبتدا
بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدا اصل المرفوعات قلت اصالة
المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى اسم
ان ما ولا محققان ظاهران فاعتمد عليه فى ثبوت المدعى قوله فانه
لما حكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل
الخبر والانشاء المعدوم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس
بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق حقيقة المشتق حقيقة
او حكما والمصدر فى قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم قوله اى
اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه ان فان قلت لم يحمل العموم كلمة
ما ليستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما فى التعريفات
بما يسند عليه المقام سنة موكدة يرى تركها سيئة قوله يسند اليه
الفعل بالاصالة لا بد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد
ثبوت شئ لشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك
عدم وقوعه او طلب او انشاء وفى مقام سلب الوقوع لا
سلب الاسناد وفى ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد
فلا حاجة فى شمول التعريف بناء على النفى والشرط الى ما اشتهر
من تكلف ان المراد بالاسناد واعم من الاسناد ايجابا او سلبا
محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة
لا تخص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى

بحال

بحال الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله
او شبهه فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد
بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية
الماخوذة فى التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدى الالمعى
ولا تعجب اذ لا تجده الا معى وقيل لنفسك اذا جاءك الحق اتبع
والتعصب والانانية دع فان الملك لله تعالى يورثه من يشاء
من عباده والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة
ليس الا الى الفاعل وفى المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف
على المسند اليه والابدال منه وتبعه الاسناد اليه والمتبادر من
الاسناد الاسناد بالاصالة باى معنى تريد وتجب حمل العبارات
فى التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع
بعدها لمزيد التوثيق فمناقشة من قال لا يخفى بعدها عن
التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع اخراج
بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ الاسناد الى التابع
الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قوله
اى ما يشبهه فى العمل لم يقل فى الاشتقاق لئلا يخرج المصدر
ولا فى الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق
شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يطلقون على هذه
الامور بجهة الفعل فالاولى ان يفسر بالمشابهة فى الدلالة

على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت كانه يشارك
صيغة الحاصل في ذلك ولذا وجب حذف عامله قوله وقدم عليه
عطف على المسند وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة قوله
لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصنف ومن يحذو حذوه
ومن يحذو حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في
المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والغفلة
عن الضمير المستتر والى احتياج الى التكلف لحمله الاسناد
بحسب دلالة اللفظ اي بحسب الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل
على رأي البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأي الكوفيين
بهذا القيد فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فمزيد
اهتمام بذكر هذا القيد احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب
اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قوله والمراد تقديمه عليه
وجوبا اي احتاج اليه الشارح رح لحمله الاسناد على الاسناد
حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيد في زيد ضرب
مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لا فتقار كونه لم من
يكن كذلك نعم دفع التوهم لا يشمله والامر فيه بين واما جاز
واختاره الشارح رح فحوج افضائه الى تكلفات عدة بعيد
لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسئلة الذي يجب تقديم
نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه والحق في تعيين النوع

مقدور

مقدور قوله اي اسنادا واقعا جعله مفعولا مطلقا فرده
الى الاسناد لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل
بين العامل والمعمول بغير المعمول والاول جعله حالا من ضمير قدم
اي مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب المفصل ومع
الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل
اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح
الخلاف ترجيحا بالقاصد الوجوب او دونه فمباحث وجوب تقديم
الفاعل داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك
عن الوجوب فمباحثه عديل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم
فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به
ذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما
بعد عن الفاعل فقد عدل عن مكانه واثبت بحسب فعله
فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر
لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كانه اتصل
فتقدم احدهما وتوخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تأخر
لفظا وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير
دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان الفاعل والمفعول به
لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك
عرفت انه يتقدم ح رتبة لكنه توجه انه لا يصح قوله ولذلك

جاز لان الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل
لانه مع تساوي الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب
غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال
الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين
فيكون اخصر واشمل لايهام الاخصر وايهامه ان الاصل
ان يلي الفعل الفاعل فنبه بهم ان الداعي الى الولي هو الفعل
والمقصود انه الفاعل ولذا لا [illegible] الا فتقتصر على ذكر الفعل
على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا كان
لا يرفع الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى
ان لا يرفع بالفعل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون
بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف
ايضا في قوله وقدم عليه فكانه لم يثبته له فاصلا وحكما في الفاعل
المستتر فان البعدية هنا حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل
لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج
الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب لتلك اسكان
اللام في ضربت وليس اسكان اللام دليلا ثانيا كما توهم فقيل
اي يدل عليه دلالة ان كان السابق دل دلالة لم فان قلت اسكان
اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا
قلت بل مطلق ولذا لم يسكن في ضربك فتامل قوله لتقدم مرجع

الضمير

الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة
من الفعل لوجود سببه تنزل القرب من الفعل منزلته قوله وذلك
غير جائز خلافا للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل
ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالف في عدم جواز
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك ومنهم من اتفق
فيه وخالف في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لك فقوله
خلافا للاخفش وابن جني نظر وذلك ان تقول الخلاف في تاخر
مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى
ربه عني عدي ابن حاتم البيت دعاء عليه واخبار باجابة
دعائه تفاؤلا ومعناه قتل فقتل [illegible] فان كلب
غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي يعني ليس له
الا العواء فيقتل من غير مبالاة لان يقتله ولا اشر عند العرب
من الفعل هدرا فان كلب الشر عندهم مما لا بد منه وهذا معنى
بديع للبيت يليق ان لا يتجاوزه كتب في الحاشية عوى
الكلب يعوي عواء صاح انتهى قوله وبانا لا نم ان الضمير
يرجع الى العدي بل الى المصدر رجع الضمير الى العدي هو المعنى الجزل الذي
لا يكاد و يتخطاه البليغ لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء
الى ربه ولان الرب هو الملجا للرجل فاذا انتقم للمظلوم منه يكون
اشد عليه قوله اي الامر الدال عليه لا بالوضع ان اراد لا بالوضع له

يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة على المعنى المراد
ولم يظهر اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له او لما يلزمه
هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام
اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليهما
من غير الاستعمال فيهما **قوله** فلا يرد ان ذكر الاعراب يستغنى عنه
الشبهة ود فيها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح رح
ولعمري ان هذا الشيء عجايب اذ ليس الشبهة شيئا ولا الجواب
اذ القرينة ما تدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف
وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب اليس فقط ما وجه
لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب
تقديم الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يقدم
المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل و
الفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا
لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل
على الفعل صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف
هذه القرينة لانه تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى
قوله او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال
معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما لا يستقل في اللفظ

فلوكان

فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب
قوله متصل صلة ولا فايدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم
اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في زيد ضارب زيد
مثلا **قوله** اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور
قيد في جميع هذه الصور لغو لا فايدة فيه في جزاء الشرط لان
الشرط يغني عنه فاعتباره في المعنى على ما ينبغي ولكن الشارح
لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد
بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة **قوله**
اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال
الانفصال ولكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة
بين اجزاء الكلمة **قوله** مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص
آخر فان من امتناز في زمانه بصيت الفضل على اقرانه رحمه
الله بغفرانه الوضع هذا ظاهر في المثال المذكور ونظايره
مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا
وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا له فلعلت
فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يحقق
كذبه اذا بقي الفاعل على عمومه ببداهة كذب حصر ضاربية
كل احد في زيد والكواذب مما لا يبالي به في تعليل القواعد الادبية
لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم

فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة
المختصة التي تخصيص مقام الاخبار العام به وح يصح ان يكون
زيد مضروبا للغير وادعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل
خاصا فنقول عجيب لا ينبغي ان يقع في اديب كيف وهو
لا يصح قطعا وهو ما نقل الشيخ احسن الصور الا يوسف
لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر الخالقية تعالى بيوسف
مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وبهذا فتحت بابا
للنقض تاتى فيه الامثلة متسلسلة بحيث لا يكاد تنقطع
السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول
مفعولا لفاعل اخر الجواب بالنظر الى الهيئة التركيبية فان حصر
القصر في المفعول يمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا الفاعل
ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما
يتاتى فيما يتاتى من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز
قوله واما قلنا بشرط توسيطها يجب عند اكثر النحاة تقديم
الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول الا مع
الا ولا بد منها وتجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة
من النحويين فالظاهر في حل عبارة المص ان يكون على
مذهب اكثر النحويين ولهذا دعا الشارح الى حمله عبارة
المتن على المذهب السكاكي ان المص علل وجوب التقديم قوله

انما يتاتى فيما يتاتى

٧٥

قوله بانقلاب المعنى ولك ان تتكلف في التعليل فيقول المراد
انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه طردا
للباب لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قطر الصفة قبل
تمامها ففيه عدول عن الاصل منع مانع عن العدول ولا يجوز
العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا من جوازه مع المانع
عدول قوله ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان
المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرج
بقوله وهو غير متصل قوله واما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ
الرضي ان زيدا في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق
السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل
والاهم تقديم المسئول عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من
ان حذف الفعل انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف
وليس هناك قرينة لذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون
فعلا يمكن ان يكون خبرا في المبتدا قوله لان تقدير الخبر موجب
حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تعليل الحذف والثاني
لا يعارض الاول فضلا عن ان يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون
رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن الحذف في باب
الاضمار على شريطة التفسير قوله بزيد مرفوع لان البناء

يتعدى بعلى لكنه تحذف لكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الرومي
قدس سره ان يزيد منادى تحذف حرف النداء والجملة ندائية
معترضة وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع
والمختبط لما وقعا في ضيق ونقمة بسبب موتك يا يزيد
ناسب ان يبكي عليهما وذلك لانك في رخاء ونعمة قوله
لطوائح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح هو الفحل قوله
ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلق
بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر ولانه لا تتبين سبب
الضراعة مناسب الاختبط ايضا بهذا قوله في مثل وان
احد من المشركين استجارك اي فيما حذف وفسر اما
بنفس المحذوف او بما يفهم منه ومعناه نحو قوله تعالى ولو انهم
صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت وفسر
بان الدلالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد
ولو خاصة سواء كان للشرط او للتمني وبهذا ظهر
ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر مفسرا
لا يتم قوله وقد تحذف فان معا لا اختصاص لهذا الحذف
بالفعل والفاعل بل تحذف اي كلام كان اسميا او فعليا
قصيرا كان او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل
وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده وان لو صح نعم

قام

قام في جواب اقام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه مقامه نقض بمثل لولا زيد لكان كذا فان فيه وجب
حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن
دفعه بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه
مقامه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه قوله
وان قدر الجملة الفعلية قلت لا بد وان يقدر جملة اسمية
لتأكد فتصلح جوابا للمتردد كما لا يخفى قوله ليكون الجواب
مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله

بحث التنازع

بل العاملان اذا تنازعا تجري في غير الفعل ايضا لكن ان
ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدرين نحو اعجبني ضرب
وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري
والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك
ان الاولى المقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله
والاصل ان يلي الفعل قوله وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا
على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين
اقتصارا على ما هو الاصل اكثرا عنهما او على ظهور مقايسة
فيما هو اكثر قوله معمولا للفعل الاول اذ هو مستحق قبل الثاني
اي مستحق قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع
لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده

لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد
ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منعت التنازع لتعين
اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع
وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق
جلي لا يفقده فطن ذكي قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه
في ذلك الموضع معمولا للكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض
هذا التنازع بجميع وحسبهما الزيدان منطلق او منطلقين
بناء على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن
وقوعه معمولا لكل واحد منهما على البدل لان افراده وتثنيته
يمكنان لا يلزمان حتى يمتنع شيء منهما صحة وقوعه معمولا
لما نحن فيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل
واحد منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في
ذلك المحل يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وان منعه
تخالف المفعولين ولا يخفى انه وقوع في مضيق الدقيق
مع سعة ظهور التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع
بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا منقوض بمثل
اقائم ام قاعد انت فان قائما وقاعدا تنازعا في انت
ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية و
البصرية بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله

هذا

هذا مبتدأ اذ ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة
واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر فينتقض
حد المبتدأ ايضا فليكن هذا على ذكر منكم حتى لا تحتاج الى إنتك سه
تنبيه ومبتدأ في محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره ولان
ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت
اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك
بين الظاهر والمضمر ليتم التحقيق معنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يعطف
العرب كذلك فمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار
ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب الا ضمار نحسب بادي الراي
وهو ممتنع لما عرفت فان قلت هل يرضى غيرهما ببقاء
النزاع بينهما قلت لا بل يقطع النزاع بما هو طريق الكسائي
على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لانه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم عند امكان
قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا ينجو وز
عما جعل مذهبا وفي هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني
عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء عمل الاول
او الثاني ومما ينبغي ان ينبه عليه ان قطع التنازع في
ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فتقول ما ضرب

الا انا وما اكرمت الا اياى قوله فقد يكون الفاء جزائية ان كان
الجملة جزائية واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله
فان اغمدت الاول ان كان قوله وتحتار بالواو وعلى ما فى اكثر
النسخ وقوله فيختار بالفاء على ما فى بعض النسخ ومفعول
ما لم يسم فاعله اما داخل فى الفاعلية تحت طيها فى اصطلاح
النحو اولارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل فى
المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله المفعولية انما يصح بظاهره
لو كان المفعول لقدر مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول
ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق
عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ
المفعول بين الستة والظاهر انه جزء من اسمى الستة الا
ان يقال استعمال المفاعيل فى عباراتهم للخمسة يشعر باشتراكه
بينهما فيكون لكل اسم مشترك واسم مختص به قوله وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع لان المقسم فى كل قسمة مقيد بالوحدة
فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون فى الفاعلية
وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع القسمين
فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا منع وضوحه من قوله
بل هو اجتماع القسمين قال لان الكلام فى التنازع فى اسم
واحد كما يدل عليه افراده ظاهرا وتنكيره ايضا ولا يخفى انه

يلزم

يلزم ان يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لانه ليس
تنازعا فى ظاهر واحد بل فى اسمين قوله يعنى قد يكون تنازع
الفعلين نبه على حالية مختلفين وعلى ذى الحال والعامل ايضا
وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر
لا نفس الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى
المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثانى
خلافا للكوفيين مع انه اخصر وابعد عن البيان اوفق
لانه ح لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة
قوله لقربه اى لقربه مع مساوات العاملين فى القوة ينتقض
بمثل زيد يضرب ويكرم عمرا قوله وللاحتراز عن الاضمار
قبل الذكر ينبغى ان يقول وحذف الفاعل والتكرار قوله و
وبداءة به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب
فى مذهب البصريين قوله لجواز الاضمار قبل الذكر فى العمدة
بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما
فى نعم رجلا بل لغرض آخر ايضا كما فى ما نحن فيه فان المفسر
لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة فى جملة اخرى بخلاف
الاضمار قبل الذكر فى غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط توسط
ما هو لمحض التفسير ولم يفرق الكسائى بين الاضمار قبل الذكر
فى العمدة وغيرها فى اشتراط محض التفسير قوله وللزوم التكرار

بحث الاضمار قبل الذكر

بالذكر اي الاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى
وللزوم التكرار بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بل الاظهار
من غير قصد اضطرار وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل
من غير ما يسد مسده في غير المصدر ونقض بما اكرم الا انا واسمع
بهم وابصروا واضربوا القوم واضربن يا هند واضربي القوم
فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله
على وفق الظاهر هذا فيما يستوي به المذكر والمؤنث نحو اضرب
وقيل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد مذكر لا غير
قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني اخر المص خلاف الفراء عن
محله فصار بيانه متعلق وهو متعلق باختيار اعمال الاول
مطلق عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلق عند البصريين
فلو اتصل به لكان اوضح بان يقول ويختار البصريون اعمال
الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز
اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده
اعمال الاول قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فلتفسير
عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور في تفسيرها فتنتزه
عن مخالفة المشهور وهو ان المعنى وجاز اعمال الثاني مع الاضمار
في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني
مع الاضمار في الفعل الاول بل اما ان يقول بتشريك الاول للثاني

فيما

فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الظ
قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار
كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
قبلي وربه رجلا ثلاث قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر
بشرط محض التفسير لا يختص العمدة نحو فقضاهن سبع سموات
نعم الاولى ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير
في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فيمن قرا على صيغة الغيبة
اي بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من وضع الضمير
المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
في الفضلة لا بد ان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومعموله
الشديد الاقتضاء لئلا يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظ ولا يخفى
ان الاضمار والتكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود
الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبيح قوله
على المذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد
بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم
فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب
لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا لم يرجح

داع الى خلافه والانسان الذكر مختار مطلق والحقيقة مختارة مطلق
دون المجاز فلا بد لكونه مختار مطلق من امر زايد على الاصالة
وهو صفة ما ذكره قوله ولكون الضمير راجعا اه فيمكن الاضمار
ولا حذف مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه
نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد
وان اراد انه لا يحسن فممنوع فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع
اي اضربت عن المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار وقوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار
جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه
انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التانيث
او التذكير لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع
افراده يصح ان يثنى فيصح تنازع الفعلين المختلفين
في المفعول المفرد والمثنى في منطلق حال افراده بان يطلب
احدهما ان يكون منطلق مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن
افراده ويطلب الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده قوله
ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز
ان يكون من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه
المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار

الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا
ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء
حذف المفعول من الثاني او اضمر والبيت ح [illegible]
مع حذف المفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل
البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف
المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة
وكفاية قليل من المال وثبوت طلب المعنى لكل منهما اما منافاة
الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم الكفاية لانه
جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه
مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صدور السعي
البليغ عني لادنى ما يتيسر لي من المعيشة كفاني قليل من
المال لان ادنى ما يتيسر لي المعيشة قليل من المال لا مال كثير
لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال لمعيشتي
لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لمصالحة الكل معي
حيث قنعت بادنى ما عيش ولكن سعى للمجد المؤثل
فكل شريف ينازعني فيه ويطمع لي في المعيشة فلم يكفني
قليل من المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعى لكثرة المنازعين
ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه البصريون
قوله اي اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفاصلة بين الفعل

وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون
مثل جاءني وضربني بكر وعمرو وهو فصل بالاجنبي الا ان يقال لجوازه
للضرورة قوله ولكني فان قلت ما وجه الاستدراك قلت
لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لادنى
معيشة لكفاه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز بما يتوهم
منه انه سعيه ليس لمجد او في معيشة بل له وللمجد فاستدركه
بجعله لمجد المجد ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك
كلاما طويلا اداك لا يرض سماعه اذناك قوله اي مفعول فعل
او شبهه فعل الاظهر الا خصر مفعول عامل ما لم يسم فاعله والجملة
يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل
المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضربا القوم واضربي
القوم وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه
اصطلاحا قوله اما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه
ان دأب المص في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام
المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها المبتدا بخلاف
عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل
قوله حذف فاعله اي فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع
البقل ولك ان تقول المراد فقوله واقيم هو مقامه اقامة
المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل

لانه

مطلب مفعول ما لم يسم فاعله

لانه الاستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة
فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو اكد
الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب
في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب
المص في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد
الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف
فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر
لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت
ما به عنه غنى قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول فهو نا وبل العلم الوزني
بصفة المشهورة بهو بها ونظيره لكل فرعون موسى
اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة المشتهر هو بها
فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول مطلقا
فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه
وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شموله البيان بيان
شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة
الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول
ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في
اصطلاح بيان المص بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر

بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين
جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه ينتقض
بهذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائم مقام الفاعل لا يكون
مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه
في مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول
الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين
فلم يجز كون المفعول الثاني الاول مسندا ومسندا اليه بهما
قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو اكتفى بقوله
ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت قيل لم يقع
الثاني ايضا قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع
قوله لان النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا
مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن بيانه بان
ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها
بخلاف المفعول له فان ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته
بالنصب لقصدها قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه
كذلك نبه على ان الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية
وليس قوله والمفعول له والمفعول معه من قبيل عطف المفرد
وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لا
في المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب

البيان وجعل كذلك عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني
من باب علمت ليكون اشارة الى واحد بعيد قوله تعين له
تعين وجوب عند البصريين وتعين اولوية عند الكوفيين
وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما
كانوا يكسبون وقراءة عاصم كذلك نجي المؤمنين وحمل التعيين
على الاولوية اشد مناسبة لقوله فالجميع سواء وبين هذه
القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى
من الثاني تناف اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب
مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه باتى الى الله اليه شيئا
قوله لشدة شبهه بالفاعل التحقيق ان يقال كما ان المفعول به
قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد
الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع على
الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه
بضرب من التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول به لا يصح
اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب والمنوب
وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول
بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام
وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكر في قولهم ضرب

في الدار لغوا مبني على مساهلات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار
بضرب من التنزيل قوله وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة
الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل
زمانا وفائدة المكان المعين حيث قال امام الامير ولم يقل
مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان
للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على
ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم
غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذلك
المفعول بواسطة اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان
قوله لان فيه معنى الفاعلية فحيل ينبغي ان يكون المفعول
الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني
هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ منه الاوجه ان المراد ح
ومن الفاعل وفائدة التنبيه على انه من ملحقات الفاعل
ولذا جعل الرفع علم الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما
ولاشتباك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدا مطلب المبتدا
يكون بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العايد يكفل سه
في الخبر الى المبتدا ووجوب تعريف المبتدا حين تعريف
الخبر يصح ان يجعل من مسايل ايهما شئت قوله على ما هو
الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدا لان القسم الثاني

مما اعترف به

٨٣

مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء
وقال نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع بعده
وتكلفوا في اقايم الزيدان بان اصله اقايمان الزيدان ثم
وضعوا الظاهر موضع المضمر فقالوا اقايم الزيدان
فاقتصروا على احدهما تفاديا عن التكرار فصار اقايم الزيدان
فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل المسند مبتدا
وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في
نحوه في بيان المبتدا على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر
على ما هو الاصل فيه فتامل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل
لفظي اصلا يعني ان التجريد تجرد عن مقتضاه وهو سبق
الوجود قبل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل امكان الوجود
منزلة الوجود كما في ضيق فم البير وصغر جسم البعوض
قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي
فكانه جرد الاسم عنه ومن فوايد هذا التفسير ايضا ان التجريد
عن العوامل بمعنى التجريد عن جنس العامل حتى يؤل الى السلب
الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد
عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض
بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه
مجرد عن نواسخ المبتدا والخبر مسندا اليه ومن قال لم يجعل

على ما قيل لانه بعيد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد
قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج
عنه نحو بحسبك درهم هذا تقييد بعيد ليس له في الكلام معنى
والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي المجرد لفظا او معنى بان لا يكون
للعامل تأثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من
حيث هو كذلك وبحسبك من حيث انه مجرور ليس مبتدا
بل مضاف اليه حكما فتدبر قوله وثاني قسمي المبتدا اي ثاني
قسمي ما يطلق عليه المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي بين
معنيين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه
هذان القسمان فلو قال وهو المبتدا بالمعنى الثاني لكان
اظهر واخيرا لا يقول فلم يكن معنى المبتدا المفهوم المردد
بينهما قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد
مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا فليتأمل او
لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع له
هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدا
فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال او لمنع الخلو
دون الجمع ايضا لم يأت بشيء فقد بعد ومما احترز عنه
بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المتعددة واسم الفعل الا

ان يقال

ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد
عن العوامل اللفظية فانه يتبادر منه ان يكون له عامل لا يكون
لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها في سلك ما احترز عنه
بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله
بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام لاختصر الشارح على
كهل فذلك بعد النفي والاستفهام مثال النفي ما قال الشاعر
ونعم ما قال غير ما سوف على زمن قد نقضى بالهم والحزن
قوله كهل وما ومن نحو من ضارب زيد وما عالي زيد على
ان يكون من وما مفعولين قوله وعند سيبويه جواز الابتداء
بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسنا وكان المص لم يعترف به فلذا ولو ادعا من جعل
اسماء الافعال مبتدآت اي بضمير الفصل الدال على حصر
المبتدا في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح به الشارح في
التلخيص قدس سره قوله وعليه قول الشاعر خير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدا ونحن فاعله نظرا لمحض كون فاعل
اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل فتعين كون نحن
مبتدا وكون منكم متعلق المحذوف تقديره خير منكم نحن
عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره
لصح اضرب نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه نص

جواز الامرين وقد خرج عن القاعدة لان خبر ليس مطابقا
لمفرد فافهم وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولك اخير منكم
عند الناس انا قوله رافعة لظاهر او ما يجرى مجراه لم يرض
بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اطلاق
اللفظ على معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة
لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقي
والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه يصدق صفة رافعة لمضمر مستتر
راجع الى الفاعل في صورة التثنية نحو اضارب ومكرم
زيد اذا عمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف
اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه
واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحا
لان يكون مبتدا وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان
غيره صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى
الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه
في العمل وفي قولك اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدا
في العمل قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره
اذ لو كان للزم ان يجوز في الصفة الواقعة للظاهر
امران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا اي

المرفوع

المرفوع ولا داعي الى ما اتى به المصنف ويشكل القاعدة
بقوله تعالى اراغب انت عن آلهتي فانه يطابق للمفرد
وتعيين لكونه مبتدا والا لزم الفصل بين راغب ومعموله
باجنبي هو المبتدا ويشكل باقائم رجل فانه يصح كونه
فاعلا دون كونه مبتدا لعدم ما تخصص به ويشكل ايضا
بقولك اطالع الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها
مبتدا اذ لو كان خبرا لوجب اطالعة الشمس قوله جاز
الامران قيل لو كان زيد مبتدا ينبغي ان لا يجوز اقائم
زيد بتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث تحقق احتمال كونه
لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس بالفاعل كما في زيد
قام واجيب بان قام زيد مبتدا بالمرة لانه لا يشتمل
على خلاف اصل بخلاف كونه مبتدا فيلتبس المقصود
التباسا شديدا بخلاف اقائم زيد فان الفاعلية تشتمل
على كون قائم مبتدا على خلاف الاصل وكونه مبتدا يشتمل
على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا تحقق المقصود بسبب
كون خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول
لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قام حتى يرتكب الالتباس
لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم لتضمنه الاستفهام
ومتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه

لا يقول فالضرورة قائمة في اقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز
زيد اقائم بخلاف زيد اقائم فتنل مثل قوله الا الاسم المجرد اه
قيل ان اريد بالاسم الاسم حقيقة تخرج عنه نحو بعض الفعل
الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما دخل
فيه الخبر الجملة لانه في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة
زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا
للخبر الجملة لانه ليست باسم قلت المراد هو الاعم وعند
تحقيق النحاة الجملة على صرافتها اجزاء من غير تاويل بمفرد
فبنا كلام الشارح عليه نعم يتجه ان المصنف ممن ذهب
الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح المفصل وثنا
قوله فيما سبق ولا يتاتى في الكلام الآتي في اسمين او في فعل واسم
عليه وقيل الاول تقدير المرفوع لانه ذاكر اقسام المرفوع
فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى
المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور
ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر المتوقف
فيرفع فتعريفه به دور على ما عرفت في تعريف المعرب
عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يوقع الاسناد به يشعر
كلامه بان التركيب من قبيل الاسناد المشتق الذي لم يسم
فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان

وليس كذلك

وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية
اي الى الاسم المسند بسببه لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا
انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ بصفات المعاني
فيقول للفظ مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف المبتدا
فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او تجعل الباء بمعنى الى و
الضمير المجرور راجعا الى المبتدا الاقرب ان يراد المسند الى
المجرد او تجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة
اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل ملابس بالمعمول
للعامل اللفظي ابدا لا بالمجرد وكتب في الحاشية وكان النكتة في
تغيير العبارة ان لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف
المبتدا وح يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى
ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالتعبير عن معنى
الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدا فاعل
المسند وفي تعريف الخبر متعلق بالمسند وفاعله المستتر فيه
فالنكتة ليس بذاك قوله وعلى التقديرين تخرج به القسم الثاني
ضميره راجع الى المسند فيه لكنه تخرج الصفة التي هي خبر المبتدا
لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى المبتدا واجيب بانها
لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هو النسبة التامة ولا نسبة
تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدا وفيه ان جعل الاسناد

في تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعيد جعله في تعريف الكلم الفاعل
بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد
بالاسناد الى المبتداء اعم من الاسناد اليه او الى ضميره
او الى متعلق ضميره ويتجه انه يدخل في تعريف الخبر يضرب
في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها
كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه العامل له وهو الصفة
قوله اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء
كما في القسم الثاني من المبتداء او ليسند اليه شيء كما في القسم الاول
من المبتداء وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه للمبتداء
والخبر على السوية كذا يستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح
على ان تجرد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه ويسمى بالابتداء
فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر
والتعريف الصحيح تجريد المبتداء عن العوامل اللفظية قوله
لان المبتداء ذات والخبر حاله هذا انما يتم لو لم يجز
جعل الشخص خبرا وجب ان يقول هذا زيد بهذا المسمى بزيد
فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جاز في الفاعل فيلزم
ان يكون اصله التقديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه تقدمه على الفعل لذلك الا انه منع مانع وهو ان المسند
عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لداعي الفعل والداعي

ما فيلزم

مقدم

٧

مقدم على ما دعاه اليه قوله جاز في داره زيد واختلفوا في صحة
في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتداء
لشدة اتصاله بالمبتداء في حكمه وقد جاء في اكفانه درج
الميت ومنعه اخرون قوله وقد يكون المبتداء نكرة لا يخفى
ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتداء التقديم
وقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ماله صدر الكلام
الى اخر مباحث التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث
تنكير المبتداء وكونه جملة على تتمة بحث التقديم ليجمع
بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتداء وافراد
الخبر اذ نبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله و
قد يكون المبتداء نكرة ونبه على اصالة الافراد بقوله
والخبر قد يكون جملة وليتوقف بعض ما هو من تتمة
بحث التقديم على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر
شبيه بالعذر اذ لا يندفع به لا ملحان الجمع بتاخير اصل
التقديم عن الاصلين الاخيرين قوله اذا تخصصت بوجه ما
يقال الاخصر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن الاية
ويدفعه بانه يوجب التخصيص بخلاف عبارته فانه
لا توجيه قوله اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب
من المعرفة التي هي منافية المشتركة غالبا فلا يرد ان

مزية ادخل السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة
وكما انه يقلل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص
بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدا **قوله** وحيث
وصف بالمؤمن تخصيص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة
انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس
بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكره مستحق لالتزام
العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة
في الاسرار لذوي الابصار **قوله** ومثل قولك ارجل في الدار
ام امراة ومما تخصص بوجه جواب هذا الاستفهام
فانه يصح ان يقال رجل او يقال امراة فانه تخصص بعلم
المتكلم الذي طلب ثبوته في الدار على وجه الاجمال فكانه قال
رجل احتمل عندك انه في الدار في الدار **قوله** فكانه قال اي
من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا
التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو
مندفع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان المخبر لرجل يعلم
له انه في الدار وهو مستفهم عن نفسه فعلم انه ينبغي له التعيين في
الجواب واستدعى الكلام ما ينتفع به واعترض ايضا انه
لو كان المخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يجوز
ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان المخصص في كوكب عظيم

تعينه صح

النقض الساعة

انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة
قوله فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعلاه الظاهر جعل
ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده رجل لا يفصح عنه قوله وفي
الدار خبره ولك ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتدا كونه
مبتدا حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا مبتدا
حكما **قوله** فان النكرة فيه وقعت في خبر النفي فافادت
عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصص
حكمي لانها اي وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك او رفعه
لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان
تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق
هنا **قوله** وكذلك كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة
خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله في تعيين
فدية الجرادة اذا قتلها محرم والمقصود انه يتصدق
بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدا كثير وفي
الفاعل قليل نحو علمت نفس ما قدمت واخرت بخلاف
ما في خبر النفي فانه يستوي فيه المبتدا والفاعل وغيرهما
قوله لشبهه به اذ يستعلاه اولانه كان في الاصل فاعلا
قدم للتخصيص **قوله** بالنبح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير
صوت الكلب دون نباحه على ما في الصحاح **قوله** قد يكون

خبرا قيل لا بالنسبة الى الطلب اما بالنسبة اليه فنحو وجه
نظر لانه اذا رأى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي
ونباح اذا رأى العدو للاضطراب حيث يراه اجنبيا
قوله فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم
والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني فلا تغفل
فالمثال اي فالكون للمخصص بما تخصص به الفاعل اذا استعمل
في نباح معهود واما اذا استعمل في نباح غير معهود فالمثال
للمخصص بالصفة قوله وهذا مثل فيصلح الابتداء اي
يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما اعتبار المعنى
التمثيل فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ
قوله على ان ما يذكر بعده موصوف بجملة استقراره في الدار
اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا
سهو لغوي لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول
للتخصيص بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور
فيما بين النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب
ان تتخصص حتى يقع مبتدأ اي يكون قوله وقال بعض
المحققين منهم اه عديلاه واما اشارة الى ما ذكر في تقسيم
سلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من
المناقشة التي ذكرها الفاضل الهندي والاجاث

التي

التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كانت لك المرام
قوله وقال بعض المحققين منهم يقال لانه في بين كلام
النحاة وما ذكره بعض المحققين الان النحاة لم يريدوا
ان المبتدأ لا يقع نكرة بالتمييز بين المفيد من الحكم
على النكرة وغيره ضبطوا امثلة فلما تتخلف عن الفائدة ليكون
على بصيرة ما في الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر المعروف فيما سبق
مختصا بالمفرد يرد عليه انه فلا يصح حصر المصنف الكلام فيما
هو من السمين او فعل واسم قوله اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ
قد يقع جملة ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من الاعراب
وحصر وهنا في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجواب
شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة
لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصر
في سبع المستأنفة وتسمى ابتدائية لكن تسمى الجملة التي
صدرها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية نحو واسروا
النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط
غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن
بالفاء ولا باذا المفاجاة والواقعة صلة لاسم وحرف
والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فليكن على ذكر منك

نائبة نسخ

هذه الجملة حتى يفصل لك الى رتبة تفصيلا مغنيا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها ناشئة عن الفعلية والان الظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة وكذا في المشتق والمؤول وقال الكسائي لا بد في الخبر مطلق من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان ضمير حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظرفية الا انه شبه مضاف لتعلق من عائد به كما هو الظاهر الا انه عمل ببعض اللغات في شبه المضاف وجعل من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لا يخفى ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صالح لوضعه موضع المضمر المجرد باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين مطلق هذا في سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا قوله

ولا بد منه عند الفقهاء

قوله او كون الخبر نفس المبتدا الاولى عين المبتدا ليشمل قولنا الشاان زيد قائم ومقولي عمرو قاعد قوله وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فكون الخبر على المبتدا لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا اللام للعهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شايع كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور وزمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا منها جزءا من مبتداها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله نحو الكر كتب في الحاشية الكر ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيك والمكوك صاع ونصف وهو ثلث كيلجات ... كذا في المذهب المنتهي وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله اي الكر منه الجار والمجرور المحذوف بهنا حال من ضمير ستين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقول السمين منوان منه منه في هذا المثال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يسمونه نحويون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم سيبويه نحويون فيطلقون على ما يعم الجميع

قال رح جرى على التسامح الاخير تبعا للفائدة وظرف الزمان
لا يقع خبرا عن عين لا يكون متحدا فلا يقال زيد يوم الجمعة
بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض رح
هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار
عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون
جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان
الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الخريف
ولا يخفى ان الزمان الخريفة من قبيل الهلال ليلة الجمعة
فالاعتراض على ما نقل لا على ما قالوا تامل قوله فالاكثر
من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير بالجملة من
البصريين لكان المناسب ان يفعل وما وقع ظرفا
فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التذييل بالجملة
لا يخص قوما منهم بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى
تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف
مضافا من المبتدا اى حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان
احق قوله اى مقدر بجملة اول التقدير بالتذييل لان التقدير
يلزمه التذييل والظرف عن النص ليصح تعديته بالباء
والحكم عليها وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر
بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار ذكروا فيه

اخفش

ما يجب

ما يجب ان يغمض عنه الابصار ومما لا يبعد ان ينقل ان التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به اى الظرف
يلحق بالجملة ويجعل من جملتها ومما يلقى اليك ان التقدير
بمعنى التعيين يقال المفروض المقدرة في كتاب الله تعالى اى
المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم متعين بجملة عند الاكثر
وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل وذلك الفعل العام
كالحصول والكون الان وراجع حصر عامة النحاة الظرف المستقر
فيما كان عامله عاما وحقق بعض المتأخرين انه قد يكون من
الافعال الخاصة اذا انساق الذهن اليه بحسب المقام واما
قوله تع فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون
لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه واما في الدار ابوه
فان الخبر فيه جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من
قبيل احاصل ابوه وما حاصل ابوه وهما جملتان قوله
ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك
وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف
في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى امر آخر هذا قلت الظرف
يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه او سكونه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل

في الجزء الاول او قيل ليتوافق الركنان اقول لانه اسرع قبولا
للربط قوله اى على معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام
كالاستفهام والتمنى والترجى الى غير ذلك قوله وذهب
بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بتابعى
سيبويه ممن قال بل غير سيبويه فقد غفل قوله لكونه معرفة
وكونه من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة عن ما
ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن لمعنى الاستفهام
وابن الحاجب منع كونه من نكرة وكانه اشار الشارح
الى هذا المنع حيث قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك
ولم يقل فان معناه اى رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب
سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار
عن النكرة بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في
جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله
اذا كانا معرفتين لو اكتفى به عن قوله او كانا متوافقين
لكفى الا انه صرح عن الحمل على التساوي في مرتبة التعريف
فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا قوله او كان الخبر
فعلا له اى صورة تخرج بقوله له قام ابوه في زيد قام ابوه
وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا
صورة كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا

صورة

صورة فلا حاجة لاخراجه الى قيد له فمعنى قوله او كان الخبر فعلا له
او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اى تقديم المبتدا على الخبر
في هذه الصورة ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصور
والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان تحمل على
الاشارة الى ان الجزاء جزاء الشروط متعددة قوله او
بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا قيل وجوب التقديم
في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم
الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من
موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد
مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان قلت فينبغي
ان يجب التقديم في زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة
فاعرفه مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم
لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملة
وجملة ما يغيره قوله او كان الخبر بتقديم احترز عن كون
الخبر بتاخيره مصححا لكونه مبتدا نحو زيد قام فان
زيدا انما يصح كونه مبتدا لتاخر قام حتى لو تقدم قام
يجب كونه فاعلا قوله اى لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المصنف
لجزء الخبر ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل
مثل قوله وكل رجل ضيعة والاخصر الا وضح ان يقول

[illegible]

اي لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه على المبتدا وانما اراد بالتعلق
مثل تعلق الخبر بالحال دون تعلق العامل بالمعمول لان لمتعلق
الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميرا في المبتدا في مثال على الله
عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق
الخبر بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل
ضيعته والفصل للمتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة
الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدا الا كان ان
الخبر عن ان لا يصح ان لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا اراد
الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد به خبر عن تركيب
عن ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه ونحن نقول كلام
المصنف على ظاهره اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى
ان لان عندي انك قائم في تاويل عندي تحقق قيامك
والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذ لم يكن
ان بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا
لم يكن ان فيما يتعين مرفوعا للمبتدا نحو اما انك خارج
ولولا انك خارج وخرجت فاذا السبع حاضر والتخصيص
لما بعد اما من ضيق الفطن قوله اي تقديم الخبر على المبتدا
في جميع هذه الصور فان قلت ان كان المعنى على ما ذكره

لكان الشرط

لكان الشرط ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى
بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء من الشرط وهو كل واحد
من هذه الصور فالاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد
الخبر من تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا لتقليل قد فان تعدد
الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد
ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر
في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه
تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتقليل
او التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي
من غير صارف عن الحقيقة قوله فانهما في الحقيقة خبر واحد
لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت
يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا
عن الضمير على انه يكذبه وجوب هذان حلوان حامضان
قلت اعتبر في كل منهما ضمير المستحق المجموع كما اجرى على كل
اعراب المستحق المجموع قوله وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدا نحو هي
عالم وجاهل فانه ح العطف واجب لانه يجمع المتعدد
اولا في هذه الصورة بالعطف اولا ثم تجعل خبرا ويجب
ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا وتقديرا لئلا يلزم خلو

الخبر المشتق عن ضمير المبتداء فهى عالم وجاهل فى تقديرهما
رجل عالم ورجل جاهل **قوله** ولا يبعد ان يقال مراد المصنف
بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع
تعدد الفاعل **قوله** وهو سببية الاول للثانى او للحكم به هذا ما ذهب
اليه جمهور النحاة واما على تحقيق شيخ الرضى ان معناه لزوم
الثانى للاول فلا حاجة الى التكلف فى ادراج وما بكم من نعمة
فمن الله فى القاعدة **قوله** فلا يرد عليه اى على هذا الاصل هذا المثال
الى خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولم يدفع بالحكم بشذوذه
لكثرته وتوجيه الورود على ما قالوا ان كون النعمة معهم
ليس سببا لكونها من الله ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض
لكان سببا الى تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشرى
فى هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل الاشكال على قاعدة الاعتزال
قوله فشبه المبتداء الشرط لكن قصد السببية لازم
للشرط اذ لا فايدة له سواها بخلاف المبتداء فانه يصح فيه
قصدها وعدمه لبقاء الفايدة بدون قصدها فلذا افترق
بصحة الدخول على الخبر ولزومه فى الجزاء ومن لم يتنبه لهذا
قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون المبتداء دخيلا فى
معنى الشرط غير عريق **قوله** وذلك الاسم الموصول
بفعل ماضيا لكان باقيا على معناه او غيره على خلاف الشرط

لكان سببا الى ظهور نقمة سه

فانه لا يكون الا مستقبلا فى المعنى والاول ههنا قليل والشرط
ايضا لا يكون ظرفا قيل لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتداء الذى
دخل عليه اما والمبتداء الذى يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى
الشرط ايضا كذلك وهذا مما يقتضى منه العجب فان مدخول
اما والاسماء المتضمنة كالشرط فى الفاء ليست مصححة
لدخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل او المفعول
لانه الموصوف بفعل معنى **قوله** او النكرة الموصوفة بهما اى بالجملة
فالاولى به بافراد الضمير **قوله** ان الموت الذى تفرون منه فانه
ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا زايدة اذ المبتداء المتضمن
بمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان
الشيخ الرضى صرح بان ذلك لا يجب فيه ويتجه ان معنى الشرط
ههنا منتف اذ لا سببية للفرار بالنسبة الى الملاقات ودفعه
بانه سبب للحكم بالملاقات **قوله** كل غلام رجل يأتينى اه
فيأتينى صفة رجل فان قلت كل رجل يأتينى ايضا مثال
للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف
اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف
الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف
موصوف معنى **قوله** والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى
الجملة الشرطية لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون

امر او فيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصد
كثير الدور ان فيما بين الناس بمعنى ان يكون مهملا نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يقع تنازع
الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويرفع الحاجة بان يقال
هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونتجه
عليه ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين
للخبرية لوجب ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال
ان نواسخ الابتداء اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة
الشرط الذي تضمنه المبتدا فضعف معنى الشرط لانتفاء
لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتداء
لضعف مقتضيه ورجح كان الناسي عدم الدخول على خبر ان
ايضا الا انه لعدم تاثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان
المفتوحة لالحاقها بالمكسورة **قوله** فان قيل باب كان
في التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما يتحقق
في ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة
واما المنع والاختلاف في غيرهما فمن باب القياس هذا فظهر
وجه كل تخصيص وقع من المص في هذا المقام **قوله** ووجه
ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيهما فيهما مع
يشعر بان بيان الواقع بالاتفاق مبطل لبيان الاختلاف

ولا وجه

ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر المحذوف الشبهة هنا
انه سيقول وامره كامر خبر المبتداء فلو لم يتبين حاله هنا لاوقع
الحكم المذكور فيما بعد المتعلم في الغلط **قوله** وقد يجب حذفه
قليل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله
اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص
خبر مبتداء محذوف لا يعتد به بل يتعين كون مبتدا وما
قبله جزء قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف
الخبر من غير التزام غيره في موضعه فينتقض به بيان وجوب
حذف الخبر وبيان المصنف احتمال كون المخصوص خبر المحذوف
يبنى على الاعتذار به بل العذر في عدم ذكرهما في هذا الموقع
ان الاول في كتبهم من مبنيات بحث النعت والثاني من
مبنيات بحث افعال المدح والذم **قوله** اي المبتدا المحذوف
جعله مثالا للمبتدا المحذوف والظ جعله مثالا لحذف المبتداء
وعلى الاول في الكلام حذف مضاف اي كمبتدا قول المستهل
وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتدا قول المستهل
فكانه لتعليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدا المحذوف
في قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته
قوله المبصر للهلال القمر الى ثلثة ليالي هلال وبعده القمر كذا
قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر وللثلثين او الى ثلث

او الى سبع وللثلثين من آخر الشهر ستة وعشرين وسبع عشرين
وغير ذلك قمروات رالى المراد بالمستهل لكن لم نجد
فى كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبى الرافع
صوته حين يتولد وفى القاموس استهل الصبى رفع صوته
بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض فهذا فاستعير
للمبصر للهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال
ماه نوديدن وبانك كردن ولما هما مستقيم هذا فكانه اشار
الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال اللفظ المشترك
فى معنييه **قوله** لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان
يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال
فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين
تصرح بالمحذوف لا يصرح الا بالمبتدا **قوله** جريا على عادة
المستهلين غالب العادة ما انتفى خلافه او ندر فقوله
غالب لتعيين الى العادة من اى قسم ووجه العادة
ان الحكم بما يتكلم لان امتياز الرائى من بين المتوجهين
الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الاشكال الاشتغال وقوله دليلا
يتوهم نصب الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو فى آخر
الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالذكر الوقف
قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب

الغير

الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان
خبر عن السبع اى مكان خروج وجود السبع والمذهب
الصحيح ان التقدير فوقت خروج السبع ومنها انه ظرف
زمان والمحذوف هو المضاف الى المبتدا اى خرجت
فوقت خروج السبع واقف فاذا ظرف للخبر المحذوف
والذى يدل على صحة هذا المذهب عندى ان العرب اذا
تصرح بالمحذوف تقول فاذا السبع واقف واما قلنا
على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها مما نحن
فيه ايضا وهو ان اذا مفعول فاجات المقدر والتقدير
خرجت ففاجات وقت السبع واقف ويحتمل
ان تجعل ظرف مكان فى هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما
للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف **قوله** فيما
التزم يقال الزمته الشيء فالتزمه اى قبل ملازمته وقوله
فيما التزم اى فى تركيب يقال عليه الاظهر فى خبر لئلا تخلو
الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه لا معنى لظرفية
الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف
اى فى موضع منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم
وذلك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينية فيكون المعنى
وجوبا فى وقت التزام غيره فى موضعه **قوله** وذلك

في اربعة ابواب لم يلتفت المص الى حذف الخبر في زيد
في الدار حصل او حاصل لان تقدير الخبر لامر لفظي لا بمساعدة
المعنى والمعنى حاكم بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول
المبتدا الذي بعد لولا الاولى ان يقول المبتدا الذي بعد لولا
وخبره عام يستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما و
كانه اختار ما اختار رتبتها على ان تعيين النحاة الضا
بطة الاول قاصر لا بد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وزيف
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي
يجب تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال
الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لا بد من القول بحذف
مسند الكلام ح اذ لو كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا
لعامل لفظي دون الخبر قوله ونا بيه كل مبتدا كان مصدرا
صورة الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان المتبادر من
المصدر صورة ان لا يكون مصدرا حقيقة فافهم
قوله منسوبا الى الفاعل يدخل فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما
وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو
تضاربنا قائمين قوله وبعده حال وتجب في هذه الحال
الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق
ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضي

واخطب سه

يجوز

يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب
ما يكون الامير قائم لان اول الكلام لما كان مجازا والمجاز
يونس المجاز فجعل اخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب
من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت
اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء
الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم
مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون
الحكم مبنيا على اطراد الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر
في اخطب ما يكون الامير حينية اي اخطب اوقات كونه
فالمراد بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه
بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حاصل اذا كان
قائما تقديم اذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر
اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه كما ستعرفه ولا يجوز
ان يكون عاملا فيه كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل
حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر وفاعل حصل هو المصدر
فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه وهو
عندهم لا يجوز عندهم وبهذا عرف ان من جوز الاختلاف
له ان يخالف في تقدير اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل
قوله تحذف متعلقات الظروف الاول متعلق الظرف ثم

حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال اذا هذه ظرفية خالية عن
معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان
ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
ومن قيام الحال مقام الظرف وهكذا كتب فى الحاشية
ولا يخفى عليك ان الواجب مع الجملة المضاف هو اليها
وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها اكثرى ان
يجىء فى غير هذا المقام مع ان الفصيحة ووجه جعل
كان تامة انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر
ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة
اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبرا جاز التعريف
غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو فى خبر كان الا تشبيها
بالحال ولا يلزم وفيما ذكره من التوجيه الخالى عن التكلف
ان المحذوف متفاوت تارة يلابس وتارة يلابسه
وتارة يلابس اذا كان حالا من الفاعل والمفعول
على ان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول
بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما
بالملابسة قوله ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال
لو قال بحذف العامل وذى الحال مرة واحدة كما فى راشدا

حاصله

مهديا

مهديا لكان اكثر استراحة من التكلف قوله وتقييد المبتدا
المقصودة عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الجنس
المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه
دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا يذكر وجوب كون هذا المصدر
مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يعرف قوله
اى ضربى زيدا ضربه قائما ولا عيب فيه الا انهم لم يجوزوا
حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء
معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه
لكونه بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة تأكيده المعنوى وتوصيفه
يقال وجه استفادة الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله
وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ
الرضى حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون الواو بمعنى
مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف
قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب فى الحاشية الضيعة
فى اللغة العقار والتى هى الارض والنخل والمتاع وهنا
كناية عن صنعتها اعنى الصنعة انتهى وكانهم شبهوا
حرفة الرجل بالارض المغلة التى لا تغنى وفى مثل هذا التركيب
سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل
ولا الى رجل ودفعه انه لما ان كل رجل نائب عن اسماء كثيرة

ضميره نائب عن ضماير كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل مار فى
كل رجل فلان قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا
قوله واقيم المعطوف فى موضعه لان المعطوف على المبتدا
وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن
الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه اذا قال هو معطوف
على ضمير هو على الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته
لحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدا
عطف عليه بالواو بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة
ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا قوله اى كل رجل مقرون
مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب
عن الخبر من خراعة فيصح الحكم بنيابته قوله يكون مشابها به
يعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه
ذكر للاقسام به ليكون قرينة على حذف الخبر الذى هو قسمى قوله
والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في القاموس العمر
بالضم والفتح البقاء او بالفتح الدين قيل ومنه لعمرى قوله
اى من الموضوعات خبر ان واخواتها بناء على ان ذكر خبر ان
ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من الموضوعات ولم يرد ان
خبر ان مبتدا حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة
لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه

وليس هذا

وصفاته

وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوى قال الله تعالى
كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المص خبر ان ولم يقل
ومنها خبر ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح
ومذهب الكوفى وهكذا فى باقى الاقسام قوله احد هذه الحروف
زاد لفظ الاحد لانه مرفوع واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر
الانفع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف فى الحدود
اى خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال
خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليهما
اى على المسند وشئ اخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من
العبارة دخول هذه الحروف على المسند لا على المسند وشئ
اخر وان كان صحيحا فى الواقع ولا حاجة الى الحمل عليه فالاول
الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد بدخول هذه الحروف
كانه معنى عرفى للدخول والمتبادر فى عرف النحو الدخول لايراث
اثر لفظى لان نظر النحو فيه فالتعميم خلاف الظاهر وجمع
ذلك معتبر لانه يدخل فى التعريف المسند الذى دخل عليه
ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على المسند والمسند اليه
لايراث اثر معنوى هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما مع انه
خبر المبتدا لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما
يقابل تقديرا ومحلا وبقوله معنى ما يشملهما قوله فان يقوم

مقدره

سهنا من حيث اسناده بقوم ليس مما يدخل عليه ان فهذا المعنى
اصلا فلا وجه لتقييده بالظرفية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب
عنه يعني ان الجواب السابق يغني عن هذا الجواب الذي
يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند
المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما
يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ
متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف
على قوله يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه
ولا خفاء في صحته فالالائق ان يقول على انه يلزم ويمكن
دفع الاستدراك بان يحمل المراد المسند بعد دخول هذه
الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم
خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو
مسند الى فاعله لا الى اسم ان وتوقف معرفة خبر ان
على اسم المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى تأويل
الجملة بالاسم او تأويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة
او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة
مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة
للمبتدا ابين بعد ذكر تعريف تخصص بالخبر المفرد قوله
مثل قائم في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان

واخواتها

واخواتها خبر واحد منهما وان المراد بدخول هذه الحروف
دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا يخفى
ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبر ان بحيث يعرف
اي خبر صحيح اي خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه
بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في
اقسامه ومن اقسامه الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم
ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما طرد من فوت بعض
الاستثناء وينبغي ان يقول الا في تضمنه الاستفهام وفي
وقوعه جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع
جواز زيد اضربه ومما لم يكن بذكره عدم صحة دخول الفاء على
خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق
ذكره وقوله الا من اباك ايراد على مذهب غير سيبويه من
ان في من ابوك خبر وهو لا يرد على المص مع اختياره مذهب
سيبويه قوله الا في تقديمه اي في تقديم خبر ان فان حكم
تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب
وبهذا تبين ضعف ما قيل حق البيان الا في التقديم لان
التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجه الشبه ووجه
الشبه يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه
انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم اذا كان

ظرف مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لان يتضمن ماله صدر الكلام
ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء لها صدر الكلام
الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي وجوبه
اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان يصحح وقوع النكرة مبتدا
صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الجواز
التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا فاسد قوله خبر لا الكائنة
لنفي الجنس قدر المعرف باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان
المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة
احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين
فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا تنبيها
بالمعقول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اي خبر
ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب
اللفظ فانها الي دة لاولي الباب قوله اي لنفي صفة اذ لا رجل
قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل
بتقدير لا رجل موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود
وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال
نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة
صار بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة الجنس يكون
لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا التي لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس

لم يتم

لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم
فيما هو لنفي صفة الجنس فلا تردد في التسمية لملاحظة حال بعض
الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه
قوله والمراد بدخولها ما عرفت في خبران من الدخول لايراث اثر
لفظا او معنى ففي قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ايراث
اثر معنوي في يضرب قوله وصل في الدار صفة قال المصنف
المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه ان يستغني
عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون
صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جري المثال
قوله لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال المص واعترض عليه
بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر
يعني ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال
الظاهر في لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية وهذا
يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا تتقيد بالظرف يعني من
غير سماجة ويرد بنحوه الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم
تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فاللائق ان لا يتجاوز
عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها
لا تقبل هذا التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل يعني
ما بين الصفتين ايضا غير مقبول والمعهود في مثله

نفي المصون في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ولا يكون
مثل لا النوعي خبرها ولا يكون مثل لا للجنس المتعدد فانه احوج الى
الايضاح فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان اشمل قوله ويحذف
خبرها هذه حذفا كثيرا قدر موصوف كثيرا مصدر الفعل
والمشهور في مثله تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم
لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضي
منفيا ولما لم يكن قرينة خصوصه ينصرف الى العام وقيل
لان النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل
للوجود في نفسه وللوجود لغيره فلا يدل على الوجود في نفسه
وهو ليس بشي لان المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه
كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف
عند الاطلاق الى نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود
الا الله جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية
عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره
ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه
هو الله والمسند هو الا اله وهذا مما يتحير في تعقله الا
ذكيا او يتعجبون من كلام هذا وانا اوضح لك بكلام
وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما الله اله
لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي وكلمة الا فعلم

ان قول النحاة بالتقدير لرعاية لفظ هو ان لا يطلب خبرا
ولا يحتاج اليه المعنى قوله انتفى الاصل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر زيفه المص بان لا ح يكون اسم فعل واسم الفعل
لا يكون على هذه الصفة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى
الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى
تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبة لا نتفى كنيابة يا مناب
ادعوا ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب
بعدها قوله وعلى التقديرين يحملون ما نرى خبرا في مثل لا رجل
قايم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قايم
برفع قايم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم
معنى لانهم لا يقولون لم تجعل قايم خبرا لان هذا البحث
لغوي وضيفه العرب والانكار انما يتاتى لو التزم هو اضح
مثل لا غلام رجل قايم بنصب قايم ولهذا قال الاندلسي
لا ادري من اين هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا
اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يجب
الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فيقول معنى كلام المتن
ويحذف كثيرا انه يحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح
باشتراط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون
القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف

حرف النداء وقوله وقد تحذف المنادى وقوله وقد يحذفان معا
يعنى الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف فى خبر لا دون خبر المبتدا
رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه فى الانتفاء ح معنى قوله
وبنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتونه عند عدم قرينة ولو قال وذا انما
عند بنى تميم لكان اخصر **قوله** وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت
ما يمنعك عن القول **قوله** اى عمل ليس هذا مفهوم من اضافة
الاسم الى ما ولا لا يقول المستفاد من الاضافة عملهما لا عمل
ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملهما عمل ليس حتى توهم كثرة
عمل الاخر وانما قال الشارح اى عمل ليس تعيين لما هو الواقع
ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا
تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ
واما الشذوذ فى نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ فى نفسه ودخوله نفيه تم
على المبتدا والخبر **قوله** ثم شاذ قليل حمله على الشذوذ
فى الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال **قوله**
فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه
مخل **قوله** من صد كتب فى الحاشية الصدود الاعراض والبراح
الزوال والضمير فى نيرانها للحرب اى من اعرض عن نيران الحرب
فلا زوال لى عنها **قوله** ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس رد على الشيخ
الرضى حيث قال انه لنفى الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع

بعدلا

بينهما سح

بعدلا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقى
احتمال ان يكون لا براح من قبيل اللاشئ بجعل الشئ عين نفس عدم الشارح سم
المفارقة كما تجعل الرجل عين العدل فى رجل عدل واحتمال ان لا يكون
لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا اشتهاد
فى البيت على عمل لا **قوله** اعلم ان المراد بالمسند هذا التعرض مباحث المنصوبات
مبنية على الغفلة عما ذكره فى تعريف الفاعل **قوله** علامة كون
الاسم مفعولا اى من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل
طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات
ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهى اى علامة كون
الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية
قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح
الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه
ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول
ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الآن يقال اطلاق
المفعول عليه باعتبار انه كان فى الاصل مفعولا اصطلاحيا وقوله
بخلاف المفاعيل فيه نظر لا نتقاضه بضربته تاديبا وكرهت
كراهتى وفعل الضرب والتاديب ولمت زيدا فى ضربه فانه
يصح اطلاق المفعول على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق
المفعول على الاربع مطلقا بل بالنسبة الى بعض افرادها ويتقدح

من هذا وجه آخر بوصف المفعول بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه
فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق
الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا
الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة
ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك
حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول
بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فدفعه واضح على
اهله فان قلت اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول
لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت
المفعول به تقييد في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول
فيه ضمير تقيد به الصيغة والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد
اليه فقيد به مغير لمعنى المفعولية لا مقيد وليس صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا القيد **قوله** فلا يرد عليه
مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله
بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل
المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل
حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض
بعض الظن **قوله** وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة
الاسم واضح لا مزية فيه انما الشأن في تخصيص المفعول

المطلق

المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلهذا احتيج الى ما قيل
ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني
ما فعله فاعل فعل مذكور ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان
ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني
التضمنية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقية
وثانيهما ما يقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب
فالوجه ان يقال زيادة الاسم هاهنا وتركه في اخواته تفنن في
البيان والارجح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء
بذكره في تعريفه **قوله** او اسما عطف على قوله مذكورا ولا يخفى
ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد
اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع **قوله** وخرج به المصادر
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وكذا
خرج نحو ويلك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت
لكن لم تخرج بعد ضربا شديدا في قولك ضربني ضربا شديدا وضربني
انواعا او الفا وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل بحسب التركيب مثل
ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا
الاسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى
قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل اضارب زيد وضرب زيد

تشديدا ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا
وانما هو لاخراج قاتل وضارب زيد على سبيل التنازع فان
ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن ليس
بمعناه فتامل فبهذا اندفع عن التعريف ورود كرهت كراهتي
فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل قوله صفة
ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور قوله بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء اغفل الشارح عما ذكر ان الفعل
اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل
عين معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على
الجزء اذا كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول
المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد
لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضربت مشتمل على ما صدق
عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع
ثم خروج تاديبا انما يتم لو كان التاديب غير الضرب اما اذا كان
في التحقيق عينه فلا تخرج فعليك بالتحقيق الذي سمعت قوله
للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي
لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه
اذا كان غيره نحو ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم
مما ذكره ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي مفعولا

مطلقا

مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على بعض انواعه يريد
الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع انواعه
لئلا تخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد ان دل على
عدد اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع
عن المثنى المفرد المشخص قوله لانه دال على الماهية المعراة عن للفردية
الدلالة على التعدد والالحاق في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله
وقد يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومن هاهنا فائدة هذا الحكم
كلمة قد المفيدة للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان
يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف
على لا يثنى ولا يجمع اي الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم
ان كونه للتاكيد يجب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنوي بالفاظ
محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح
بانه ليس تابعا لسيبويه قوله نحو قعدت جلوسا هذا التركيب
انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد
الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح
النبوية وهذا التقدير لا يجري في مثل قوله تعالى لا يضرونه شيئا
الا اذى قليلا قوله خير مقدم هو من قبيل انواع الضرب ولا يخفى
انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا وخير اسم تفضيل مخفف
اخير ولا تغيره في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس

الرجال صح

والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل قعدت
جلوسا يقال فلان خير الرجل وفلانة خير النساء قوله والجدع
قطع الانف والاذن الخ في الوضح كلمة او بدل كلمة كل واو وهو
الموافق للغة ومدعوا عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا معنى
وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف
سماعا هذا لكان القياسي ايضا واجب الحذف سماعا لانه
لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة بل معنى وجوب
الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة
له يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض
لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف
ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها فحذف عاملها قياسي
اوليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاوفق بعبارة المص
هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى حمل المثبت
على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الظاهر انه قدر لنفي صفة
لان الصفة الواحدة لا تصح ان تكون تابعة لموصوفين لنفي صح
وقيل صفة النفي فالمقدر صفة معنى النفي وما ذكره الشارح
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة
لقوله لنفي او معنى نفي بتأويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة

في الحقيقة

لواحد صح

في الحقيقة صفة واحدة منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم
لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع الى النفي المقيد لكان اوضح
فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على الاسم
طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته
والمراد بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد
الا سيرا بمعنى الا سيرا سيرا فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا
لكنه دخل معنى لانه لنفي الشيء عن زيد كما في ما زيد الا سيرا و
خرج بقوله لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير
بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا عنه بلا تأويل او
مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا سير
مع انه ليس لمحذوف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو ما زيد
الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا
مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع
بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه
معمول للعامل المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه
نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله
لا يجب بل يصح ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا قوله او
وقع مكررا العقال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان احصر
الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله الا في موضع الخبر

عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه لا تخفى انه لا تفي العبارة بتقدير
هذا ولانه جعل المص ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر
الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معنى بها او مكررا مبتدأ
بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين فاعد
قوله وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين فاعلي
ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة
قوله البربر معرب دم بربر وهو اسم بمعنى السنبر يام اذ علامة
قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى يسك قوله تنبيه على ان الاسم الواقع
موقع الجزاء او على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح
الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب
تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير
المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال
الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا
سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف
العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره ومنه نظر اذ لو كان
الانتقال منه الى اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل
القرينة في حذف عامل المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون

الاوضح سهو

بمعناه

بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل
اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول
فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح تقول او
ضع المصدر المقيد في الحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال نحو
اصحب مع زيد مسرورا فاما ان ينفعه او ينفعك كان مضمون
الجملة صحبة زيد في وقت السرور والاثر اثره فاحفظ
فانه من المواهب الدقيقة الجليلة قوله وباثره غرضه وغرض
المثنى اثر فاعله بواسطة سمي اثراله وح نقول الظاهر ان يجعل
مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني
عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح رح على بيان مفهومات
القيود واعرض عن بيان احترازاته المثبتة لغيره لان ما قيل
ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد كقوله سعيك يصح صحة
او يغتنم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحة
اثر مضمون الجملة لانه اثر سعيه وسعيه مضمون الجملة وكذا ما
قيل ان متقدمه بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمالي
وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقديم التفصيل لا وثوق له
فلعدم تشخيص فائدة المتقدم لم يتعرض له قوله وتفصيل الاثر
بيان انواعه المحتملة هكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي
ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد وفداء

او فداء او نحو فداء ولو لم يذكر المحتملة لتناوله **قوله** ومنها ما وقع
للتشبيه اى لان يشبه به امر يرد عليه مثل مررت بزيد
فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق هنا يشبه به
شئ لشئ الا يشبه به شئ فالاولى ان يجعل للتشبيه بمعنى لان يشبه
بشئ والمفعول المطلق الحقيقى فى مثله لا محالة مشبه او يجئ للتشبيه
الذى فعل المتكلم وصفته اى وقع فى الكلام لاجل التشبيه سواء
كان مشبها به كما فى المثال المذكور فى المتن او اداة تشبيه
كما فى مثال ذكرنا او مشبها كما فى له صوت صوتا مثل صوت
حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب حذف الموصوف فى مثله
ولا بد من مصحح النقل **قوله** لزيد صوت صوت حسن يرد عليه
واخواته انه خارج من المفعول المطلق لانه من القيود والاوجه
ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه فى مثل هذا
التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفى
منهم العامل من الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب
حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن
بدلا ووصف لصيرورته مع صفته بمنزلة شئ واحد فهو
نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضى جعل صوت تاكيدا
لفظيا **قوله** واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه
احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد **قوله** فاذا له صوت صوت حمار

تصحيح سهو

جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة
بتقدير مثل او تاويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف
فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو
لا يعرف بالاضافة واى لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور
لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعلى هذا التاويل وانما
لم يجز لان ان مع الفعل مرجو ومهو فى هذا المقام مقطوع به
قوله صار خ قيل هو اسم بمعنى المصدر **قوله** لا يحتمل لها غيره
الا وضح وقع مضمون جملة لا تحتمل غيره وفى مقابلة وقع جملة تحتمل
غيره واما هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول
كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل اى لا محتمل ثابت لها غيره وقيل غيره
منصوب مفعول للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية
المشهورة **قوله** اى اعترف اعترافا ينبغى ان يكون خلاف سيبويه
فى القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده **قوله** ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق اى التسمية من متاخرى النحاة فى هذا القسم
وقسيمه فالاولى ان يكون تسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون
ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين **قوله** ما وقع مضمون جملة لها
محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره
نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا **قوله** لانه من حيث
هو منصوص اه يعنى لان معناه من حيث هو منصوص عليه

بلفظ المصدر وجعل تسمية تؤكد نفسه من حيث هو يحتمل
الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتأكيد
تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالنفي ان المؤكد لفظ
المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه
ونحوه فالوجه ان يقال لا يحتاج الى التأويل قوله تأكيد النفسه
ووجهه انه يؤكد جملة كانه عينه تتعين للدلالة على ما تعين المصدر
للدلالة عليه واما التأكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ
الجملة وهي غيره وليس فيها ما ينزله منزلة نفسه لانها
لم تشاركه في التعيين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله
ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المص
واورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله
وعلى هذا ينبغي اه وفيه انه بعد ليس فيه حسن التقابل لان
هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر ومع ذلك
تأكيد لدفع غيره وحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي
القسم الاول تأكيد الليس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي
على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال
المراد ما يكون مثنى للتكثير واشار الى ان المراد به اعم مما يكون
للتكثير او لغيره قوله مضاف الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد
ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل

فلابد

فلابد ان يقال مضاف الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض
بضرب زيد ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع
وقد صرح بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف
لان ذكره هذا القيد تكلف اذ الشارح مع تمام التعريف بدون المثال
على ان التقييد بالمثال بعيد بظاهر اشتراط كون المثنى للتكثير
واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان يكون من لب
بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف الذي لا يرتكب
الا للاحتياج اليه قلت كانه يحوج (احوج) اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر استعمالا
في القاموس الب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك
البابا بعد الباب او معناه قصدي واتجاهي لك من قولهم داري
تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة لبة
اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب
خالص قوله تحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيأتمر
بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم عن التكلم بسرعة فيتفرغ بسماع
المامور له والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله
وعلى هذا القياس سعديك اي سوى جواز ان يكون غير محذوف
الزوايد فانه لم يجئ ثلاثي السعد بمعناه قوله المفعول به قال المص
انما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء الالصاقية
فيتعلق بالفعل او للصلة ومتعلق بما ضمنه من معنى التعلق

مطلب مفعول به

ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل
لان المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر الى الاسم اكتفاء بما
بما سبق او اكتفا بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم
او تفاديا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة
فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قايم ليس اسم
ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول
المطلق او نقول فنبه في تعريف المفعول المطلق على ما هو
حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز المشهور
فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال
قد يكون المفعول به والا على ما وقع عليه الفعل تضمن كي
اذا تضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول المتضمن
بمعنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة
لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية ولذا عد
اسما ولم يفد بدلالته على معنى غير مستقل وقد صح جوابه
ولم سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب قوله والمراد
بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون بمعنى
ارباب اللغة يقولون لكنه يتجه ذهبت بزيد فانه يقال
الاذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد
واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن

ولم يعد سمع

ان يقال

ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى
وبعد التغيير يتعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا في ذهبت
بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان
تعلق الفعل به بواسطة حرف الجر في المعنى فمعنى ضربت زيدا
قايما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه
لم يتعلق الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما يتبين به وفي المستثنى
بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا ليخرج الحال والمستثنى
والتمييز لم يكن على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل
بالمفعول الثاني والثالث ح اذ ليس التعلق بهما اولا
ومما يعجبك انه استشكل على بعض عمرو في اشتراك زيد
وعمرو فاحتاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية
وغفل عن تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع
ولم يذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت زيدا وعمرا
نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس
وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق
بما يفهم من مفهومه لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه
لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع
الضرب او الضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الاول فعل المسند وكذا الاول في قوله فانه لم يعتبر

اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى
ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهماً
واخراج زيد انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم و
هو الارجح الاليق بالاعتبار لما لم يوجد منهم تصريح بانه
مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي
ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به
او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه
المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل
لكان اخصر وله دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه
الفعل الاصطلاحي فخرج شبه الفعل قوله لقوة العمل نبه
على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل
كما في نظايره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول
كما يفعل قوله كوقوعه في خبر ان وكون الفعل مؤكدا بالنون
لان التاكيد توجب كون الفعل اهم فينافي التقديم
الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون
التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي تريد مكة اي تريد
مكة قوله لتخصيص المذكور ليس للحصر الجمهور على ان العدد لا يفيد
الحصر فان قلت فما فائدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع
ولا يتفلت شيء لكن يتجه ان المذكور بعضها منها المندوب

كالفعل صح

على

على طريقة المص فرعاية مذهبه يقتضي ان يجعل الابواب خمسة قوله
لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب قدس سره في الحاشية نحو اخاك
اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث
ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه معناه الحث على
الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف
وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب
الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني
المحقق التفتازاني ان التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه
وجه آخر فمما يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون الحذف الجائز واجبا
قوله سهلا من البلاد لا حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن
ما غلظ من الارض قوله بوجهه او بقلبه لما كان الاقبال في اللغة
نقيض الادبار فالتعريف حقيقة لا يتناول نداء المقبل
عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان
بينك وبينه حايل وكان خروج اكثر افراد المنادى من تعريفه
مستبعدا جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة
الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال
بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال
داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه
نداؤه تعالى لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك

تحقيقة صح

..حقيقة او حكما لانه لا يصير الاقبال بالقلب صح

بصير صح
بغير لا

التنزيل من امر نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم
اخر يقال فى القول تنزيله تعالى منزلة من له صلاحية النداء بترك ادب
فالاولى ان يقال المراد بالا قبال الاجابة وفيه نظر لان القران نزل
على لسان العباد فلا بأس بالتنزيل بعد ما ثبت فى الشرع
ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل
فهو لا يستفاد من تقدير ادعو مع انه قد يكون المقصود بالنداء
الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد به التنبيه فهو لا يكون مطلوبا فيه
تعالى **قوله** وفيه تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران
على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف
ما عداه فانه قليل الوقوع **قوله** بان يكون اله الطلب لفظية الطلب
اللفظى يتوقف على لفظية التمني والمط فيهما قد صار الطلب
تقديريا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل **قوله**
او للمنادى او للحرف فى جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا
وعذرعنه يمكن دفعه بان النائب يحذف اذا كان له نائب كما فى
ضربى زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل
للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى
دون المفعول المطلق والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك
قوله فالاولى احالة تحت المنادى كما فعل صاحب المفصل وكانه
منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا كلمة واحد من حروف النداء **قوله**

ادعواح بالالف

وعند المبرد

قوله وعند المبرد لحرف النداء لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل ودرئه حال التزم فى ضعه
فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما **قوله**
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم الا فى اللهم **قوله** فعند سيبويه جزء الجملة اى الفعل والفاعل على تقدير
ان هذا انما يتم على قول من قال المستكن محذوف
واما على من حقق انه ليس بصوت ولا لفظ
وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول
بتقدير الفاعل هنا **قوله** وعند المبرد صح

قوله وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احدى جزئى الجملة لا يخفى ان
الحرف لا يقوم مقام الفعل فى افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره
فهو انما يقوم مقامه فى العمل فلا بد ان يكون المقدر عنه جزء الجملة
قوله وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه
اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم ونقض باف بمعنى
التضجر وتعقب بانه صوت لا اسم فعل فان اسم الفعل لا يكون
على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة اورد عليه وفيما فيه وعلى
مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدون
المنادى مع انه لا يفيد وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة
ما يخرجها عن الاستقلال كما فى الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يتبين
ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون
المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف
النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابى على انه استعمل
الجملة هنا لطلب اقبال زيد فهى بجزئيها بمنزلة فعل اقبل
والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود
بدون المنادى فاعرفه **قوله** ويبنى اى يجب ان يبنى لانه يجوز
ان يبنى لانه ظاهر الحال فى المسائل لا الجواز فالعلم الموصوف
بابن مستثنى عن الحكم كما سيأتى **قوله** لعلتها اى لعلة كل
منها لا لعلة الثلثة لنا وى المجموع بالنصب اذا قام المنصو

ثلثة كاقسام المرفوع والمحفوظ والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع و
المحفوظ والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب
فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير
المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف
قوله ولطلب الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض
بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة
الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في
بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان
النصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم نكتة تقديم
ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى
من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان يقال
بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء بخلاف النصب
فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح
فانه لالحاق الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء
والتغيير عن حاله الاصلي **قوله** يرفع به المنادى في غير صورة
النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار
ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل وكذا ان يجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى

ما قبله

قوله

قوله والفعل مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه
فانه في قوة ان الفعل مسند الى ضمير المنادى فكانه قيل ويبنى
على ما به الرفع وبنحوه عليه ان تمامه الرفع النون فكانه لهذا اختار
البعض ارجاع الضمير الى الاسم **قوله** اي لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته
شبه مضاف فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة
ذكر شبه المضاف في مقابلته وقيل ينصرف المفرد اليه فانه
الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف **قوله** وهو كل اسم لا يتم
معناه الا بانضمام امر اخر اليه بهذا امر لا انضباط له ولا يرجع
الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في
باب النداء دون باب لا فان باصليها لا تجعل شبه مضاف دون
لا صليهم تجعل كما لا يخفى على المتتبع لاسرار الفن ولا الى محصل
يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب
دون الموصوف بالمفرد وقد سهى فيه الشارح واخل بكلام
الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجيء امر بعده من تمامه فظن
ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى
انه من تمامه في اعتبار انهم اما لداع معنوي او لاضطرار
نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا عليه
ويكون لمجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما على

نحو يا زيدا او عمرا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين
رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر
واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد و
ان تجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه
لو جعل من وصف النفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف
المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى
العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشئ
والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط **قوله**
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية فقولهم المبني ما ناسب مبني الاصل بمعنى
المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان تجعل
علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد
منه اليه الى قرينة التي طب كالضمير للمخاطب فينبغي لتلك المشابهة
بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدانه
طردا للباب **قوله** وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره
لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة
وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب **قوله**
وبا زيد ان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو

والنون لزمه لام التعريف مخصوص بما سوى المنادى فلا يرد ان
المثال لا يصح والصواب يا رجلان **قوله** اي بلام يدخله وقت الاستغاثة
يعني الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ
المعد لوله كما هو المتبادر **قوله** وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل
اي اغثني لنفعك ولاجرك وفي يا لله اغثني لمقتضى ذاتك
ولكرمك **قوله** ونحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بمعنى كلمة
ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد
قوله واجيب عن الاعتراضين بما قيل او بان قوله مثل
يا عبد الله من تتمة القاعدة منبئ عن الغفلة **قوله** كان المهدد
اسم فاعل يستغيث بالمهدد اه فيه انه يابى عن هذا التوجيه لان
ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى
للاستغاثة بشيء للتحصر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة
منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد لتغير حاله و يترك
ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد وتخلصه عن اثم القتل
والضرب او يستغيث به له بان ينجي نفسه عن القتل بتغير احواله
وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيث في
المتعجب المفرد الذي فقد طاقته فيغير حاله و يدفع عنه ما يوجب
هذا التعجب **قوله** لا نتفاء ما يقتضي فتحها لا ينحصر المقتضى
فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة **قوله**

ولتحصيله

ولا لام فيه ح ظاهر كلام المصنف ان الجملة حالية فيخل بالمقصود
لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعد اللام لا نقول لا عتداد بهذا الاحتمال
لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف توجب فتح ما قبلها
لانا نقول وجود الالف غير ضرورى لجواز نقلها يا الاقتضاء اللام
الخفض وقوله فتبين اثرهما تناف فيه بحث فانه لا تنافى بينهما
فى يا لاحداه لان جر غير المنصرف بالفتح الا ان يعتبر اطراد الباب
ولك ان تقول ليس التنافى لاختلاف حركتى الجر والفتح بل لان احدهما
بنائية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد
النصب لفظا او تقديرا تخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون
ويا مثل ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى مما هو مبنى على الفتح لانه لم ينصب
لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فى ما سواهما وان اراد
ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك
بين كل منادى ولا تخص ما سواهما ويمكن ان يقال اراد ويبقى
على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه
انه يبقى على هذا التقرير بيان مثل ما يوم لا ينفع مال ولا بنون
مهملا فى بحث المنادى **قوله** مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من
المزالق النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف
مشكل لانه اذ قدر موصوف يكون موصوفه منادى مفردا

مطلب توابع المنادى

معرفة وتجب تعريف طالعا ولا يكون هناك شبه مضاف وذكر من
لا مثال له فى حاله ما يشاء **قوله** ويا حسنا وجهه ظريفا فى الحاشية
انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا فى كونه نكرة لم يقصد به معين
فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظريف هذا لكن وصف
شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا
بجملة او ظرف نحو يا حليما لا تعجل قدوسا فانه لا يجوز القدوسى
ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة **قوله** وتوابع
المنادى يريد التوابع من كل وجه اعنى التابع فى الصورة والحقيقة
فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجى
فى كلام الشارح نكتة عدم تقييد التوابع هنا بما يخرج نحو
ذكر هنا ما سيجى فى كلام الشارح فلم يتبع كلامه اولى تتبع
قوله المبنى على ما يرفع به قيل هو المبنى درمن لفظ المبنى هنا لانه
قيل فيه ويبنى دون غيره **قوله** لان توابع المنادى المعرب تابعة
للفظ هذا الحكم صحيح على اطلاقه فان عبد الله وعمرو وعمرو فيه
تابع للفظ عبد الله لانه منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه
فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف
الا الذى حكمه لم يساعده حكمه وكذا يا لزيد وعمرو ولا تجب فيه جر عمرو
ولم يجز نصبه حملا على محله **قوله** لان توابع المستغاث يعنى
ان الحكم على توابع المنادى المبنى يرشد الى تقييد المبنى لانه حكم

مخصوص ببعض افراده عقلا وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث
دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو
والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد
كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي
يشمل شبه المضاف فلا حاجة الى ادراجه الى تعميم المفرد وانما
يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجز
الحكم الاتي آه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل
بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفردة سوى
البدل والمعطوف المجرد الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان
بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته في التفصيل
لتعرف التوابع اجمالا وبينه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع
الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل
التاكيد اللفظي كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب
الظاهر ان يقول عند الاكثرين لئلا يتم قوله وقد يجوز فانه يدل على
ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك
قوله وكان المختار عند المص قوله ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي
واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتاكيد الغير
المذكورين حكمها حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل
بتقييد التاكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد مبني على الغفلة

قوله والصفة

قوله والصفة فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة
لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص
لضعف الداعي وعدم جريان النداء وبلى في وصف المنادى المستغاث
الا ان يقال شابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبنى
بخلاف المنادى المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظة الله ولهذا
لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح
قوله على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل
في المتبوع والتابع باعرابه سابقة من جهة واحدة والمقام لا يحتمل
تفصيله فتركناه لما هو اصله وقوله الظاهر والمقدر قاصر لانه لا يشمل
المحل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب
ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها ولانه اول ما يمكن ان يمثل فيه
بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم
انه يثبت فيه اثر حرف النداء مع منافاته له قوله وهو مستفاد
سيبويه وهو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه
مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف
هو اعلم كعبان سيبويه قوله لان المعطوف بالحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه الحرفية
انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية او شبه المضاف حرف

النداء لكان منصوبا فيه فينبغي ان لا تختار فيهما الرفع **قوله**
ان كان كالحسن يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشارح
الرضي مذهب المبرد ولكن المصنف في شرحه ذهب الى ما ذكره
الشارح وكان المصنف لما رأى ان المعقول ان اللام في بعض الاعلام
لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قيد العلم في كلامه
بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في
حكمه من الاعلام وح لابد من معرفة معرف باللام تجوز نزع اللام
عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به
مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز
دخول اللام ونزعه فان محمدا او عليا لم يجز دخول اللام عليهما
وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف
او جعل لامه جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل
خص بفرد منه لخاصة له اقتضت ذلك التخصيص ويسمى
علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد سمي به
لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما العدم تصور معنى جنسي
كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور له
معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور
وثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري **قوله** والمضاف
عطف على المفردة وتنصب على ترفع عطف امرين على معمول

عامل

عامل واحد لان العامل في جزئية المبتدا والخبر واحد هو الابتداء
قوله حكمه اي حكم كل واحد منهما او الضمير يرجع اليهما تاويلهما
بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستثنى
لكان اخصر **قوله** والعلم الموصوف فان قلت هذا من مسائل
المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار
ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح **قوله**
المبني على جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الضم
او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح على جواز الجر في
يا لزيد بن مغيث **قوله** مجرد عن التاء او ملحوقة بها يعني من غير
تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو **قوله** بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر وما هو اللازم **قوله** اي اذا اريد
نداؤه فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد
من ارباب اللسان نداؤه فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام
منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يسمن
ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك ان هذا ايضا من مباحث
التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع
فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى **قوله** قيل خللا يعني الكلام
على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل اه
لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العاملان

المستقل سع صح

الى ذلك ومن فننته فطنة الناظر فى المقام انه اذا اريد نداء الزيدين
يقال يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغنى عن جبر نقصان التعريف
العلم حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه
لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل فى المعرف باللام اذ فى الجواب
ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام
عندهم ذو اللام ولهذا احتيج الى استثناء يا الله من هذه القاعدة
وفى السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه ما فيه وان
قصد النداء فى يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام
حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه
فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذى لا ينال الا الكرام
قوله يا ايها الرجل بتوسيط اى الموصوفة المحذوف ما اضيف
اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند الاخفش
بتقدير يا اى هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب
التخفيف والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر ليكون
هذا اوفى فى التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح
يا ايها النجم والصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب
بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش
بندور الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة قوله
مع هاء التنبيه لينجبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء

بقرب حرف التنبيه المشارك لحرف النداء فى التنبيه وقوله يا هذا
الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه فى مقام التوسط والفرق
بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء اصلا وهذا
يحتمل الامرين فلهذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على الاخفش
حيث جعل اى موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى نكتة
التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم
المبهم اى صفة الاسم المبهم الذى جعل وسيلة الى نداء المعرف
باللام اذ لا يجوز اخراج صفة المبهم مطلقا من القاعدة السابقة
اذ يجوز فى يا هذا الرجل وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة
قوله منادى معرفة وهذا لا ينصب تابع المنادى المستغاث
باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى
المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين فى معرب للوحدة
اى تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه
والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب
باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف
مبلغا لا يلتفت اليه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما
ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان
ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله
وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله

في باب النداء فقطع همزته واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف
النداء كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب
ونداؤه بلا واسطة المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان
الشذ تناسب بالمقام ففي ضيق الغطن الذي لا يليق بالكرام
ولك ان تجعل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير
ان تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصايص هذا اللفظ
انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في اخره
فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذوذا
الظاهر اشذ وكانهم توسعوا في التفصيل بصيغة اشذ
ولم ينبهوا من الشذوذ افعل تجعل الشذوذ بمنزلة العيب
قوله ويتم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه
علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر
يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية
كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي
فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغيير
ولا تفاوت ففي حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين
في الثاني بلا تنوين وان لم يضف قوله وذلك مذهب
سيبويه المذهب لاستاذه وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله
والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المصنف

اشار

اشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر قوله
لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ماجد مستغني
عن الاب وقال الازهري انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن
رشيد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس
لا اب لك ولا ابا لك ولا ب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي
اللفظ خبر قوله فتح الياء هو الاصل كما هو المشهور والسكون
اكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي واما يا مسلمي جمعا
وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية
على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف
هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها واما اذا كان
اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضمة ومنها القراءة الشاذة
في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر
اضافته الى المتكلم ولا يذهب عليك انه كما ان الاكتفاء بالكسر
مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله المغيرة
بالحذف او القلب مغير عبارة الرضي حيث قال ليدل الشهرة
على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف
مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غير يا بني فانه كثر فيه الفتح
لثقل اليائين قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم
بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا جعل بالهاء متعلقا بيكون

فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الاسمية وعلى التقديرين يفيد
العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع الالف
واما الوقف على غلامي بسكون اليا فبالسكون اجود ويجوز
بحذف اليا واسكان ما قبله واذا وقف على غلامي بالفتح
يجوز الهاء والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا
على محذوف اي بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز
الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل
بيا غلاماه **قوله** وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد
هذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه
الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاخصر الاوضح ان يقال
ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى
والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت وامت خاصة
قوله بابدال التاء بالياء صلة الابدال وانما يدخل على
المتروك فهو التحتانية وما فوقها الفوقانية دون العكس
كما يسبق الى الاوهام **قوله** وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم
جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير محضة
للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها
بالهاء لكونها عوضا عن زايد بخلاف بنت فان تاءها عوض
عن حرف اصلي **قوله** او مكسورة لمناسبة الياء التا لا يناسب

الكسر

الكسر الوارد عليها بل ينافيها وانما يناسب الكسر قبلها فالاوجه
ان يقال لما ابدل بالياء التاء فاقتضت كسائر تاءات التانيث
فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء ومحفوظ
بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان
غير المستثنى بما احدث فيه من الاعراب **قوله** وبالالف عطف
بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابتا ويا امتا او عطف
على فتحة اي كائنة مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بلا الف
والفضل للمتقدم **قوله** فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار
الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادة
العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص
بالنظر الى الجزئين ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما
شاع **قوله** مثل باب ياغلام فقالوا آه وقالوا بالهاء وقفا **قوله**
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اه الاخصر **قوله** وقالوا يا ابن ام
ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي فتحا **قوله** الترخيم في القاموس
رخم الكلام ككرم وبضرب لان وسهل فهو رخيم والجارية صارت
سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه
تسهيل للنطق بها **قوله** اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز
وقوعي ومقيد بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال
الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز

مطلب الترخيم

فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة **قوله** لضرورة شعرية ظاهره
انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد
ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم
فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سيجئ وهو المشهور
فيما بين الجمهور فيقال العامل في ضرورة الترخيم والتقدير
ويرخم في غيره ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اي جائز
وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي
الترخيم في غير المنادى واقع لاضطراره الى الوقوع **قوله**
الى المجرد التخفيف ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو
ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في هذا
المقام في كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبت
القاموس وجعله معنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف
لا للاعلال بدليل صيرورة ما قبله مقتضب الاعراب
والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف لبعض الاعراب
ظاهر الا المجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب
والحذف في يد قبله **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا
في المنادى على تقدير الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى
ترخيم المنادى استبشاعا لجعل الضمير ترخيم المنادى
بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن ثمه

لم يبنه

لم يبنه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى **قوله**
امور اربعة ثلثة منها عدمية للثلاثة العدمية رابع فانهم
وهو ان لا يكون المنادى بالذل مع المبنا موقوفا في غير مقام
الحاق الف الاطلاق فانك تقول في يا ضباعة بالهاء الا
في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا
فترخمه بحذف التاء وتقف بالف الاطلاق **قوله** لانه ليس
اخراجا المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام
زيد الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد **قوله**
وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير
قوله ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقض الاسم ولا يجوز عن
اقل ابنية المعرب وان جاز نقضه انه ان لم يكن معربا او
ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم
بالذل في حكم المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف
لعلة موجبة في حكم الثابت **قوله** واما اسما متلبسا بتاء
التانيث واذا وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال
في يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي
قبل التفريق يا ضباعا ولا يك موقفا منك الوداعا
قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم آه او نقول لما فرغ
من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان خصوصياته

او نقول لما فرغ من بيان شرايط الترخيم شرع في بيان افساد قوله
زيادتان قبل لابد ان يكون بمعنى فخرج نحو عصيصبت قوله في حكم
الواحدة في انهما زيدتا معا وان كان بالمعنيين نحو مسلمات
ومسلمان عليهن وهما تان الزيادتان زيادة التثنية والجمع
والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتي عمران هكذا قيل
وفيه نظر لان زيادة اخر شملة للالحاق ولا يحذف منه الا التا
ويمكن دفعه بانهما ليس مما زيدتا معا لان اللام الزائدة
موجودة في كثير من الصيغ بدون التا قوله واحترز به عن
مثل ثمانية ومرجانة ونبه به على وجه حذفهما معا قوله او كان
في اخره حرف صحيح اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره
اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيده بغير التا لاخراج
نحو سعلاة والسعلاة والفعلاة بكسرهما الفعل او ساحرة
الجن كذا في القاموس ولك ان تريد باخره الحقيقي وتا
حقيقة او حكما يمكن التانيث في اخره حكما هو كلمة اخرى
حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما يمكن
ان يفسره ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب
فيلايم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب ملحق بالصحيح قوله
اي الف او ياء او واو ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي
فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدة قوله حركة ما قبلها

من جنسها احترز عن نحو رحيل وسنور فانهما لا يسمى مدة قوله
والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لقلتها وكثرتها
او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في اصله
وانما صار مدة في الاعلال قوله وانما لم ياخذ هذا القيد ولك
ان تاخذه فيهما وتجعل ثبون اكثر من اربعة احرف في الاصل
قوله لان نحو ثبون جمع ثبة واياك ان تجعله بنون جمع ابن
لانه لم يستعمل الا كثمود فينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه
فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره
ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل اخره مدة حذفتا
لورد نحو سعلاة وسعيد حتى قال لو قال كذلك لكان اخصر والتم
الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين
فقد غفل قوله وبلت من البول والنقد صغار الغنم على
ما كتبه في الحاشية قوله اي فيحذف حرف واحد قدر المضارع
مع مضي اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا تجوز في
الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد
حذف حرف واحد فافهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف
الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان بنا ضاربة
فان ضاربة مركب ولا يجوز منها الاسم الاخير بل الحرف الواحد

ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة او حكما والضاربة مركبة
حقيقة مفردة حكما **قوله** وهو في حكم الثابت مع ان المحذوف
للعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف
ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم
فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال
بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضى فيعود المحذوف لارتفاع التقاء
الساكنين واسم قبل اخره مدغم ساكن في الاصل قبله
مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها نبتت فانه يفتح
للساكنين عند سيبويه ويكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء
الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف
نحو زاد فانه يرد الى حركة واسم قبل اخره مدغم ليس قبله
الف على مذهب الفراء نحو يا محمد فان النحاة يبقونه على
سكونه والفراء يرده الى حركته **قوله** فيقال الفار في الفصيحة
ومن قال هي فصيحة خرج من الفصاحة **قوله** وقال بالكر
وفي الحاشية كروان طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال
في الصراح هو طاير يقال له الحبارى وانرا اشتواظ كويند كرى
نردى كراوين جماعة كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس
قوله لما دل في اد لولا ان المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه
فاعل بما يعلل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع انه معنى **قوله**

التنبيه صح

وقد استعملوا

وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب في اثنا مباحث المنادى
والفصل به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته
قوله لكونها اشهر صيغه ولهذا اطلق صيغة النداء واريد با
خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في
المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان الصيغة للنداء
اعيرت للمندوب **قوله** وهو المتفجع عليه وجودا وعدما
المتبادر من المتفجع عليه من يبكى عليه لا ما يبكى لاجل وجوده
فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل
المصدر واويلاه وامصيباه وواحسرتاه كناية عن الميت
لانه كان هلاك النادب ومصيبته وحسرته **قوله** واختص
المندوب بوا امتيازا به يعنى ان تعلق قوله بوا بالاختصاص
بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان البا
التى هى صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه
رد على العلامة التفتازانى حيث قال العزمى دخول الباء
في الاختصاص به على المقصور ووجه الرد ان الباء
الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص والعزمى
في صلة دخوله على المقصور عليه **قوله** يريد انه لا يقع نكرة
ليس ورود هذا باعتنا قويا على تاويل قوله وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى بما اوله به لكون قوله ولا يندب الا المعروف

اعتبرت لها

في حكم المستغيث عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله
وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال تجب مع يا
لئلا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس بالمستغاث
وفي ذكرك المستغو بالنفع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت
اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان حركة اخره اعرابية كما
في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المص
فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف
متفرع عليه وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذا
الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو
لانه معدول اليه وخ كلمة الفاء في عبارة المص اوقع في محله قوله
واغلامكيه نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب
على خلاف المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في
كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون
هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدم جعله
منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان
منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك قوله
لانه جي به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام
او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات
اي دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما

متغايران

متغايران الا في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة
البيانية متحدان قوله والجمجمة القدح ومن غرايب هذا
المقام انه قال المص في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله الا
اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه
لتقدير اذا كان قوله ويعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره
وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله
لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان
لم يكثر كثرة العلم فالحق بالعلم لمزيد مناسبة بالعلم فلا يرد
ان هذا التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله تبقى
على هذا من المعارف التي حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله
سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا
رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف
حرف النداء فيه لان منه لفظة الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان
المستفاد من بيان المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما
في ساير الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله
خاصة من جملة معانيه ان يقال لا يحذف حرف النداء فلم يحتج الى — انه يقال لا صح
بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه
غيري وقيل عربي والاصل يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما — عبري صح
تغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل

شيء كضرب مجهولا **قوله** وايها الرجل ينبغي ان يذكر الى الذي لم يوصف
بذي اللام او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه
لئلا يختل البيان **قوله** قالته امرأة امرئ القيس فلما الحت
اصرت منه الطلاق فهو مثل في شرة طلب الشيء وقيل مثل للحنح
يستعمله المهموم **قوله** فاله تشخص صار مثلا للمخص على تخليص
النفس من الورطة الشديدة **قوله** واطرق الاطراق چشم
در پیش افکندن و سر فرو کردن **قوله** حتى يصاد بان يلقى
عليه ثوب فيصاد صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع
من هو اشرف منه **قوله** فان ان ح ناصبة وان لا يسجدوا
مفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل من اعمالهم
او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل **قوله** اي
مفعول اضمر عامله فسره لمطلق المفعول لانه بصدد بيان
مفعول ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو
من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم تخصيصه
العاقل بما هو المراد في هذا المقام و ح التعريف للعام و
لهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة كل
تنصيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظة
الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفردت به ولا يبعد ان
يقال الاحكام التي ذكر فيما بعد ايضا لم تختص بالمفعول به

بل ذكر

بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول فيه
قوله اي اضمر عامله بناء قدر بناء كلمة على متعلق خاصا هو
كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ويمكن
ان تجعل على بمعنى مع ظرفا لغوا له **قوله** الشريطة والشرط
واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة لمحذوف هو العلة
ونظيره الحقيقة **قوله** احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
الاول احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض
بمثل جاء رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم
في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه
فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا
لو قيل لابست زيدا حبست عليه فلا بد من اتمام وجه وجوب
الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب **قوله** مشتغل صفة
لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما
على سبيل التنازع يوجب متابعة المص خلاف مذهبه
وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين **قوله** مشتغل عنه
متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض
ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به
قوله ضميره بان يكون مضافا اليه لمعموله المفرد او المعطوف
على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمول الصفة معموله

او الصلة نحو زيد اضربت رجلا اهانه او ضربت الذي اهانه
او معمول الصفة المعطوف على معموله او صلة وعلى هذا فقس
قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه مسامحة لان الترادف
في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه
لا المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق
بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا المجرد قوله بالمفعولية
قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيدا ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه
ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل يشغل العوامل
المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع من العمل صورة
الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد
مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبقيد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان
بقوله كل اسم لانه كما ان المتبادر من قوله لنصبه النصب في هذا المقام صح
بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول به ولك
ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومنه زيد كنت اياه فلا معنى
لتقييد قوله لنصبه لاخراجه قوله والاحسن في ترتيبها
ح وجه التغيير المحقق بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام

المشتغل

المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منهما ولما يخفى وله
وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما
بما ليس منهما ولما فعل المص ايضا وجه حسن الاول عدم الفصل
بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني
تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط
باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل قوله
بنصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت آه ولك
ان تجعل تفسير الناصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير
بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بما بعده ووجه الرد
مستغني عن البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته
اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل فيه ضربت
زيد ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر
مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره قوله في مظان الاضمار في حاشية
الكتاب اي مواقع يظن في بادي النظر انه من قبيل الاضمار
على شريطة وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس
مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده وصفته ان يكون
كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا قوله ونختار الرفع قدم
ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة

الثاني بالباب الشرط لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وقيل لانه
ارجح بسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي
هو العامل في المبتداء والخبر وح لا يتعين بذكره كونه مبتدا والثاني
مصدر المبتدا الذي بمعنى كونه مبتدا وفيه رد لجعل رافعه فعلا
مجهولا مقدرا الا انه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهته كون
الرفع مختارا وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل قوله
لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من قيد اخر وهو الاسناد
يعرفه الراعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه بالابتدا
فكيف يصح قوله تصحيح الا ان يقال المراد صحة تجرده تصحيح فتدبر قوله
اي قرينة ترجيح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب
الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لان في صورة
استواء الامرين ليس قرينة ترجيح خلاف الرفع بالفعل
بل ما زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل
لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى
يتحقق عدم قرينة ترجيح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه
الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي
ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار
في التركيب والا لا يستغني عن قوله او عند وجود اقوى منها
بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة توجب

اختيار الرفع

اختيار الرفع في التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع
على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة التصحيح
لا محالة موجودة واما لان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع
قرينة اختيار الرفع لان الرفع ح واجب قوله لان قرينتي الصحة
الخ متعلق بيختار لا بتغير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجيح
خلاف الرفع كما توهم قوله بسلامته عن الحذف قيل يعارضه
لكون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف
ارجح لكن ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود
قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة
للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه
الرفع لعدم قرينة بخلافه قوله كاما الا اخصر الاوضح او عند وجود
اما مع غير الطلب واذا للمفاجاة الخ فان الاقوى الذي يوجد
مع قرينة النصب ليس اما هذه واذا هذه قوله مع غير الطلب
لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا قوله
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز اه قيل
اولانه يلزم كون الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت
اذا كان وقوع الطلب خبرا انشا قيل لا يكون الجملة الاسمية
انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبته ووقوعها بعدها
وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله

بالعطف على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمراً
وهذا يقبله فان اسم الفاعل شبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه
عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه لكون
فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال
والظاهر ان الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة
واللازم عطف الخبرية على الانشائية وفيه ان نعم اضربه يستعمل
في انشاء التحزن والتحسر وما ظنه انه ينبغي ان يستثنى
ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو قايم وبكرا
ضربته فانه ليس العطف في مقولي القول باعتبار اشتراكهما
في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب
بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الانشاء
قوله ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل لانه اراد انه لا يقدر
وجوبا لانه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد ان
من وجوه الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف لما دون لم كما
سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما هذا لكن الظاهر
ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع
لا الوجوب قوله وانما قال حرف الاستفهام لو قال والاستفهام
عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام
بل معه فيما ذكره لا يصير نكتة لادراج الحرف وانما يصير نكتة

لذكر

لذكر بعد واختياره على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف
فهو ان اسم الاستفهام لا يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز
متى زيدا ضربته صرح به الرضي قوله ليشمل مثل هل زيدا ضربته
فانه يجوز في ان استقبح النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه
بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النحاة
ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل ولا يرضى
بالفصل بينه وبين الفعل اما اذا لم يذكر في الكلام فعل فيدخل
على الاسم نحو هل زيد قايم فنقول انما قال حرف الاستفهام ليشمل
مثل هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب فلا يحتاج
في اختيار حرف الاستفهام الى التمثيل بالتركيب المستقبح
على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره
حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح
كما لا يجوز هل زيدا ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل
زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بتجويز هل زيدا ضربته
للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكره وفيما ذكرنا
رد لما ذكره الرضي لان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم
جوازه هل زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه
الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجده
في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع

بعده لان اذا لبس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السوا
خلاف للمبرد فانه تجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها **قوله**
وفي ما قبل الامر قد تباعد في التكلف اولا في التقدير وثانيا
في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة
ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا
حاجة الى الاول ويصح ان يراد وتختار النصب في وقت الامر
لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الثاني لانه يصح
تفسيرها باسم اي تختار النصب في اسم قبل الامر **قوله** اي مواضع
وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل
باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به
يدل عليه اختيار النصب **قوله** وعند خوف لبس المفسر اي عند
خوف لبسه حال الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون عند لبس
المفسر لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن
رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكلف
قرينة ومن قال اذ رجح الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس
فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم
ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه
يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة رجحان كون

قوله يقدر

قوله يقدر خبرا على كونه متعلق بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة
على انه كلما يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه
ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع وجوب النصب واعلم
ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة
ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب
فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا
لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر
بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل
شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب
ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضا منه
وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة
الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة
زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصر افادة
ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة
قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق له بقرينة
قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود
وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود
صفة الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعى انه
في مقام قصر الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النصب اولى

اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة
سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحًا اولا على انه على ما ذكره
يلزم ان لا يكون النصب في الآية مختارًا عند المعتزلي مع ان
الفريقين متفقان في ذلك التقدير فتدبر قوله اي عنده
او في داره ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه
الامران لترجح الرفع باستغناء عن تقدير عنده قلت
اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده
على تقدير الرفع ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف النصب لح
عليه ولك ان تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف
جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى اما باعتبار
المبتداء فالصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية
اعتبار مثل هذا القرب ولا بد لاعتباره من شاهد قوله
والا بالتشديد ليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولهما
على الفعل اما حرف التحضيض فبالاتفاق وحروف الشرط
عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب
النصب بعده عند بعض الافاضل والمص فانه اما هنا
او فيما يختار النصب فاغتنم ومما استخرجته من القوة
الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله
على شريطة نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع

لامتناع

لامتناع التنكير الصرف للمبتداء قوله فالاتحاد فيما ذكره مفقود
وتحقيق المقام ان الملابسة ما يلابس الفعل المفسر في القصد
ويكون مقصودًا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيد
او دل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه
ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به
هذا المعنى مثلا ازيد خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله
زيدا لانه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد
الفاعل ضابطا مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون كذلك
لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيد ذهب به
يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب به زيدا بان يكون
النصب لزيد الا ان الذهاب المسند الى المصدر مجاز الا انه مما لم
يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقدره الشيخ
الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له اختصاص
بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان ينتصب
باذهب فيقال اذهب زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا
لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه
بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلنا
عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت
الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع

بالابتداء يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المص
به ايضا في شرحه ووجهه ان احتمال تقدير او نصب زيد مرجوح
لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون
الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان الاحتمال مرجوحا يكفي
في ابطال الحكم لوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اى مثل ازيد
ذهب به قوله تعالى اه يريد المص ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفة
للمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي
ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد
الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شئ فعلوه في الزبر
كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب
الى بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح
على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين
في هذا المقام وسبههم الشارح نعم لو تبين كون الاية مما
قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لايقا بالمقام
لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن داب الكرام واعلم
ان قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه
يتوهم انه من باب الاضمار ومما يختار فيه النصب لانه
على تقدير خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اى في صحائف
اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر كسرر

قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه
ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه
بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم
اسباب كتابة الكرام نعم ان هنا مانعا اخر عن حمل هذا الفعل
على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شئ بل كل
مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط
الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبون بافعالهم قوله
وان كان صفة لشئ بناء على تجويز الفصل بين الصفة
والموصوف بخبر الموصوف قوله لان كل كائن في صحائف اعمالهم
مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية الاخرى
فلا يصلح نافيا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه
ليس في افادته غرض لايق بخلاف افادة المعنى السابق
فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب
بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر
الى لا يترك قوله والظاهر ان قوله اه كون دخوله تحت القاعدة
ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى المبتدا الغير العارف بقاعده
اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا

خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا في اخراج الاية
عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله عن
بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مرتبط اه تقدير الخاص
بعيد عن الفهم والمتبادر تقدير كائن وجعل الباء للسببية قوله
ومثل هذا الباب لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء
فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام تخرج
فيه الفاء عن موقعها ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه والمعرفة ح
مقام اخر قوله والاية جملتان اه اشار الى ان قوله الزانية والزاني
عطف على كل شئ فعلوه في الزبر وقوله جملتان بتقدير والاية
جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان
تعليل لكون الاية مثل قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر ويحتمل كلام
المتن خلاف ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدا خبره قوله الفاء
بمعنى الشرط والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاءه فمن قدر
العاطف فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطف
على الخبر فتكون النكتة في قطع الاية عما قبلها انه من هذا الباب
عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان دفع
لما يتجه ان زيدا اضربه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال
ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى
ولك ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية

وماهو

وما هو جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار
فلا تحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال قوله او للتفسير هذا
اظهر قوله واختيار النصب باطل بالاتفاق يعني ان قوله والا
فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين ولك
ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى
التقديرين يتجه ان السوق ح يستدعي ان يقول والا فيلزم
ان تختار النصب فالاوجه انه اشار المص الى جميع ما ذكر
في الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الاية ليست
من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند سيبويه
وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب
ولا يبعد ان تجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليست
التراكيب الثلثة المقدمة من الباب والا فالمختار النصب
فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلالتباس
بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات
وقت التحذير سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار
المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يسرع السامع لها الى
الاحتراز عنها بمجرد ذكره سماعه ولهذا لا يذكر المحذر قوله
الى اسم عمل فيه نبه بذلك على ان المعمول بتاويل المعمول فيه فالمعمول
في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال وقيل من قبيل

اطلاق اسم الحال على المحل **قوله** او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
فان قلت فى جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير
ذكرا وحذر فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه
الى التقدير تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له
للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول
بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى
التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة الحال على نفى المسافة
فقال التحذير علة للتقدير اتق دون غيره والاولى جعل ذكر مصدرا
منصوبا بالعطف على المفعول له اى بتقدير اتق اما للتحذير
على بعده واما لذكر المحذر منه مكررا وطول الكلام به **قوله** اى
مما بعده ذكر المعمول بهذا بظاهره يدل على وجوب تقدير الفعل قبل
المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق
لمصلحة الضمير المنفصل فتامل **قوله** فان قلت فعلى هذا لا بد
من ضمير فى المعطوف هذا ممنوع بل لا بد من عائد وهو اعم
من الضمير وكيف لا ولو لزم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره فى الجواب
فالاولى لا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفى
حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما فى الضمير **قوله** مثل
اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب
فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا

وقد يكون

وقد يكون متكلما نحو اياى والشر والظاهر فيه تقدير اتق على صيغة
المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المص بتقدير اتق يشعر
بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير ح على صيغة الخطاب
ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى
المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثانى فيستوى فيه
الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها **قوله** ولا يخفى عليك
ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اه
وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة لا تدل عليه
فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد ضعف
وما ل ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد
بالتعبير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك
من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فعبر عن الاسد
بكمال قربه منك وابدل من الاسد عنه **قوله** وان تقدير بعد
فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى اه فيه ان الاتقاء
عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه
بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم
لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات
تقدير بعد الا ان يقال يلزم ان يقال ح نصب الطريق بحذف
الجار وهو سماعى **قوله** فان المعنى على بعد نفسك مما يوذيك

الخطاب ساں

ضعف يحيى ضعيف يحيى اخرى

كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب كون النفس محذرًا
لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد
النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد مما
بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان
التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذايل التي
يوذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح
تقدير بعد لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر لاشتماله
على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين في هذا المقام
كلام يعجب الافهام ويدهش الاوهام قوله وتقول في قسم النوع
الاول اياك من الاسد فيذكر المحذوف وتحذف المعطوف
لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف معا قوله اياك
ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في
سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير
العاطف ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع
تقدير من ولا يتجه قوله فان قلت فليكن بتقدير العاطف
وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السؤال ان قوله
لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع
تقدير الواو فبيان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف
الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح مستغن عن التوضيح

والبيان

والبيان قوله شامل لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان
معنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله فانه لا يخلو
زمان او مكان عن ان يفعل فيهما صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي
فعل فيه لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث
فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول ما من يوم جمعة
الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة
وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان
ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا
في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة
مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه
يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينتصب به
المفعول فيه من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب
اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد
معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة
في يوم شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه
لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة
في ولم يعتبر قيد الحيثية يصدق على يوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت

في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى
هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لانا نقول
يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة
فيه اه انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج
شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول
فلا يكون هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات
ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور مستغنى عنه
بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الخ معناه انه
ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه
فعل من حيث انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية
على الشيء ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فتامل قوله ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية
معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤها عن المذكور اغناء المتقدم
عن المتأخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعب بل نبه على
امكان الاختصار قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان
ما لم يعتبر له حدود نهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك

كاليوم

كاليوم والليلة والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان
المكان جعل الضمير راجعا الى الظروف المكان بتأويله بالمكان
لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار
بقوله ان كان المكان مبهما الى وجه التذكير وطريق التأويل
فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا
ولا نحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا
بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير
راجع الى ظروف المكان بتأويله بالقسم لانه قسم من الظروف
قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة
فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه وقيل غير
جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير
ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في
الارشاد ومنهم من فسره بما فسره به الزمان المبهم ويرد
عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا
الميل والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله
لابهامهما اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي
قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما قوله ولك
ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما تجعلهما بمنزلة
المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى ضمير المبهم وعند ولدى

وشبههما بتأويلها بالمحول والمحول عليه وعلى التقديرين وجه
حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل
لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اى شبههما لاجل ابهامهما
فح لم يكن وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفى بعض النسخ لابهامها
كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل الرجوع
اليها واليهما قوله ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست
مكانك لكثرته فى الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانك ويقال
جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب بما اشتق منه
او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه او مرادفه
وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو
بعيد من العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل لكثرته المورثة
للابهام فانه اذا اكثر مكان الشئ يحتمل مكان الشئ الامكنة
الكثيرة فينصب مبهما قوله ما بعد دخلت وسكنت ونزلت
قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به اختلافهم
فى انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع فى والا لما كان لكونه
مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضى ان دخول فى لازم فى غير
المكان جائز فيه وسيجئ ان استعماله مع فى صحيح وحكم سيبويه
بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال فى الفارسية درآمدم

درخانه قوله يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره هذا
لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء البيت
ولا يصح ان يقال جلست فى جميع اجزاء الدار او المحلة
او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه
يصح ذلك فى دخلت الباب ودخلت الدهليز ودخلت الدار
واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله قلنا
المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويرد عليه حينئذ
اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله بل يرد اعجبنى التأديب
لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه فى التركيب
الذى هو فيه فى قوله اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله قوله اللهم
الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه فان تعريف
المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته
على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لنصبه لدار وفيه
ايضا انه يرد عليه بعد اعجبنى التأديب الذى ضربت لاجله
بل اعجبنى التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل
لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه فى تركيب ضربت زيدا التأديب
فافهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب يحصل
بالضرب فيجعل التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب
بانه يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأدب وانما نصب

التأديب لتضمنه التأديب ويكذبه امتناع ضربته تأديبا
كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فالجواب منع ان التأديب
عين الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث
ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا للزجاج لا فايدة لقوله
ظاهرا والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القايل خلافا
لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول
الزجاج بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه
ان الزجاج لا يدخله المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول
معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب هذا
المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل ما يؤول اليه ورده المص
بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب وليس قوله
للتأديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتأديب
مفعول له عنده لا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول
المطلق قوله وخص اللام بالذكر التعرض لوجه تخصيص اللام هنا
دون في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل
المفعول فيه نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عن اذا كان عينا ينبغي
ان يقول احترازا عن اذا كان غير فعل يشمل نحو جئتك للسواد
قوله اي الحدث فاعله وفاعل عامله اشار الى ان المص فاته الواضح
الاخصر قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد

زمان

زمان وجودهما فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفها
اذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما قوله او يكون زمان وجود
احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح
للمثال المذكور لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود
لا الجبن السابق عليه الا ان يقال بعد الجبن من اوله الى اخره حينا
واحدا الا احيانا متعددة قوله ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح
فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا
عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود
اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله
وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي شريف جدا لجعل ما هو محط الفايدة
قايما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة
المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز
اصلا ومن السواغ توجيه ثالث وهو ان معه متعلق محذوف
هو فاعل والظرف قايم مقامه تقديره الذي فعل كاين معه اي
مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار
وفيه تأمل قوله العير والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي
والاهلي والنزوان الوثوب قوله احترازا عن المذكور بعد غيره
كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء

حينا واحدا الا احيانا خ

لم يقع خ

ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه
لقال المذكور لمصاحبة الخ قوله متعلق بمذكور وفيه لطافة ولو قال
بالمذكور لكان الطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا
في كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا
من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا
معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد الحكم وانما
جرى الشارح على ذلك حسبك وزيدا وعمرا لا يسمن ولا يغني
من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب
جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل
ما عدا المفعول به المنصوب قوله سواء كان الفعل لفظا اراد
بالفعل ما يدل على الحدث كي يسبحي فاندرج فيه المشبه بالفعل
ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه
لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل
شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل
ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض له لان
بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال
السماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخيره
الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبة معمول
الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب

الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم
استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفحة الماء
اذا ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب
بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل
ولنسي شيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط
وعند الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية و
وليشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف
ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح
في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل ان اعتبار الوحدة
في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور
الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد
الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود
فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد
من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة
بالمشاركة في زمان واحد وتحمل الملازمة مبنية على ان الترك
عدم المحافظة يعني لو لم تحفظ الناقة واصلها ولم تحفظ في
هذا الزمان ولدها ايضا لرضعها وتركها في مكانين من قبيل
حفظهما وداخل في عدم تركهما قوله لو تركت الناقة على صيغة
المجهول ولو جعلته معروفا لكان من باب ضربت زيدا وعمرا

لا في زمان واحد كما هو المتبادر من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد سح

وتركها

ولم يكن مما نحن فيه قوله وفصلها كتب في الحاشية فصيلي بچه
اشتر از شير باز كوده رضيع الصبي شير خوره كودك قوله
اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور النحاة عن
عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش
فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب
ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف
فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا
على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل
بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان
اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث
الحال مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله
وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما
حمل عليه جعل معمول الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في
التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه ح يدخل في التعريف
ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فنقول
ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص
معمول الفعل كما ذكرنا وح ضربت زيدا وعمرا خارج عن
التقسيم فلو حمل قوله خارج على معنى عدم الامتناع لانتقض
الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا

لا العطف

لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء قوله تعين النصب ذهب
غير المصنف الى ترجيحه قوله تعين العطف عند غير المصنف يترجح العطف
فان قلت ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه
بل من التوابع قلت هو مفعول معه اذا صرح بمعنى الفعل فيقال
ما يصنع زيد وعمرو والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول غير المفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او
حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو على الشان فيه بحث
لجواز العطف لجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف يترجح
العطف بالاستغناء عن اعمال الرفع العامل المعنوي قوله
وانما حكمت تكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تصنع
والاظهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذين المثالين
لان المعنى ما تصنع قوله الحال من حال الشيء تحول اي انقلب
سمي هذا القسم بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة
الحالة الظاهرة لانه نهاية وللشيء كذا في المغرب والمراد
من الحالة اعم من الحالة المحققة او المقدرة نحو فادخلوها خالدين
اي مقدرين الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية
حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه
مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس

ما يصنع ح

عن اعمال العامل المعنوي ح

مطلب الحال

طالعة الآن يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اى
مقارنة بطلوع الشمس وايضا هى اعم من ان يدوم للفاعل
او يكون كالدايم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دايمة
ومنها الموكدة كما سيجئ ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة
قوله الى من حيث هو فاعلا ومفعول لا خفاء فى ان قيد الحيثية
مقيد لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل
بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل
واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا تثبت للذات المأخوذة مع
صفة الفاعلية بل نفس الذات فى وقت الفاعلية واما تميز
فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعل وهو وان يمكن تصحيحه
بانه يبين كون الفاعلية فى وقت خاص الا انه ينتقض التعريف
ح بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض
بان الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول النحوى بل تبين
هيئة ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به قوله مثل ضرب
زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا
تخالفت حال الفاعل والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن
قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على
سبيل اللف والنشر المرتب وقيل حقه هذا وقد جاء على
ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل قوله او تبيين

صاحبها

على صيغة

١٤٠

على صيغة المضارع المجهول او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب
وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل او
المفعول لا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول
لدخول احد الطالبين فح لا يصح الاستثناء قوله الا الدخول ما وقع
حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد
هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان
الحال يقع عن المفعول مطلق ولا يتقيد بالمفعول به محققا
او مؤولا مثلا لجعل العرب الحال فى ضربت الضرب شديدا
عن الضرب بلا تأويل باحدثت الضرب قوله وزيد فى الدار
قائما مثال للفظى الملفوظ حكما رد على ما فى شرح المص انه
مثال للحال عن الفاعل معنى قوله فان مفعولية زيد الخ الظاهر
انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة
لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبط منه ايضا
عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة
وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به فتدبر قوله
وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اى يشتمل على حروف
الفعل المفيد هو لمعناه وح خرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى
انه لا يدخل فى معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى
ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه

المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان والاستفهام والنفي
لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه
مبني على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادى
حرف النداء وهي ليست من العامل المعنوي عند المص ومما
سمع عند النحاة التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي
في ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني قوله
نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة
لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور
لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة فح لا يحسن
التقابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت امرا حالا
من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس
مما نحن فيه قوله او بعد الا نقضا للنفي فيه بحث من وجهين
احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة
فلا يقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا
بل حالها ومنهم من قال فاعل بعد الا الحال على سبيل التنازع
ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في حيز النفي فهو ظرف
لقوله يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن
ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحح تنكير
صاحب الحال فيه منع الاحتمال وصفيتها لذي الحال على ما صرح

به المص

وصفها ٤

به المص فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصحح ان
كما في يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان مصححا لصح جاءني
رجل الا عالما ولنا قوله نقضا للنفي فالمصحح الاستغراق واما من قال
لا منع لا الجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله فرية بلا مرية لان
الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من
خبر المبتدا او الحال قوله وارسلها العراك اوردا مثله موثوقا
بها للنقض الاول من شعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات
والمخاطبات ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعر لاشتهار
البيت فيما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما الثاني فلانه ايضا
شايع في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك لوقوعه
في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اوردها العراك
اي اوردها الماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يتغير معنى
المصدر بتغير كلامه قوله ولم يذدها كتب في الحاشية الذود المنع
قوله ولم يشفق على نغص الدخال كتب في الحاشية الاشفاق
الحذف والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة
من نغص الرجل نغصا اذا لم يتم مراده انتهى وفي الصراح
نغص براد تمام نارسيدن وسيراب ناشدن قوله وكان
المراد بالارسال البعث او التخلية الظاهر هو الثاني وعطف
لم يذدها للتفسير قوله ثم يرد مضاعف مجهول قوله من الطعن

الى الحوض كتب فى الحاشية العطن ماحول الحوض والبير من مبارك
الابل والمبرك المناخ يعنى جاى شترخوابانيدن قوله ومررت به
وحده كتب فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد
وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
الا فى مواضع مخصوصة قوله مثل فعلته جهدك كتب فى الحاشية
الجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم
المشقة وبضمها الطاقة قوله متأول اى كل واحد منها كذا
قيل قلت وكذا ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد
بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت
بهم الجم الغفير اى كثيرا اساسا بكثرتهم وجه الارض ونحو
ادخلوا الاول فالاول اى اولا فاولا وبنحو وحده المضاف من
المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى عشرتهم
فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقوم
منصوبات على الحالية بمعنى المجاز لوقوعها موقع النكرات
فانها فى معنى مجتمعين فى المجيء وتأكيدات لما قبلها فى تتميم
معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التى هى جملة داخلة
فى نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هى كالمعرفة من اقسام
الاسم بل هى مؤولة بالنكرة فجعل العراك ونحوه مصدرا

خلوه
او خلواه

للجملة الحالية

للجملة الحالية المحذوفة الحالة للطريق قوله احدها انها مصادر
لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة وتجويز
تقدير الصفة اى معتركة لان الاصل فى الحال الافراد فجرى الشارح
على المذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث
قال لافعال محذوفة او صفات فسوى بينهما قوله اى تعترك
اشار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد
فيه قوله فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا قوله
وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه
المرجح الذى يليق ان يكتفى به لجريانه فى الاحوال المعرفة كلها
بخلاف الاول فانه لا يجرى الا فى المصادر قوله فان كان صاحبها
اى صاحب الحال يعنى المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم
بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها
مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست
بمعرفة ولا نكرة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين فبقوله
نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة
قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا
يظهر وجه لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه
فانه لا ضافنا قوله لانهما فى المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جاءنى
قائما رجل فى الحقيقة قائم رجل فالتخصيص بالخبر المتقدم

الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لا يقول
الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار
عن الجثة بظرف المكان والزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة
ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا
ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله
ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو وقاعدا يعني فيما دل
على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق
بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه وان
لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث
قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام
وبما قام بالمشبه به القعود قوله على العامل المعنوي ولا على الفعل
الغير المتصرف ولا على المصدر بمعنى صدر الكلام ولا على المصدر بالحرف
المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول ولا على افعل التفضيل
فيما عدا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا
قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا فكون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف
هو كون احدهما متفقا عليه والاخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة
اصلا ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالة الكلام فالوجه

ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه
يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام
على مذهب الاخفش وبعد يتجه ان العامل المعنوي كما يخالف الظرف
في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل المشتق ايضا فان
الحال يتقدم عليها مطلق فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا يدل
من وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق
بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى
الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة
قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف
لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور
فاذا لم يدخلا في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل
المعنوي قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللايق تحريم استثناءه
عن العامل المعنوي لا ان تبيين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله
ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل
المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح
ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقدم على ذي الحال
المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين ويمتنع عند
الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله يتقدم عليه الحال اتفاقا
الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه

مما لا يدل له

نحو ما تبع فله ابرهم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال
نقض لجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال ولك
ان تعتذر بجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا
انه لا يسمى فاعلا بل مبتدا قوله والكل تكلف وتعسف اما كون
الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع
حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد
بالكافة والشافة غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث
كالفائدة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير
الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا
غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة
لازمة الحالية بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال
الغير المشتقة ما يسمى الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق
لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
ونحو جاءني زيد رجلا رمنيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو
جاءني زيد اسدا اي مثل الاسد وشجاعا ومنها الحال في نحو
بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد التقييد
فيجعل لكل جزء من اجزاء المجموع قسطا وينصب ذلك القسط

على الحال

على الحال وبما اي بعده نحو تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت
البر قفيزا بدرهم هذا اقول بالحال الموطئة انما يحصل اذا
اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاءني
زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت
ايضا بيان الهيئة ومع ذلك اشتراط المص فيه ان يكون
مشتقا وجامدا يكون وصفا لغرض المعنى فينبغي ان يكون
الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض
من وضعه تلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كما في القاموس
قوله ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر لم يات المبسر بمعنى الصاير
بسرا وجاء المرطب بمعنى الصاير ما عليه رطبا ودخ صفة النخلة
فوجه قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر انهم يؤولون الجامد
باسم الفاعل والمفعول المصنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ
مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف على
وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض انما
انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البسر النخل فنقول على انه
جاء المبسر لكن صفة النخل فهو انما تصح اذا كان هذا اشارة
الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي مبسرا لكن لا يسمى
بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تاويل كما اختاره المص فالوجه

ان هذه اشارة الى ما على النخلة والوجه ما قدمناه فتدبر قوله
لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الا ظهر لما كان
المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن
ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تفيد الاشارة بحالة
البسرية فيه انه فليكن ح حالا مقدرة قوله نحو تمر نخلتي بسرا اطيب
منه رطبا يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم
وله الحمد الاتم قوله ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقام الجملة الحالية
مقام مفرد فيعرب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره
لقيامه مقام الحال وفاه الى فى شفاه نحو بعت يدا بيد اى
ذو يد بذي يد اى كالنقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة
بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت الشاء شاة
ودرهما الواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم
مقرونان فنصب هذا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل
يجوز ان يأتى على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة
ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغى ان يؤتى بالواو
لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على
الضعف قوله فالاسمية وفى حكمها الجملة المصدرة بليس
لانها لمجرد النفى على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كنفى داخل على
الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة

اى ذى يد بذى يد ح

نحو خرجت

نحو خرجت زيدا على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال
المؤكدة مثلها كما عرفت وكذا المضارع المنفى بكلمة ما والمضارع المنفى
بكلمة لم وبكلمة لا فى الاغلب ويشترط فى المضارع المثبت الواقع
حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز
حذف العامل فى الحال لم يقل حذف الفعل لان المراد منه حذف الفعل
وشبهه كما شاع ارادته فى نظائره المتكررة والمقصود جواز
حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال
الثالث الهلال بينا اى هذا الهلال بينا ولا مقال فى حسن قوله
قرينة حالية والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهما امكن المهدى
اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغى تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال تحتمل الترادف والتداخل
وعلى الثانى ليس مما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل
فى بعض الاحوال المؤكدة وكذا فى حال يبين ازديادا والنقص او غيره
مما دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قرأت جزأ من القرآن
فصاعدا الى مذهب القراءة فى الصعود قوله والمنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التى تفارق ذى الحال نادرا
تقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت تنبه در مفارقة
عاملها بالحال لقلتها فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اى تحققت ابوته
دفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولكم تيقنت الاب

مطلب وجوب العامل

لا تقارن ذو الحال ح

لقولك الخ

في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون اعلم عطوفا نعم لكن عطوفا حال
مفعول ثان لا حال ووجه الرفع ان احق في تقدير احق ابوته بحذف
المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا
الشبه **قوله** ان تكون مقررة اي مؤكدة اما بالتحقيق او بالاستدلال
عليه لان الدليل مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد تكون
للتقرير وقد تكون للاستدلال واي اصل قول المص بمعنى شرط وجوب
حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق من كون الحال المؤكدة اعم من
مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق
التفتازاني في شرح التلخيص الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون
الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولو مدبرين منه فان اردت له اسما
فلتسمه وايه **قوله** لمضمون الجملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها
الجزء نحو اني رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله اذ كون الشخص
رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد دون ارسال الله
بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان
بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو
ارسال الله تعالى **قوله** ولا بد ههنا من قيد اخر فيه نظر لانه يصح ان يراد
بمضمون جملة اسمية حاله مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو
ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله تعالى شاهد شهادة الله وهو

مضمون

وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما تكون
الاسمية ليس فيها مشتق ولم سلم يصح ان يقدر في الله شاهد
قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال
طرد اللباب والله اعلم بالصواب **قوله** التمييز ويقال له التبيين مطلب تمييز
والتفسير والمميز على صيغتين **قوله** اي الاسم الذي يرفع الابهام
احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي قتلت فان قتلت يرفع
الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض بالحسن
نحو شيء حسن زيدا اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن
الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز
عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول
وكذا يشكل الغبن زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه مع انها
ليست بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويرفع
بان المعنى غبن في رأيه والم شكى بطنه وسفه نفسه
بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان
يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين
سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجدان لجعل حسن الوجه تشبيها
بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما نكرة اعتمادا
على اشتهار وجوب تنكير التمييز **قوله** في المعنى الموضوع له من حيث
انه موضوع له رطل زيتا يرفع الابهام عن معنى المراد وهو

وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا
اشكال لم يوجد له الى الآن الحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام
المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس المعنى الموضوع
له مرادا فحرره لئلا تنزل فانه من مزال الاقدام **قوله** لكن المطلق
منصرف الى الكامل هذا اذا تعذر العمل بالاطلاق والتعذر ههنا
لانه لو كان على اطلاقه لما ذكره وبعد فيه ان الكامل هو الثابت
في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت
والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث
والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع
وبحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث
في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثاله عينا جارية بالمستقر عما
هو مفهوم فلا بد من تكلف تحمل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية
وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة عما مر غير مرة
ولو فسر المستقر عما هو الثابت في قصد المتكلم فان كان التمييز
المتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت
في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان
المقصود بالعين المعين والا انه لزم الابهام من غير قصده
فازاله لكان حسنا **قوله** ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه
يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا عما اتفقوا

عليه

عليه ولا تصلح كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا
ابهام وضعا الآن يقال تعارف ذا مع حب في المبهم بحيث
صار موضوعا فصح التمييز عنه وكذا فيما اذا اراد الله بهذا مثلا
تعارف بعد ماذا في المبهم **قوله** عن ذات لا عن وصف فرق بين
النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت
وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز
لرفع الابهام عن نفس الابهام وبيان انه من اي جنس فرجل
عاقل لبيان صفة العقل في زيد ورطل زيت لبيان الرطل
كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه الا من حيث
حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح
وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه
من اي جنس فلما قال زيتا بين ذاته بان بين انه من جنس الزيت
وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع
الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا
ان يقال التمييز اخرج الاسم عن وصفه الذي لغرض المعنى وجعله
لبيان الجنس **قوله** فانه في قوة قولك طاب شيء منسوب الى
زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير
مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا
فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه وقدر الشيخ الرضي في

في مثله طاب شيء زيد بتقدير النفس منوبا وجعل زيد بدلا قوله
ونعني به ما يقابل الجملة ثم تجيء المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة
وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل
بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة
في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على الثمرة مثلها
زيدا فانه مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدر او كانه
اراد بما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار
اما متحقق في ضمن عدد جعل ظرفية العدد من قبيل ظرفية الخاص
للعام والاظهر ان تجعل من ظرفية المدلول للدال فان المقدار المفرد
مستعمل في عدد وفي غيره فافهم قوله فان الرطل نصف المن
لو قال نصف المن لكان بيانا للمنوان ايضا فانه تثنية منا
بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وكالمكيل نحو قفيزان
برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك كالتنور مكيال يسع
صاعا ونصفا ونصف رطل الى ثماني اواق او نصف المرنقة
او ثلث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان والمنا رطلان والرطل
بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية استار وثلث
استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة
اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدوانق قيراطان
والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم

يقابل ما ن

او نصف

وهو جزء

وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان
او اربعة وعشرون مدا والمد بضم الميم والدال مكيال وهو رطلان
او رطل وثلث او ملء كف الانسان المعتدل اذا ملأهما
ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا
نقلت جميع ذلك من القاموس قوله وان اقتصر المص على الامثلة
الثلثة اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان
يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محقق
او مقدر الحكاني خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويريد بما يتم به المفرد
ما ينصب التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا لتبقى
ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كما سيأتي واني نصه
لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لانتساء حكم نحوي
على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان
كان تنوينا اه ولا يخفى انه لو فصل بين هذا الحكم وبين
استيفاء اقسام الاسم التام لكان ادخل في الانتظام قوله
لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام
زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ
لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف
الى الرمان ثم الى المخاطب لانه اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان
لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب

مثلة

ولا ينتقض بهذا بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اى كل
فرد فرد **قوله** فاذا تم الاسم بهذه الاشياء، قال الرضى قد يتم
الاسم بنفسه كالضمير فى ربه رجلا وهذا فى ماذا اراد الله بهذا مثلا
قوله عشرة الراقود خلا فى القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل
الاسفل يسيع داخله بالقار وفى الاساس مكيال معروف لاهل
مصر ياخذ اربعة وعشرين صاعا **قوله** وهو ما تنشأ به اجزاؤه
اى تنشأ به اجزاؤه فى اسم الكل والاولى وهو ما تنشأ بنفسه
وجزؤه وكذا ان تجعل تنشأ به مضارع المفاعلة ومسندا الى
ضميرها واجزاؤه مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لاجزء له والاولى
الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على التعليل والكثير
فالاوضح اذا قصد الانواع جرد عن التاء، واذا لم يقصد يلزم
التاء **قوله** طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للعدد واما مثل طاب زيد جلستين دون
ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المنافقة فى كون ثوبين للعدد
بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه
انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا فى التمييز عن ذات
مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء
اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه
نظر اذ لولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت

صيغة المرة

صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا
بنا فى كون الكلمة اسم جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس
او افرادها واما ثانيا فلان المنافقة فى المثال ليست من دأب المحصلين
والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب
النظر **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس وهذا
بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل الحصص لان
الحصة لا تطلق فى المتعارف الا على الفرد الاعتبارى الذى يحصله
العقل من اخذ المفهوم الكلى مع الاضافة الى معين ولا يطلق على
الفرد الحقيقى **قوله** وبجمع فى غيره اى يورد التمييز على ما فوق الواحد
مجموعا وزعم التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد ويراد به يراد
صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المص لم يجوز فى تفسير
المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل اثوابا صرح به
فى ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله وبجمع فى غيره
حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى
ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس
المقصود به الانواع **قوله** ثم ان كان اى المفرد المقدار الظاهر ان
الضمير راجع الى المفرد المقدار غير العدد وان كان الحكم المذكور
شاملا للمفرد المقدار مطلقا **قوله** اذ المعنى ان وجد التمييز لا موجب
لجعل كان فى التوجيه الاول ناقصة وفى الثانى تامة وكانه اراد

الاشارة الى توجيهين لكان فى التوجيهين والتوجيه الثانى بعيد
جدا لان جعل التمييز متلبسا بتنوين المبهم اونونه ركيك
جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين
لا اضافة الشيء اليه ولا داعى اليه الا مراعاة مشاركة ضمير مفرد
وان كان فى المرجع والمص نبه على ذلك التفاوت بالعطف بثم
فانه ليس ههنا للتراخى فى الزمان بل للتفاوت الحكمين فى ان احدهما
متعلق بالتمييز والاخر بالمميز **قوله** انه اراد عشرين رمضان
يجب أن يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير
منصرف للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا
يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز وح فى الالتباس فى هذا المثال
ايضا نظر لان فى صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة
وفى صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد
اليوم العشرين من رمضان مالكن سوق كلام لا يساعده
قوله وعن غير مقدار قال الشيخ الرضى هو كل فرع حصل له بالتفريع
اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه
نحو خاتم حديدا واما الفرع الذى لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز
انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهبا اقول فيشكل توجيه
التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر
عن قطعة الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما فى ثلثة رجال

الفرع ماه

وهو ايضا

وهو ايضا من موجبات ان الخفض اكثر فى الثانى فتامل **قوله**
لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الا الابهام
فى طرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها يرفع القسم الثانى من
التمييز الا ترى ان قولنا عندى رطل لا ابهام فى النسبة فيه انما الابهام
فى الطرف وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول الابهام نحو طاب
رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعنى
قولنا الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله
ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف
المقدر **قوله** وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال
فان فيها معنى الفعل وليست شبه جملة بل جملا واعلم ان قوله
وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله
وهكذا ينبغى فى ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ايضا بما ليست جملا ذكرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى على نوك
والاولى فى قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيدا لان حسبك
زيد جملة وشبهها حسبك فالممثل به هو التمييز من حسبك
لا من حسبك زيد **قوله** ولله دره فارسا قال الشيخ الرضى
الدر فى الاصل ما يدر اى ما ينزل من الضرع من اللبن ومن
الغيم من المطر وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ

عن النسبة نخ
عن الطرف نخ

العجايب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى
ويضيفونه اليه فمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله فى القاموس
وقولهم لله دره اى عمله فقول الشارح اى لله خيره بجعل الدر
كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة قوله ثم ان كان اى التمييز
بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع
ما اورده عليه من النقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم
يصلح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه وبعد تقييد
الشرط فيه بما لما صار مظنة ان يكون قوله والامثنا ولما طاب
زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به
وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد فى القسمين لو حمل
الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو
الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا فى القسم الثانى فلا وجه
بصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون
محتملا الا بكونه دايرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى
لعدم كونه نصا فى المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه
بمتعلقه فيتحد الشرط والجزاء ح وكذلك يتجه على قول المص
والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا
لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء ايضا وهذا
المقام من مذالق الاذكيا وقد خصصت فيه بمزيد فضل

اقدامهم

تغبطني

تغبطني اجلة الاغنيا اوشرحت عبارة المص بحيث لم يتجه عليه شئ
ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته من خصايص شرحى على
الكتاب فلو ظفرت به لجنيته مع ما لا يخفى من العجايب **قوله** بان
يكون تمييزا يرفع الابهام عنه فيه ان الابهام فى ما انتصب عنه
بل فى الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس
ما انتصب عنه **قوله** فهو لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اى
لمتعلق ذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعنى الشئ المنسوب
الى زيد تفسير للذات المقدرة التى حكم على المتعلق بانه هو حين
كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشئ
المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ المنسوب
الى زيد هو الذات المقدرة التى قد يكون عين زيد كما ظن **قوله**
فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز الظاهر ان ضمير فيهما
الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا فى المنتصب عنه
فتكلف فى مرجع الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا يخفى انه
تعسف جدا **قوله** اذا اردت ابا واجدادا له المراد بالاجداد
ما فوق الواحد **قوله** فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم
ان يثنى ذلك الجنس هذا بنا فى ما سبق منه ان تثنية الجنس
وجمعيته لا يختص بقصد الانواع بل هو مشترك بين قصد الانواع
وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بجعل الانواع

على ما يشتمل الافراد وعلى ما المجمل نسبانه لما شهد عن قريب ببيانه
قوله الواو بمعنى مع والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت
اي كانت الصفة ومطابقتها له اي لما انتصب عنه وما يقتضي منه
التعجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى
وكان وجه جعله فاعلا انه بتأويل تثبت للاسم فاحتيج الى ادلة
لصحة جعل الخبر فاعلا معنى صفة او صفة من بيت العنكبوت في ثبت
المدعى بما هو احوج الى الثبوت **قوله** ان كانت الصفة صفة له
مع مطابقتها اياه يعني الطبق يصح ان يجعل مبنيا للمفعول
والاول اظهر لسياق الكلام وسباقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب
عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له وان صح
العكس ويكون المتبادر من المصدر المضاف المفعول المبني له
قوله وتجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتصار على كونه
بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق
قوله واحتملت اي الصفة المذكورة الحال لا معنى لحصر الاحتمال
في الصفة والحال لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح
ان يقع حالا **قوله** لكن زيادة فيها زيادة من في التمييز عن ذات
مذكورة تجوز مطلقا فيجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان
لما انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكر الشيخ الرضي وانكر المفيد
صحة عشرون من درهم وكان المص معه حيث صرح بتجويز دخول

من على

من على مميز كم فلو كان تجويز دخول من على التمييز من الذات المذكورة
عاما لم يخصصها بهذا الحكم فتأمل **قوله** يؤيد التمييز قلت بل زيادة من
يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز
لا الحال **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق يشكل بما اذا كان
تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله
عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل والمفعول فالاولى
ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة
بالاتفاق **قوله** اذ جعلته لازما يعني ان التمييز فاعل لهذا الفعل
او ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون معنى الجملة فيهما
الا اعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا
فجرت منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار وعيونا تمييز
عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه والانفعال
او فاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء تمني بنى الكلام
على تضمين المثالين فضمان تصحيح كلامه عليه **قوله** وههنا
بحث ليس البحث واراد الان شرطه وجوب تأخير التمييز
عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور الى
المتعدي واما مجازيا ان لم يرد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا
حقيقيا بايراد اظهار لما خفي من الوجه **قوله** ما يورد على قاعدتهم
المشهورة وهي ان التمييز آه قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة

فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض عيونا قوله فانهم
يجوزون تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول
فكلام المص قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل يفيد ان خلاف المازني
والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم
يفيد ان خلافهم في جميع ما شبه الفعل قوله وما كاد نفسا قيل الرواية
الصحيح وما كان نفسي قوله المستثنى في المصادر ان الباب
يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين ولفظ الاستثناء
من قياس الباب وذلك لان ذكره يثنى مرتين مرة في الجملة
ومرة في التفصيل هذا ولك ان تقول بالاستثناء يجعل المستثنى منه
تثنى قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلوما
بهذا الوجه الغير المخرج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد
تبع فيه رأي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها
مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المص صرح بانه ليس مفهوم
عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف
المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه ولا تقسيم للفظ المشترك ومنهم
من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء
فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل
او اكثر او مساويا قوله من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المستثنى
قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه

مطلب المستثنى

حتى يلزم

حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه عن الحكم على المتعدد
بعد اخراج المستثنى منه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني
القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا
فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه زيد واجيب بان هذه
الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة
الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد
وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه ولك ان تريد انه مخرج
عن النسبة الى المتعدد وبان تريد جميع المتعدد وتنسب المجيء
اليه فتاتي بالاستثناء للاخراج عن النسبة ولا تناقض لان
الكذب صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة
افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج عنه شيئا
ثم تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما يسر لي في تحقيق المقام
ولا تجد في كلام غيري تحقيق الا اطالة الكلام والله هو الواهب
بالالهام اجل الانعام قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا
اي ملفوظا جعل قوله لفظا وتقديرا تفصيلا للمتعدد
باعتبار كونه مذكورا او مقدرا ولك ان تجعله تفصيلا له
باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد
صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا
بالتاويل كحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد

الا تجعله في تأويل الاجزاء وكذلك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى
كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الا
واخواتها لا يكون المنقطع الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى
ان مشددة قوله في كلام موجب اي ليس ينبغي ان هذا هو المعنى
الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح
عليه في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا
قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلق الظاهر ان الكلام في كونه
منصوبا مطلق الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب
المستحق لذاته لا لكونه تابعا من باب المستثنى منه نحو لا بد من
قيد تام ليتم الضابطة قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا نقضه المصنف بقولنا القوم اخوتك الا زيدا
ولعل الشارح لم يلتفت لعدم توقفه على المثال وجواز ان
يكون مصنوعا قوله او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم
المنقطع كما اعاده في خلال الثلاثة مشترك في وجوب
كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام
موجب قدمه ليشارك فيه المعطوف بني على خبر كان لان المعطوف
على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول الشارح
عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى

في قولنا

في قولنا ماجاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان
يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى بالا في حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا
على ان هذا الحكم في المنقطع يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال
اذا كان منقطعا بعد الا وان غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان
في كلام موجب او غيره اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا
ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب
نصبه لوجهين قوله اي المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان
المنقطع منتصب بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى
ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كلكن في وقوع
المفرد بعدها وان ليس حرف عطف والمتأخرون لما ادوا بمعنى
لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل
وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار
لم يجئ وقد يجئ ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال
الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان سوى لا يفيد الاستدراك
والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في الحكم السابق قوله
في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعددا كان او غير
متعدد نحو ماجاءني زيد الا عمرو قوله او الى بعض مطلق من المستثنى منه
يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت
نفس اي كل نفس وان قلت الى بعض منكر لدلالة قوله في ما بعد

او بعض منهم ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف
من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه هنا هذا المعنى والاوجه
ان الضمير راجع الى البعض المضاف اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق
قوله وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف
الى زمان خلا زيدا لكي يناسب قوله فيطابق في المعنى ما خلا قوله اى النصب
بهما انما هو في الاكثر الاستعمالات لان الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع
والمستثنى بخلا لا يجب فيه النصب قوله تقديره خلو زيد وعدو عمرو
وهذا لا يستقيم لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في
تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره
خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجي او الجاء او البعض قوله اى وقت
خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجي وزيهم ولا وجه للاقتصار
على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجاي اى ايضا كما سبق في خلا
قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الذي لم يذكر هنا احتمال الرجوع
الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع
المعين خبرا عن المصدر في الاثبات لا في النفي والا ولا ان نفى زيد عن وقوع المعين لخ
المجي لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير
الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجي فيكون التقدير ليس المجي
مجي زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا يتصرف
فيها ولا يغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن قوله حال كون المستثنى

واقعا في محل يكون متاخرا عن الا اخفاء في صحة هذا التوجيه اذ البيان
المتعارف في هذا المعنى وتجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لان يقال
في محل واقع بعد الا فلو كان لكلمة فيه في تجوز فيه كما نقله الشارح
فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض من الكل ومما يقضى منه
العجب انه قيل توجيه الشرح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى
اذ لو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف والبدل مستثنى
بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم
التنحية لا يخل بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه
بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب ولا يخفى ان يتوهم ان الاوجه
ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى
لانه لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى
وذلك الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال
وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترز عن تقدير قد بلا ضرورة
لانا نقول تقدير قد اهون من تقدير الضمير العايد الى الموصوف وفي قوله
صفة الكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية للكلام قوله ولم يشترط
ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف
اذ عادة المصنف استثناء المتاخر عن الحكم العام المتقدم المنافي للمتاخر
لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي
تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى

المقدم في المنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله
او مقدما وقوله ومنقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه فعلم انه على عموم
فيما سبق فلم يحتج معنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه
ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في
المستثنى المتقدم لعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان
البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء
لان معناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج
المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه
ما هو الشايع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بما يخرج
المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخريين
احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل
ما جاءني القوم اليوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون صفة الكلام
تضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب اقام القوم
الا زيدا فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب
ومن هنا تبين ان المص لم يستوف اقسام اعراب المستثنى
وفاته هذا المعنى **قوله** واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة
ليس ما يقابل التبعية **قوله** ويعرب على حسب العامل اي على قدر العوامل
فان العامل ثلثة عامل الرفع وعامل النصب والجر فالاعراب على قدرها

رد الكلام صح

كناية

كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد
ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه
معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى
معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا و
يقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه
فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة
الا ومن قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى **قوله** فالمراد
بالمفرغ المفرغ له يعني المفرغ مما حذف فيه الجار واصل الضمير
المجرور به ولك ان تستغني عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ
وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون الحال المفرغ عاملا وان
تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا
والعامل مفرغا له **قوله** وهو اي والحال ان المستثنى جعل الواو
للحال ولك ان تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه
وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اي تقدير يمكن جعل الضمير
عايدا الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه
دون المستثنى والاوجه ان تجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى
منه وتجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق
يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد الكلام الآن يستقيم المعنى
ثم يصح عدم الذكر في الموجب فيصح ح الاستثناء من قوله الا ان

يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى
من محذوف الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل فى الموجب وقتا من الاوقات
الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعنى ليفيد الكلام
فائدة صحيحة ولك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدة من
جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام
صادقا بخلاف المنفى على ما ستحققه قوله مثل ضربنى الا زيد
يحتمل ان يكون فاعل يفيد قوله كقولك كل حيوان الى مثال لما يصح فيه
الحكم على سبيل العموم لا بما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى
قيل لا بحث للنحوى عن استقامة المعنى اذ وظيفته بيان
الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشئ فى غير
محله قلت ما ال بحثه هنا ان الاعراب على حسب العوامل فى كلام
غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى
فيه اذا اعرب المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته
وظيفة الفنى قوله اذ معنى ما زال ثبت الثبات يفيد الدوام
كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل فى بيانها وما يقال ان الدليل
لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفى النفى يفيد دوام الاثبات
وفى افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشئ ثابتا والثابت
يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفى النفى لان نفى النفى يفيد
عموم النفى لان الشئ فى حيز النفى عام فمعنى ما زال وقع زوال ومعنى

ماذال

ماذال لم يقع زوال وعموم النفى يفيد دوام الثبات قوله لان نفى النفى
اثبات اى بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفى النفى الا للاثبات فمعنى
قال معنى قوله نفى النفى اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه
لان نفى النفى لا يمكن تعقله الا بتعقل النفى وتعقل الاثبات
لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى
الدوام المطلق بل فى الماضى منذ قبله قوله او تحمل ذلك على المبالغة
فى نفى صفة العلم واى مبالغة فرق ان يقال امكن فيه جميع الصفات
المتقابلة الا صفة العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة
متقابلات قوله والا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من
تتمة اختيار البدل فينبغى ان لا يفصل بينه وبينها ببحث الاعراب
على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف على معرفة
المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد
الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه
اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو الا خمسة
عشر درهما لك الا درهم فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب
وتمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع
محلا اى يختار البدل على الموضع اختيارا وقف الاختيار
فى الحمل على اللفظ فما لم يتعذر فى كثير من المواضع فان النصب
على الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهام البدل على اللفظ

نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ابهام في ما جاءني
من احد الا زيدا وقد يفضي خوف الابهام الى امتناع النصب ولهذا
امتنع في لا اله الا الله لان ابهام البدل معنا عن اللفظ ابهام الكفر
وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد تناف **قوله** قيل اي وصف
به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء
الشيء من نفسه لاندفع **قوله** ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا
بحمل التنوين على التحقير **قوله** لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
بعد الاثبات قيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من تزاد في
الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا والمتنازع
زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه اخر في هذا المثال وهو ان
من الاستغراقية لا تزاد على اسم الشخص والاظهر ان المص جعل
الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا لم يقيد كلمة من **قوله** لانه
لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو او ابدل عن
لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه موقوفة
كما سيجيء ان شاء الله تعالى **قوله** وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن
البدل الا بتكرير العامل ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف و
والبدل مقدر وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب
وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كساير
التوابع فاشار الى المذهبين واحسان توجيه قوله لا تقدران

على ايهما

على ايهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول
ولا يخفى انه لا فائدة في قول المص عاملتين بل يوهم جواز التقدير
غير عاملتين **قوله** فعمرو مرفوع اه النواسخ اذا دخلت على المبتدا
والخبر غلبت عاملهما لكن يبقى تقدير عامله اذا كان العامل حرفا
لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك
المقدر بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو فان غير المعنى فلا يعتبر ذلك
المقدر الا اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذا نعت اسم لا المبني الاول
المتصل به نحو لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل الاسم لا جائز
نحو لا ابه ولا ابن **قوله** وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب
سيبويه ويقوي حرفيته حاشاي بلا نون الوقاية وعدم صحة
دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب
المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب
بعده شاذ واعادة بعد في قوله وبعد حاشا للتصريح باختصاص
قوله في الاكثرية **قوله** ومعناها تبرئة المستثنى فلا يستثنى بها
الا عما نسب اليه سوء **قوله** اي برأه الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى
اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل
المذكور واقتضاه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله
اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برأ المجيء زيدا
عن نفسه جعل امتناع المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة تبرئته اياه **قوله**

نسخة

انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف
على محله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني
الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بالا كان الاحسن
ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه
اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه **قوله** فيدخل
نحو ما جاءني رجلان الا زيد قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء
المتصل لان المحكوم عليه كلا اثنين اثنين وليس زيد اثنين
قوله منكورا اي منكرا لا يعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز
عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز
عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرو فانه لا يصح
فيه الحمل على الصفة او اسم الاشارة نحو ما جاءني هولاء الا زيدا
او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا لفي خسر والا وجه انه
يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا
لمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر **قوله** نحو جاءني رجال الا واحدا
لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه
الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون منكرا محصورا بمعنى
قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة
اذا كان مراد المص بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت
المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا

الا ان يقال

الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص التفات اهتمام وترك قيد
غالبا وتسامح في حذفه فان قلت قد التفت المص الى مجيء الا
صفة في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف
مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة
الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه
ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه
الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله وضعف في غيره سقيما الا
ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء **قوله** وبتعذر الاستثناء
لعدم دخول الله في الهة بيقين فان قلت ما ذكره لا يفيد الا تعذر
الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء
مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت
نفي الدخول بيقين افاد الدخول بشك فافهم ما ذكره المص
وبعد فيه نظر لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق
الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك
بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة
فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب
وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كان كالصريح والنفي
الضمني الذي هو كالصريح انما هو قلما واقل وابى ومنتظر فانه
وافقه الرضي ورده ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز

الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز
الاستثناء قوله لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد
غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان
فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر
من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء
فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجميع من
حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة
الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد
الآلهة يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم عجز
كل منهما فلا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء
ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى
فيها بعين هذا البيان فاحسن التأمل قوله الا الفرقدان
الفرقد ولد البقر الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان
وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح
الفرقدان نجمان قريبان من القطب قوله وقال في البيت
شذوذان اخران الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذان
آخران احدهما وقوعها صفة لكل دون ما اضيف اليه وثانيهما
الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المص اراد التنبيه
على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ ليتأكد

كون الا

كون الاصفة فيه شاذا وكان الشاعر قصد الظرافة في جعل لفظ
الفرقدين شاذا رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ
عن الاخوة وقوله يحتمل ان يكون الا شرطا اي لا يكون الفرقدان اي
لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه
فلا شذوذ في البيت اصلا خذ هذا واعرف من الله فضلا
قوله وعند الكوفيين الخ يعني في بعضها عن الظرفية خلافا فان
معنى قوله النصب على الظرفية ان اعرابها النصب لا غير
وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا لا يعني الحكاية عن حالة
الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من
ان في قول المص على الظرف مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري
بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على الظرف
فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصبه بناء على
موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما نقده ان سوى في الاصل
مكان سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء
فصار بمعنى المكان ثم استعير بمعنى البدل كما استعير له لفظ
المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل
في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء وعرفت
من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء قوله

مطلب خبر كان واخواتها

وتستوفيها اي اخواتها ولهذا لم يشبهها المص ولك ان تجعل ضمير تستوفيها الى
كان واخواتها لان كان التي شبهت بها الخبر لم يعرف بعد قوله والمراد ببعدية
المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها
وخبرها فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان
يقال المراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها
وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية يحكم بان
يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها قوله
وامره كامر خبر المبتدا اي في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق يعني المراد
تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر
بعد ذكر احكام شيء وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا
في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض
وتصحيح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة والقياس
ان لا يقع خبر يكون واخواتها مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على
ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص معه وكذا لا يرد
انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال و
ومرادفتيها لان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال
واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة
والمضارع واما ما دام فلان ما المفيدة للمدة تقلب الماضي
الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق

من مذهب

من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة اما لما كان ينبه عليه ان الخبر لغة
لخبر المبتدا لا يختص ذلك بل يقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح
لدفعه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كان الاعراب فيهما اه اشارة
الى ان اطلاق كلام المص ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه
بان المص لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استغنى عنه كون تعريفه مانعا
عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم
فيهما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من
احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب بل
فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعيين الخبر يرشدك
اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب اه قوله ويحذف عاملها اي
عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان والسابق خبر كان
واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر ترجع كل منها الى خبر كان واخواتها
ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها وتجعل قوله في مثل (مجزيون بل)
الناس مجزيون باعمالهم قيدا له تخصيصا بكان قوله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي بعد ان اذا لم يشتبه اسمه بحيث
يشتبه المقصود وكذا قيل ولا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون المحذوف
مفسرا لكون خبرا لكن مخبر فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو
بالصين اي ولو كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض

والثاني فابيض قوله ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها
الى هذه الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المص في مثلها
ولم يقل فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف والاظهر جعلها الى الجملة المذكورة
لانه لم يرد بمثلها شيئا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار
الى تفسير الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها
قوله وهو ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك
السير كما تسير ان راكبا فراكب وان رجلا فرجال ويمكن ان يدفع بان
المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب
مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكب لان المتبادر فيه
تقدير السير لا كان والمعنى المتبادر ان تسير راكبا فاسير راكبا
وقيل في دفعه المراد ان يجيء بعد ان اسم وفاء بعده اسم ويجوز تقدير
ظرف مع كان للخبر قوله اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد
هذه الجملة اربعة وقد تخص بعض مواقعه بخامس وهو خبر ما بعد
ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر
يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان
قتله بسيف فقتله ايضا بسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح
فالمراد بطالح هذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا
على فطانتك في استخراج ضروبها قوله اي ان كان في عمله خبر فجزاؤه

وهي حالي

خبر

خير ينبغي ان تجعل ضمير جزاؤه ح الى المظروف لا الى الظرف اي فجزاء
ذلك الخير خير فاندفع ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان
في عمله خير بل ان كان عمله خيرا الا انه يفوت مقصود المتكلم وما هو
بصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على تعينه واني يفوت
مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر قوله فكان جزاؤه
خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل
الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف واعلم انه
ليس مراد المص من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات
التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات
خروجا عن البحث وكلما تقريبا لما شاع في نظر الناظرين قوله
اي لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا
انطلقت وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة
وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في معناه
لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان المكسورة كان التركيب مستقبليا
ولو كان كما ذكره المص متابعة للبصريين فالتركيب ماضويا والقاضي
بما هو الحق الاستعمال ثم قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن
الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق
واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع
لمجيء فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير

فعل قبله اى تفتح والكوفيون مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مباعدة
المعنى لا يثبت لمجرد استقامة التعليق بل لا بد من اثبات ان التركيب
فيما بينهم استقبالى وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان
عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا
ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضى ما فى حيثما
ليس زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان
الزيادة ما لم يتعلق به غرض فى الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان
وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته قوله واقتصر المص على الاول
انكر الشيخ الرضى مجئ اما بالكسر فى هذا المقام حيث قال ان حذف
شرط ان مع حذف كان وجوبا بلا تفسير وجب تفسير صورتهما
فلذا قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان
كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسر لم يتأت منه هذا القول
قوله اسم ان واخواتها وستعرفها اى اخوات ان وهو الظاهر او ان
واخواتها فان ان قد يكون من حروف الايجاب ولا اسم لها فلا بد
من بيان ان هذه فتترك بيانها لاتيانها فى قسم الحروف قوله المنصوب
بلا التى يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يكن التعريف جامعا
ومانعا قوله اى لنفى صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفى تقدير الصفة
ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن ان يقال
لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى نفى صفة

مطلب المنصوب بلا التى لنفى الجنس

الجنس

الجنس من انه ليس بمعنى نفى وجود الصفة بل لنفى حكمه وهو ثبوته
للجنس وذلك ان نفى صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود فى
لا غلام رجل ظريف نفى جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة
رجل فتدبر قوله لكن الكثرة هنه فى كون المفعول به وفيه وكذلك
نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير
جدا والاولى ان يقال لان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم
فيما بينهم وكان المنصوب احكم بالبيان فروعى ذلك الى بيان
هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف ساير المنصوبات فان
المنصوبات منها لم تخص باسم قوله ولا يبعد ان يقال تعريف
لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل قوله خرج به مثل ابوه
فى لا غلام رجل ابوه قائم لما سبق عرفت من معنى البعدية والدخول
ولا يصح ان يخرج بقوله يليها لانه لا تعارف فى كلامه وتكرر
الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه
بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه فى هذا
التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف لتصحيح قوله وهذا القدر
كاف قوله او مشبها به هذا مما اختلف فيه اللغات ففى بعضها
لم يلحق بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم
من امر الله وتوجيهها فى اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثانى
فى الاول متعلق بالاول وفى الثانى بفعل مدلول عليه الكلام اى لا يعصم

من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر الان المجرور بها صلة للمنفى
لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا كما فى الاول **قوله** لك على النسخ
المشهورة من نسخة المتن ليس هذا ببعيد جدا اذ لا يقال لا غلام رجل
لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد فى المثال ليس حذف خبر لا وذكره
على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف **قوله** والكسر
فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ما ينصب به الكسر بلا تنوين
فذكره فى تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقيل بنون لانه
ليس بتنوين التمكن المنافى للبناء وقيل جمع المؤنث مبنى
على الفتح **قوله** والياء المفتوحة ما قبلها فى المثنى وقيل المثنى والجمع
منصوبان لانهما فى معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضارعان
المضاف والانسب ان يكون الاعراب المحلى للمعرب بالحروف الحرف
الذى بنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامى رجلين لكان
منصوبا بالياء فتدبر **قوله** لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
اى الاضافة الى المفرد **قوله** والتكرير وكذا وجب التكرير فى النكرة
المنفصلة بلا اذا الغيت عملها لان القرينة على ارادة نفى الجنس
نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير للتنبيه عليها
فح فلا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس
المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها لما عرفت من معناه **قوله**
هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة على التعريف بانه غير

جامع **قوله** بفيصل على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل
فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل **قوله** ابا حسن بحذف اللام
يقال حذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمؤول بالصفة المشتهر
بها فيها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او فيه من حاله من التنكير
فلذا جعل حذف اللام معقوبا له **قوله** اى فيما كررت فيه لا لانه لا يقال
يصدق على مثل لا رجل فى الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه
نصب الثانى فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف و
ولم يذكر الا خبرا واحدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا
نقول فى المثال المذكور يجوز نصب الثانى على كون لا الثانية مزيدة
وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر **قوله** فانها بحسب
التوجيه تزيد على اثناء الوجوه يستفيد **قوله** على ان يكون لا فى كل
منهما لنفى الجنس ويصح ان يكون فى الثانية زائدة لانه جاز البناء
مع الزيادة نظرا الى لفظها **قوله** عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
لم يقل وخبرهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم انهما تكلمة
فى حكم واحد كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان هكذا قيل ونحن نقول
لا حول ولا قوة فى حكم لا واحدة اذ ماله لا شئ من الامرين الا بالله
ولذا قال اى لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجودان فمن اعترض
عليه بان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن الامر **قوله** فحذف
خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه

ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تناف
فالاولى ان يقال سابقا وخبرها بالله **قوله** حملا على اللفظ لمشابهة
حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب فان الاسم لا تحليتين قريب
هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء **قوله** فلان لا زائدة جوز
الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها
بشرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في كلمتيهما بل يجوز الاختلاف
بينهما في الالغاء والاعمال **قوله** وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه
يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا وله وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو
انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا يكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل
على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها لا استعمالها وانما قال
وضعف وجه ضعف رفع الاول ولم يقل ضعف الاول اشارة
الى ان الظاهر ان المص ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم
من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان
مداره على كثرة الاستعمال وقلته **قوله** واذا دخلت الهمزة لم تغير
العمل انما خص لا ببيان ان الهمزة لا تغير عملها لان لا اثر لغيرها
في الا التي مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ماء اشربه على نفي الماء
وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة
لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس ايضا
الا ان يقال اعتمد على المقايسة اولان فيه خلاف الاندلسي في العرض

فانه

فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع
كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة
التمني اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا نحو الا غلام اتمنى
الغلام اولانه لما كان بغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة
توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يجئ بلا مال بالبناء على الفتح نظرا
الى لفظهما كما يبنى مع لا الزائدة نظرا الى لفظها **قوله** اما الاستفهام
حقيقة الظاهر انه نبه الش رح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلاثة
ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجئ لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ
والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف
فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها **قوله** فيجب انتصاب الاسم
بعدها نحو الا زيدا تكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد — بحيث ..
كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب
انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** الا رجلا
جزاه الله خيرا الى اخره يدل على محصلة يبيت المحصلة المراة التي تحصل
تراب المعدن والتقدير يبيت تفعل كذا **قوله** ونعت اسم لا المبني يعني
المبني اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام اسم لا وخرج عنه
الا ماء وما ابارد فانه بارد ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع
اسم لا في قوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما يبنى على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا **قوله** مفردا حال من ضمير مبني اي بالتكبير

لا وجه يدعوا الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها
احوالا والاظهر ونعت مبنى اول مفرد يليه ولك ان تجعل مفردا
حالا من ضمير فى اوله ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل
يليه ويكون التقييدات كلها للموضوع قوله اى فحكمه الاعراب لا غير
الاولى ان يقدر فيجب الاعراب قوله وان كان المعطوف نكرة بلا
تكرير لا زاد فى كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا
اذ الكلام فى العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين
العطف على المبتدا ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف
بنكرة بلا ايضا يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم
فيما سبق لا يوجب التقييد لاخراجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام
قوله ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل لا حاجة الى جعله مظنة
الفصل بل يكفى فى منع البنا الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت
الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف
اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان قوله
حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرض جواز
البنا فى البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف فى كذاب
اراد به الاسماء الستة الا فا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا
عند المص واما عند الرض فلا يجى وزهذا الحكم من الاسماء الستة
الاخ والاب قوله وحذف النون من نحو غلامين ادا بنحوه المثنى

والمجموع

والمجموع قوله يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين كما اشتمل
عليه الشروح فى هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت
اسم لا المفردة النكرة مبنى ومثل لا اباله ولا غلامى له مع افراد هما
وتنكير هما معرب بانه محصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى ينتقض
بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيق لهذين التركيبين من غير تقدير
سؤال قوله اى مشاركة اسمين يضاف لا فرق بين التوجيهين
فى المال وانما التفرقة فى حل تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى
الاسم المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميره الى المضاف فى اصل معنى
الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص الموارد
وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع
ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى تركيب
يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله فى اصل معناه اشارة
الى ان التعريف فى الاضافة زايد على اصل المعنى وح لا يكون قوله
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص
بل زايد عليه ويحتمل ان يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص
ويكون فايدة اوراج الاصل انه لا مشاركة فى خصوص معنى الاضافة
لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين
الاختصاصين تفاوت من مضمومات كلام المص وهو اجدر
بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة فى خصوص

معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدى والاختصاص المفهوم من
هذا التركيب خبرى وهذا اظهر لا يخفى على من فهمه اظهر قوله
لم تجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه
خارج عن قاعدة النصب لانه ليس فيه ما يشبه المضاف حتى لو كان
لنصب اذ لا يجوز لا ضربى فى اليوم مع شبهه للمضاف اعنى
لا ضربى اليوم فى اصل المعنى لان الاضافة فى امثاله بمعنى فى قوله
لفساد المعنى قال المحشى ولانه لو كان مضافا لزم الرفع والتكرير
وكانه لم يذكره فى المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف
ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون
بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة
المضاف شبه بالمفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه
بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف
قدس سره فى شرح الكشاف بان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب
اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف
فيما بينهم مثاله قوله او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين
المخالف فلا يخفى بعده عن العبارة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم يعنى هذه العلة و تمكين ان يراد
بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهى اى خبرية ما ولا
جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية

ولك

ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا فيستغنى عن النكتة ولك
ان تجعل النكتة فى الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على لغة
اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية
متلازمان نعم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغى ان يجعل نكتة
لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز فى بحث اسم ما ولا
مع تقدمه و تاخره الى بحث خبر ما ولا قوله وهى زائدة عند
البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين الظاهر انه زائدة عند البصريين
ايضا لتاكيد النفى قوله او انتقض النفى بالا اخلاف ليونس مستشهدا بقوله
وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجات الا معذبا واول
وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا
قائما مقامه اى دوران منجنون قوله او تقدم الخبر او ما ليس بظرف
على الاسم المقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا
نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما عامل ضعيف
او لكراهة ابراز النافية فى معرض العامل قوله اى فحكم المعطوف
الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة
المختصة زيادتها بتاكيد النفى ولا نفى بعد الموجب ليؤكد باعتبار
الباء او قد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب
هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما
بل قاعد فى تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه

مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم
يتوهم بطلان عمل ما ولا قبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي اسم
المشتمل لنحو ح اه جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عند سماعه
فاحتاج لاخراج الحروف الا واخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو
جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلق مذكورا الا فادة معنى فيه لم تحتج اليه
والاحتياج ليس لمجرد اخراج الحروف الا واخر المذكورة بل لكل مجموع
من الحروف الآخر جزء اخر لاشتماله على الجز كاشتمال الاسم قوله يعني الجر
اه اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري بونحه
قوله سواء كان بالكسرة اه فلا يتوهم الدور وقوله لفظا وتقديرا
متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل
او محلا لانه غير مشترك بين الجمع قوله واني قلنا من حيث هو
مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا مبنيا لم تحتج الى قيد الحيثية
لكن احتيج الى ضمير اليه للشيء الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله
والمضاف اليه من وضع الظاهر مقام المضمر واما على توجيهه
فهو من وضع الظاهر موضع المضمر بذكر التوضيح المطلوب في
مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به
لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبه به اشار بقوله وان كان
مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه به
بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة

وقوله

وقوله لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبه به مبني على ان
يراد بالمشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة
او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور
ح بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة
المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان الكلمة
ما اشتمل على المضاف اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف
اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك
مذهب سيبويه ولما نه اختياره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه
بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص
وهو تقدير الحرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط
نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى ان يقول والارادة
شرطها اه قوله اي مثلي يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم
معناه ان الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى ان يجعل
من قبيل تضمين معنى الانسلاخ قوله تنوينه او قام مقامه
مقامه هذا في الاكثر فلا ينتقض باطن الوجه لان الخفة في
الاضافة فيه بحذف متعلق المضاف اليه ولا ينتقض بكم رجلا
وضوارب بيت الله لان المراد وبحذف التنوين لاجل الاضافة
كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ويلزم
صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين

سقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام **قوله**
التعريف او التخصيص او التخفيف كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخفيف
لازم في الكل **قوله** ثم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه
يمكن تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اعم من التقدير حقيقة او حكما **قوله** لانها تفيد معنى في المضاف
يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى معنى والاضافة فانها افادت
معنى للمضاف ويتجه عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف
اليه وهو الخفة فالاولى ان يقال لانسبة للمعنوي الى المعنى وكذا
اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعينا او تخصيصا بمعنى
المضاف والثانية لاتفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فتنسب
الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه **قوله** علامتها ان يكون
قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام في مثله تقدير ذو الحمل
ولكن تقدير العلامة اجدر معنى كما لا يخفى **قوله** كاسم الفاعل الخ
والمنصوب **قوله** في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره
بشرط ان يكون المضاف ايضا اه لا حاجة الى ذكر هذا الشرط
لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق
المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا **قوله**
والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام **قوله** واما مساوي كليث
واسد ان اريد المساوات التي هي قسم من اقسام النسب كما هو

الظاهر

الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساوات
في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر لا يلايم
المقابلة بالاعم والاخص والمتباين الا اذا حملت على ما يلايمها فيلزم
تكلفات كثيرة **قوله** فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة
الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المص فيما عنها جنس المضاف بان يكون
اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا
وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في ثلث رجال وليس المضاف
اليه اصلا للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلق لانه لا يصح جعل
اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب هي
رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة الجنسية
اي مائة هي هذا الجنس **قوله** فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار
من فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر
ما وجه ما صاروا اليه وكذا كل رجل فالظاهر فيه ان تكون الاضافة بمعنى من
اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول
للمتعدد على سبيل البدل **قوله** قلت نعم لكن لما كانت الاضافة
بمعنى في اه هذا كلام ظاهري اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر
وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن النقل والتحقيق ما
اداك اليه التمسك بحبل التوفيق وهو ان كثيرا ما ينزل ظرف

بجعل الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل
بمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه
جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا **قوله** اي ضرب واقع في اليوم الظاهر
ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة للمضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** اى
تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المص وتقييد
تعريفها مع المعرفة ظاهره تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة
هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف للمعرفة مع
المضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف **قوله**
قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين قد ينبح في ذلك مدخوله او قسم منه وقوله
ولقد امر على اللئيم من الاول فان المراد باللئيم مفهوم المعين و
غير المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من المفرد من غير استعمال
اللفظ فيه مستفاد من القرينة و وصف اللئيم بما يوصف
به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه مجهوله
غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء علم البلاغة
من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام
الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة **قوله** وليس يجري
هذا الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك

انه ينبغي ان لا يكون فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معين
وبين مثله وغيره في عدم افادة الاضافة التعريف فيهما مع ان
الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخرين **قوله**
بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ان يجعل مدلوله واحدا
من جملة من يسمى به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة
يكون مدلول العلم واحدا منهما واحد المسمى بهذا الاسم وقد يخص
في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل
العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كما ان يراد بحاتم الجواد بهذا
انه يجيء ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون
بارادة اشهر اوصافه فبيانه لتنكير العلم تضييق للطريق
الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من قولهم ان العلم
يصير نكرة بالطريق المذكور بينا في ما يستفاد من تعريف النكرة
بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العلم لا يخرج عن كونه
موضوعا لمعين ولا يدخل في ما وضع لغير معين فلا بد من ان
يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله في حكم النكرة **قوله**
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد
تجرده وخلوه والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف
قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى ومعنى التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف

اصطلاح النحاة لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة
وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا
قوله ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل
الحاصل لم فيتبع الستي له الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله
فتضييع الاضافة قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد
عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فكم يلزم جعل
المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم
حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما للتحصيل تعينه تحصيل
الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة
نعم ويمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة لجعل التعريف
لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل
لكن فيه تضييع العلم اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة
في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر قوله اما استعمالا فلا تثبت
من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا والاخضر الاوضح فلانه
ما ثبت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة كتب في الحاشية
قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللاتي
مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث
الاثافي والديار البلاقع اي يرد لجواب السلام ويكشف العمى
عن المستخبر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي

واحد

واحد من الاحجار الثلاثة التي ينتصب القدر عليها والبلاقع
جمع بلقع الى الخالي وفيه ان الاثافي تمييز الثلث فكيف يصح تعريف
التمييز واجب التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي
وكان اصل التركيب الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل
جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث الاثافي اراد التنبيه
على انه ليس من الاضافة الى التمييز دفعا لتوهم تعريف التمييز
قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه
للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما
لم يعتمد وايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى
الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز فليكن
المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة
الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول واضافة لفظية وان قصد تقدير حرف من حروف
معتبرة في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في
المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان
وانما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا
وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم
المفعول الماضي الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه

ومؤدب حذاءه لا الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو **قوله** الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز ان ما تفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان يقال اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا **قوله** في اللفظ والمعنى اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وثانيهما انه يجعل المصدر بظاهره مضافا الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا تفيد اذ لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا ثم يقال ان ذكره في اللفظ للاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم **قوله** كان اصله القائم غلامه ولا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه ولانه لا تخفيف في المضاف اليه الا في تبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه[^] لا تخفيف في المضاف اليه بعدهما الضمير **قوله** واضيف القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى موصوفها اذ الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة

[^]: لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف ياء الضمير كذا

اللفظية

اللفظية مثل ما روعي في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل مرفوعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع على هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع **قوله** والمراد ان المشار اليه بنحو اه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما يذكر لبناء اللاحق على السابق واثبات السابق باللاحق ولا يثبت المجموع هنا لما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحد في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف والنكارة **قوله** فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت وقوعه بما هو اللاحق بلا اختيار **قوله** ومن جهة انها تفيد تخفيفا افترق ضارب زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع ولم تفد التخفيف لتساويا في الجواز **قوله** وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمنا ويعارضه ان المنفي متقدم على الاثبات فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المص **قوله** واما ما وقع في شعر الاعشى

اسم لجماعة عشر مشايخ الحي عشرة قبايل وتفصيل في القاموس قوله
وضعف الاول ان يكون من التضعيف يعني ضعف الفصيح
فلم يكن موثوقا به ليستدل به وح لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت
من امتناع مثل الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد
متقرر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وان كان قول الاعشى
فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وح لا شوب للمصادرة قوله
اللهم الا ان يقال اشارة الى ضعف الواضح لوضوح كمال بعده
عن العبارة ولقوله وضعف الوصف المائة الجار احتمال
آخر من كونه من تتمة الاستدلال على قوله ولا يفيد الا تخفيف
في اللفظ وكذا نظايره فاعرفه بتأمل منتج قوله فانه يحتمل النصب
حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل الموقوف به
الجر ولولاه ليحتمل المائة الجار النصب على المفعولية فلا تحتاج
الى دعوى نصب العبد حملا على المحل او من قبيل الثلاثة الاثواب
وح يكون وجها آخر لضعف البيت قوله وعبدها اي راعيها
في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح الممدوح بانه يهب عبدا
بتعهد مائة من الابل المدرثات النتائج مع اطفالها وهذا
اغرق من الماية اذ المائة كثيرا ما توجد لخلاف مثل هذا العبد قوله
يستوي فيه الجمع والواحد فيقال هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما
لانه قاله عطف على قوله اما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء

قوله لانتفاء

لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف
بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما
في حسن الوجه قوله حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه
المختار رد على الكوفي والوجه المختار رفعه بالاضافة لانه لو قيل بالرفع كان
قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب حسنا ايضا لكن انه مع الجر
احسن لكان مشتملا على تحقق التشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل
وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا
الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف
فلا وجه ان المختار في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل ههنا على
ما هو منسب له وهو متعين فلهذا اطلق المص العبارة ولا خفي
ما في قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن قوله يعني سيبويه
واتباعه هكذا في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية
وفي الرضي ان القائل بالاضافة الزجاجي والمبرد في احد قوليه
والزمخشري قوله فيمن قال اي في قول من قال جعله بتقدير المضاف
لان الجواز هو القول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال
لا بين القائلين والاظهر ان في بمعنى عند اي عند من قال قوله فانه
لا يحتاج جوازه الى حمل اشارة الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر
انه اشارة الى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر
وهو منع كونه مضافا قوله اي المحمولية على الضاربك فالحد فاعل

المفعول له كانه عفل عن قوله حملا على المختار ما خرالتا ويل الى هنا
محقق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ان يكون
مفعولا له لقال اى انما جاز عند من قال كذا حملا قوله من غير اعتبار حذف
شنوبنهما متعلق بقوله ثم حملا بقوله مضافا يظهر بالتا ويل كم
بالتأمل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه اه قيل نتيجة انه لو لم
يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب
زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك وكان منشا
هذا الاشتباه عدم التامل المورث للانتباه والا فكيف يشتبه
مثله على الفضلاء المميزين فان اضافة ضاربك حصل بها
التخفيف فى المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه
فى تخفيف المضاف يشاركه فى تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب
زيد وضارب زيد وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك
على المختار فى الحسن الوجه لمشاركتهما فى تخفيف المضاف اليه
بالاضافة بقى انه لما حصل فى الضاربك التخفيف لا حاجة فيه
الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شئ بل بتبديل
المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله لان الكل
من هيئتى التركيبات الوصفى والاضافى معنى آخر لا يقوم
احدهما مقام الآخر فيه بحث لان لكل من هيئة الاضافة وتركيب
الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة فى الاضافة

اللفظية مقام

اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فى ان المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات
المعتبرة فى الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون
فيكون من قبيل اضافة اصل المتباينين ومما يقتضى منه
العجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنتخب ما كتبه فى
هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قيل
بين سائر الامثلة فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء
وصلوة الوتر وبقلة الكوثرة وجانب الغربى قوله بصلوة
الساعة الاولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس او اول
ساعة فرضت فيه الصلوة قوله وبقلة الحمقاء اى الصحح
الحبة واصحب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بذور الصحراء انما
ليس بقوة هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت فى مجارى السيول
ومواطى الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب فى الحاشية جرد
خرورية ازكهنكى وفرسودكى قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه فى العموم والخصوص اراد بالمماثلة فى العموم ان يكون مدلولا
هما كالمتباينين متحدا فرادهما سواء كانا مترادفين او متباينين
وبالمماثلة فى الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا لا الاخص

الحبة صح

الا وضح ولا يضاف احد المترادفين او المتساويين الى الآخر
وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا يضاف الاخص الى
الاعم وكانه اقتصر عليها ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه
من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله
والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان فهو اخص
من الاعيان قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون
الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكورا او مقدرا
ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر
عن الوصف فلم يطلب موصوفا قوله فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة ملانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف
اليه اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلق
بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث
والسد بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثل الدراهم
والعين ليس فيه مماثل الشيء بل يختص بالاضافة قوله فان المضاف
فيهما يختص بالاختصاص التعريفي او غيره واليه اشار بقوله سواء
قوله واما اذا كان للجنس ففيه خفاء ينزل الخفاء اصلحه عين اللاشيء
ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء هنا ملا للغير الموجود في
الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء

بمعنى الموجود

بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة فقد بعد
وتفصيل ما يزول به الخفاء ان اللام للجنس اذا اريد به الاشارة الى
الطبيعة فانها لا تصدق على من حيث هي فالعين الاعم منه لصدقه
على فرد الطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها و افراده
وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى
الطبيعة من حيث هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد ولا يخص هذا الحكم بل كان
يتوجه على قوله وشرطها تجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل
المص عن وروده ثم فاورده الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متأول
يحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني
سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه انه اريد
بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد
به المسمى لا مطلق المدلول فتأويل سعيد كرز مسمى بسعيد كرز هو المسمى
بكرز والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وبالسعيد
بمسمى به فيكون من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول
الى اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله
موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل

المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او مساويا او دونه
فلا مانع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال
العلم ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح
اي يظهر اذا لم يكن مشتهرا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز
اللئيم والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر وآخر غير
منسوب هي بيون هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء من
معنى الحاذق لا من معنى اللئيم **قوله** وفي عرف النحاة احترز به عن عرف
الصرفيين ولذا لم تقييد بيان الملحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه
عرف **قوله** وقد اختلف في ان ايهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار
باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت للساكنين ظاهر في ان
السكون هو الاصل فتامل **قوله** وحكي لانها لاستقلالها في حكم
الا تبداء بها **قوله** لشد كلمة ياء المتكلم لان مناسبتها حركة الكسرة
فلا تعذر التزم الياء هي اختها **قوله** مثل مسلمين اذا
اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر
ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوابا فينبغي
ان يقال وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء لاذا وكذا قوله مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء **قوله** وكسر ما قبلها لانها
لا انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها بغيرها قال الشيخ
الرضي ذلك الا لحاجب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فيبقى الضمة

فيبقى

كما في لا جمع الدوي على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل
قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين قال
الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين
ضعيف **قوله** واختير الفتح لخفتها الظاهر ان اختيار الفتح لانها
الحركة التي كانت للياء **قوله** واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها بهذا
بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الف تثبت وان كان ياء ادغمت
وان كان واوا قلبت ياء وادغمت فان في آخر هذه الاسماء الحروف
الثلثة في الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة
الى الياء يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلث
فاستثناؤها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء من اضافة
الاسم الصحيح لانها تحذف اعجازها نسيا منسيا اسماء صحيحة
مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهو في واخي وابي على ما جاز
فيهما المبرد ويتجه انه ينبغي ان يتعرض لمجرد اخي وابي وفي
والتعوض بالباقي عارضا لفائدة **قوله** فاخي وابي قدم الاخ
لانه ابعد عن خلاف المبرد والشيخ في هذا الحكم كيف وقد يستعمل
اخي بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد من ابي كما
صرح بالشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقديم في قوله تعالى يوم
يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما اقتضى منه التعجب واراد التعجب
من كل عجيب **قوله** برد لام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع

وفي حال الجر اليا فقياس المبرد ان يقول في حال النصب اياه **قوله**
والى مالك ذو المجاز بدار قيل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية
اوله قدر احلك ذا المجاز وقدارى مدرا الى قضاء ذو المجاز اسم سوق
بمنا ومعنى ارى اظن انتهى وارى بصيغة المجهول **قوله** واجاب المص عنه
في شرحه بان ذلك خلاف القياس اه على انه يجوز ان يكون مختصا
بضرورة الشعر **قوله** اى امرأة قائلة جعله صيغة غايبة مع ان
المتبادر من احتماله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعا
لما يتجه ان الصواب وتقوليني واحترازعن بعد ما قيل ان حمى
فيه حذف مضاف اى حم زوجتي ولو قال المص ويقال لكان اوضح
قوله وفم بالحركات الثلث لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير
اوضح منهما عايد الى غير المذكور لتعين المرجع في مقام ترجيح
الفتح **قوله** واذا قطعت قيل اه هذا بحث من غير المضاف
ذكر تقريبا او يقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلو
وعصا ومر وخباء ولغة اخرى منها هي كسواء **قوله** وذو واصله
عند الفراء ذوى كفلس وعند غيره كفرس **قوله** وكانه خص المضمر
بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام
النفي لان ثبوت بعض الاحكام انما كان بالاضافة فلما افاد
الاشمل كان المناسب او احق الشمول **قوله** كالجاهل كتب
في الحاشية الجاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل

بخلافه

بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم تجعل التوابع جمع تابعة مع
ان الفاعلية الوضعية ايضا تجمع على فواعل ويصح تانيث الاسم
التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل تابعة
باعراب سابقها وتجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع
قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي
هي اقسام الاسم اى حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل الوصفية و
والجمل التي هي معطوفات على ماله اعراب **قوله** فلا ينتقض حده بخروج
ان اى وضرب وضرب زيد يعني في ضرب ضرب زيدا في زيد ضرب
ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من
التوابع والدليل عليه قول المص فيما بعد وتجرى يعني التاكيد اللفظي
في الالفاظ كلها وارى ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم من التابع
اهون من جعل التابع اعم **قوله** كل ثان اى متاخر احترز به عما ورد
على التعريف من الثلث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني
بمعنى المتاخر واعتباره ثانيا في الترتبة بالاضافة الى متبوعه
لا في الذكر والصفة ثانية في المرتبة من الموصوف وان كان ثالثا
في الذكر واول كلامه ناظرا الى الرفع الاول وآخره الى الثاني وبعد
تصريحه بان المراد الثانية في الرتبة لا يتوجه بالاشكال بالتابع
المقدم ممن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد
السبق او التاخر بحسب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص

نبه بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق حيث
لم يقل باعراب اوله ولكن نقول المراد الثاني في اعراب سابقه
والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لان كل ثان
في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد
بالتشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله ناش كلاهما من جهة
واحدة تشخصية مثل جاءني زيد العاقل اه لا يخفى ان ما ذكره
لا يظهر في الصفة المادحة والذامة التي للترحم او التأكيد فان
القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء وتابعه بل الى المتبوع و
ذكر التابع للمدح او التأكيد وكذا لا يصح في التأكيد وعطف البيان
وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا فجزءا
فان الجزء الثاني معرب باعراب من جهة واحدة تشخصية
هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة
كل جزء يستحق الاعراب من غير تأخر عن الآخر في الرتبة ومن قال
باعراب سابقه بمعنى بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه تعين اعراب
سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالتشخص في قصد المتكلم
ظهر في محلين فقد اتى بكلام لا يتجاوزه فهم على ان حمل قوله
باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو تعيين
اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله يشمل التوابع اه موخرات
كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة

علما عرفت

على ما عرفت قوله اعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف الاحسن
ان التعريف ههنا للتابع في الاعراب وما لم يكن شاملا لتابع حركة
المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما ولم يعرض
باحالتهما الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل ههنا ليست
في موضعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد
وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع
صحة الحمل فاحفظ فانه من سوانح الزمان قوله فالمحدود
بالحقيقة التابع لا افراده ولم يقل ان لفظة التابع ليس
في موضوعه لانه ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظائره
تقديره هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل ثان
فمن استدرك على الشارح بان ذكر التوابع ايضا ليس
في محله فقد اتى بمستدرك قوله لكنه لما دخل كل عليه يعني
لفظة كل مقحم زائد يشير بزيادته الى كون التعريف مانعا
قوله والظاهر انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى
عنه كما لا يخفى على من له خطر ادنى باساليب دقائق التراكيب
بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافي الى الساحل من الاعاجيب
مطلب النعت
قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر
فائدة قوله يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق
متبوعه نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه

بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه
بان الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحال اعتبارية تحصل له
بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته
على معنى في متبوعه وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق لان
الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة قائمة بالمتعلق
لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل
باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار
يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع
على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه **قوله** اى يدل
بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه لا يذهب
عليك ان اعجبني زيد وعلمه واعجبني زيد علمه وجاءني القوم كلهم
خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول صفة
في زيد ليس بهيئة تركيبية مع زيد بل الاضافة الى ضميره وكذا
دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبية بل الاضافة
الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان
فائدته **قوله** اى دلالة مطلقة جعل مطلق صفة الدلالة ولا يساعده
العبارة لانه يجب ح تانيث مطلق الا ان يقال لم يقيد بتانيث
المصدر او بتانيث ما لا يدركه في الدلالة على معناه من التاء
قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع

انما هي

انما هي بخصوص مواد ها ذلك في اعجبني القوم كلهم باطلاق ان تركيب التاكيد
مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلت على حصول الشمول
في متبوعه لم تتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع **قوله** وفائدته
اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني
ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع
الى غير ذلك فهذه وضيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما تكون
وضيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها
المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص
والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك
في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
او التوضيح يستفاد من تقييد ما يعد لهما بالقلة كما يستفاد
من حروف التقليل **قوله** ولما كان غالب مواد الصفة هذا حاصل
كلام المص في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا
في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل
اسد دون جاء زيد اسدا حالا واعترض على الفرق وهو مندفع
بان بناء الفرق على ما عدة الاستعمال في احدهما دون الاخر **قوله**
ولم يكن هذا مرضيا عطف الجملتين على جملتين كما اى لما لم يكن اه
وفي صلحته نظر والاظهر ان تركه كما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ
قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ولا موجب لذلك

بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الامثلة التي ذكرها
حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه
نعتا باعتبار انه في قوة المشتق **قوله** ولا فصل اي لا فرق بين
ان يكون مشتقا او غيره الاحصر الاوضح ولا فرق بين المشتق وغيره
قوله في صحة وقوعه خص عدم الفرق بعدمه في صحة الوقوع لانه
لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق يغلبه راجح على غيره **قوله**
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد
بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى
من قبيل خاتم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد
هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وترتيب
وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب وللتنبيه
على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى
لا لتقدير الدلالة حتى يتجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده
قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مجازيا من باب الاحكام
في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض
المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع بان يصير ما يوضع لغرض المعنى
عمدة اما في مبتدا او ذي حال او موصوف او غير ذلك **قوله**
مثل مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية بفتح الراء وضمها
على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بنيته يكون

مجازا

مجازا عن الكامل في حقيقته دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل
هذا التركيب ذلك وقوله اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا
يصح ان يقع نعتا يرد عليه انه ليس في هذا التركيب يمكن ان يحمل
موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان
يقال وفي مثل مررت برجل بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا **قوله** وفي المواضع الآخر التي لا تدل على هذا المعنى
الدلالة مقصودة **قوله** ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها
من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة وفيه نظر
لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة
فرد مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة للمخاطب حتى
يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل
الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة
بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة
طارئ على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز
عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف
بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المص غير واضحة
قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فعد التاويل بالبعيد
لان التاويل مشترك بينها وبين الجملة الخبرية اذ الجمل التي لها محل

من الاعراب فى تأويل مفرد مشترك منها لحاصل المشهور ومحصل ما ذكره
ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية
عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تأويل بعيد للعدم وقوعها
والاولى ان يقال القيد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو فى
صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق صفة بصفة ومفعولها
قوله اى مقول فى حقه اضربه فان قلت هناك تأويل يقرب من تأويل
الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه فى تأويل رجل مطلوب اضربه بمعنى
عن الحذف فهو احق بالاعتبار لما نال درجة الاشتهار قلت
كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائى بالجمل المحكية
فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه ولو كان المعنى على التأويل الذى
يذكره لجاز استعماله فى مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشى
بتخصيصه بالطلبية المحكية **قوله** اى مستحق لان يؤمر بضربه ظاهره
انه تأويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول فى
حقه لا انه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لا خص بالجملة المحكية فتقرير
القول على حقيقته صحيح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف
ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية
الا فى مقام اظهار الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل **قوله**
واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية اى فى بادى النظر
فالتزام الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة

لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك فى الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام
الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس
فيه مظنة الغفلة على ما يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا فى
رابطة الحال ايضا فوق المبالغة فى رابط الخبر وبما حققنا
اندفع ما قيل من انه فى الملازمة منع لجواز حصول
الربط بغير الضمير كما فى خبر المبتدا **قوله** ويوصف بحال الموصول
سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا اخر البحث عن بيان كونه
جملة فى قوله يتبعه فى التنكير يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف
ما جعل حالا له ولو تجوزا فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال الموصوف
وان ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل
حال الغير الموصوف بحسب دلالة التركيب وان كان قائما به نحو
زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع
ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قائم به **قوله** يعنى
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقاته لما اشكل عليه الوصف
بحال المتعلق ان النعت تابع يدل على معنى فى متبوعه وليس
حال المتعلق معنى فى المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزم
ح ان لا يكون النعت فى جاءنى رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو
ماصدق مؤوله بما كان بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان صفة الوصف
تابع للموصوف فى الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف

بل يلزم ان يكون جاءني رجل كابني بحيث يحسن غلامه وصفا بحال
المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالاوجه
ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل
على معنى قايم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا
ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى
اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير جوز
الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش ره
وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه
جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل وافعل
التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف
للزيادة على ما اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبورا وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح واما في الشرح في هذا المقام سهو تبين وقع من هفوة
الاقدام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف اه فيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل
نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة
علامة تثنيتها والضمير فيها مستكن واما ان تثنيتها باعتبار
تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الا حق انها لموصوفها

كيف

كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع
ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان الرجلان
نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في
تمام البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فانه يظهر ان
في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل
صيغة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة
او يقال الجملة التي وقعت صفة مؤلة بمفرد مطابق قوله
حسن قام رجل قاعد غلمانه ولو لم يكن كالفعل وكان تابعا
للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه
قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع
قام فهم قوله والحاق علامة اه اللحاق كاللحوق بفتح اللام قوله
ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج
بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق علامة التثنية والجمع في
مقام الاسناد الى الظاهر تاخر ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت
برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لموصوفه ح قوله اجتمع فيه
فاعلان في الظاهر الان يخرج اه الاولى ترك في الظاهر ليتصل
الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر بعد
الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع
فاعلين قوله او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا الاولى

او لجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اواخر
احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفصل على الفعل مع ضمير المتصل
قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح ليترقى في الوضوح فيه ان اعرف
المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد ومن البين ان
ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في مرتبة فلو سلم عدم
حاجته الى التوضيح ليترقى في الوضوح ح فلا نسلم بعدم
حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد
فالاولى ان يقال لا حاجة للواحد المتكلم الى التوضيح وحمل
عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليه ضمير الغائب واجاز الكسائي
وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمله الجمهور
مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه
تعالى اسم ظاهر لا الو جعل الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في المضمر
معنى الوصفية اورد عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق
فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالنسبة
الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه ما قيل وقيل الاولى
في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا
والضمير اعرف المعارف فلا يصح وصف غيره به ففيه ان الشارح
لم يدرك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة
الى هذا الوجه ونحن نقول وضع المضمر الغائب للدلالة على

ما يتجه

على ما يتجه مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتجه الموصوف
فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات بقي المضاف
الى المعرفة ولم يتعرض لانه يجي بعد المنادى والقياس ان يكون
في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصف دون الضمير المخاطب يدل على انه انقص منه
قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الاخر او الموصول اما
ان يراد بمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله
فلا حاجة الى المخرج او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم
خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه
ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وح يتجه ان يقال
الاخصر الاوضح ح لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام ويراد
ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد
بمثله ولو صورة قوله بلا واسطة كجاء الرجل صاحب الفرس
او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لوصف المماثلة
بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله
بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص
منه تمسك بجواز وصف المضاف الى ضميره دونه وعلى هذا يشكل
وجه انه لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله
لجواز ان يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف

الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف لكنه اعرف من الموف
باللام قوله اى باب اسم الاشارة بذى اللام يجب ان يراد بذى
اللام ما يشمل الذى واخواته قال الرضى لا يوصف اسم الاشارة
الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل و بهذا الذى قال كذا و بهذا
ذى الذى قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد
بهذا فى قوله باب هذا خصوصه و بقوله باب هذا اسم الاشارة
لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتأمل قوله مع ان القياس يقتضى
جواز وصفه ونحوه من اسماء الاشارة و بالمضاف الى مثله
قوله بل رجل متصف بالعلم قوله اى قصد نسبة المراد بالنسبة
ما يعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو
جاءنى فيشكل التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل وجعل
العاقل وصفا لا معطوفا لكن ليس شيئا ويشكل بالمعطوف
فى قوله والفاعل رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة
فى هذا المقام نسبة البعضية لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية
كل منها فالمعطوف مقصود بهذه النسبة فقوله بالنسبة
متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه اذ ليس
متعلق بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف
بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة

مبحث العطف

عن قصد

عن قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه وفى قوله المفهوم
من المقصود احتمالان اى المفهوم من لفظ المقصود والمقصود منه
قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
لم ينسب اليها شئ ولا الى شئ لان نسبتها غير مقصودة كالبدل منه
فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان
المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تمل قوله
واجيب انه فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة
مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود
بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق بين قولك
جاءنى زيد حماره وبين قولنا جاءنى زيد بل حماره فجعل
احدهما داخلا فى مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الاخر تحكم
قوله ولما تم الحد باذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا فى بيان حكم المعطوف
بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر
فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف
لعدم الاكتفاء لكانت منها قصد زيادة التوضيح منها
بيان ما يقصد فى ايراد المعطوف ومنها انه اما ان يعد الحروف
العشرة فيطول واما ان يحيل فيبقى معرفة المعطوف
موقوفة الى وقت معرفة العشرة فى قسم الحروف واما ما ذكره

فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحو يا غنم صوم كيف
ولو كان كذلك لا يستحق الرفع مرتين فاما ان تؤثر في الرفع
الموجود كلا المقتضيين فيه كلا المقتضيين فيكون اثر
المقتضيين واما ان تقدر رفع لاحد المقتضيين ولم تعمل
به احد قوله لان الحروف قد تتوسط بين الصفات وكذا
بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجليه من حيث انه يدل
عن زيد فيصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز
الزمخشري يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط
احدها بتفصيل كما سيجي والواو التي لتأكيد الصدق ليس من العشرة
بالمعاني التي سيجي قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين المؤكد
فينتقض التعريف به قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه
والوجه الاول ان الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه
ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير ان يكون
معطوفا بوجه قوله اكد بمنفصل فان قلت للتاكيد مقام وداع
فاذا لم يكن هناك داعي التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل
قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة
فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التاكيد بمنفصل احتاجا
الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بينه
بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو

كانه لم يقل لايراد التاكيد منفصل لانه لا يكفي التاكيد
بالمتصل فليس بقيد للاحتراز بل بيان الواقع
وفيه بحث لانه احتراز عن التاكيد بالاسم الظاهر
نحو ضربتم كلهم وزيد لانه داخل في الفصل
سع

وغلامه

وغلامه لانه الداعي الى الحكم بالتاكيد في زيد ضرب هو وغلامه
طرد للباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان يكون من قبيل
الفصل بالضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل
قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر
بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله يحسن الاختصار
فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه
حين التاخير يتعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم
يطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه
ان يقال جواز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احتراز عن
طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان
مذهب البصريين بناء على ان المسئلة خلافية والتاكيد استحب في
الواجب قطعا كما يفيده مقابلة الترجيح جواز التركيب وما
سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين
العطف مثل جئت وزيدا قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ
الرضي لا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب
لهذا الغرض كبين فانه لا يتصور الا بين اثنين فان النفس
نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام
قرينة دالة على المقصود قوله والمجرور لا بمنفصل عن جارة ينتقض
بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم ضربتني من غير ما جرم قوله

بدليل قولهم بيني وبينك اذ بيني لا يضاف الا الى متعدد فهذا انّه
يصير دليلا لو لم يكن زيادة بيني الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر
كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا ان يقال هذا ايضا من قبيل
اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير **قوله** مستدلين
بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالهم
على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون
به والارحام واجيب بحمل قوله والارحام قسما **قوله** جاءني كلاهما الخ
فيه انه لا اشكال في جواز جاءني كلاهم وجواز اعجبني جالك لوجود الفصل
فالاولى التمثيل بجاءوا كلاهم زيدا او اعجبت جالك زيدا **قوله** وقوى
الظاهر وليتقوى **قوله** من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى
نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف في الاحوال العارضة
بالنظر الى ما هو نفسه وغيره لان قولنا زيد هو القائم وعمرو فيه في حكم
زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدا واجب
التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف
يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون
من تتمة المسئلة ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني
اوجه لانه على الاول يكون اعتبار امور في عبارة المص لا يفهم
من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح
كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم

المعطوف عليه

المعطوف عليه في التركيب فكما يستحق المعطوف عليه في التركيب
يستحقه المعطوف ففي يا زيد وعبد الله يستحق المعطوف عليه
على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث
يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا
المعطوف **قوله** كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى
العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة فهو من الاحوال العارضة له
بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له
في نفسه تامل لان للعامل دخلا فيه نعم فيه بينة الاعراب كذلك **قوله** واما نحو
ربه شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين وان كان الضمير
عبارة عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني
ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة
سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير
ما قصد بالظاهر السابق بعينه واما جعله عبارة عن السابق
لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا شذوذ في حمل الضمير على
النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا فهو شذوذ
عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم
جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر واندفع ايضا
ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير
اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك

مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرة
الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة
فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى ح تقديم قوله
اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ بقي شي وهو
ان الظاهر ان يجعل الحمل على شارة الضمير وههنا بنا التقدير
التنكير ولا يجعل عديلا له فتأمل **قوله** فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما لمبتداء هو عمرو ولقايل ان يقول لم يتعين لذلك لجواز
ان يكون الرفع لكونه مبتداء رافعا لفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا
طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله** وانما جاز الذي اي جعل جواب
هذا السؤال ثلث احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة والثاني
تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بين
المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف والمعطوف عليه
يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف
والثالث ان الفاء السببية يفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما
ربط به المعطوف عليه وهو ان النصب بسبب طيرانه واما قوله
ويمكن فجواب اخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية
مع الاولى بمنزلة جملة واحدة ولا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة
ما هو رابط للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء
العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء للسببية الثانية مع الاولى

كواحدة

كواحدة كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه **قوله**
ولما كان لقايل ان يقول هذه القاعدة منتقضة اه يحتمل ان يكون
قول المص وانما جاز جوابا لمنع عدم جواز ما عدا الرفع فيما زيد بقايم
ولا ذاهب عمرو وسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب **قوله** سببية
الضمير الراجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه **قوله** اي اذا وقع
العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى مصدره من قبيل حيل بين العير
والنزوان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي
عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب
ابعد منه والحق مع الكثرات رحمه فلا ينبغي ان يتجاوز **قوله** مختلفين
اي غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقضي منه العجب والاولى
ان لا يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه يعتبر في محله ان الوصف قد يكون
لبيان المقصود بان يوصف الشي بوصف الجنس لبيان عموم الحكم
وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير
بجناحيه فوصف عاملين مختلفين للتصريح بالعموم ولا يبعد
ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان زيدا
وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه
على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي
عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول **قوله** الكلا امرا تحسبين
وقع معمولية فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول

للتحسين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولى باب علمت عند المص
ونار توقد مضارع التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعدى
وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول **قوله** فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره
الفاضل الهندى ان فى تركيب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف يترتب
على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والمانع عدم الجواز وتحقيق الجواب
ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب الحقيقة
والمآل وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب
على الارادة ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت
اريد اولا وهو مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير
اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز
قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد
عند الجمهور رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة
قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق
بمجموع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه
ايضا انه ح يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
فى هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء
وان مخالفة سيبويه فى عدم الجواز ومخالفة الفراء فى جميع الصور
الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز

الى الواضح

عند سيبويه

عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصود نفى مخالفة الفراء فيما عدا
هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضى لم يوثق نقل المص
المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه جاز العطف
الا فيما كان فصل بين العاطف والمعطوف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه
بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور فى المعطوف
والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى فى المعطوف
والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه **قوله** التاكيد جاز بالهمزة والواو
فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال
بالعطف قيل قد يزاد فى التاكيد اللفظى حرف العطف نحو والله
ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من
العذاب لكن لو اخر المعطوف على سائر التوابع لكان ترتيب
التوابع فى بيانه كترتيب وقوعها فى التركيب وقد راعى
ذلك فى ذكر المفاعيل الخمسة **قوله** فيثبت عنده وتحقق الظاهر
فيثبت ويتحقق **قوله** او فى الشمول اى التاكيد ما يقرر امر المتبوع
انه نسبة بذلك على ان ذكرا وفى الشمول بعد قوله فى النسبة ليس
لغو الظهور ان جاء فى القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع فى النسبة
ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان تقرير
امر المتبوع فى النسبة شاع فيما بينهم فى التفصيل المذكور

ولیس له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول قوله تقول جاء القوم ثلثتهم
ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى
ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها الا بعد
ان يعرف الى طلب كمية المعدود قبل ذكر التاكيد والا لم يكن
تاكيدا بخلاف الوصف في نحو رجال ثلاث قوله وهذا هو الغرض
اى تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ
التاكيد فالتعريف به بجميع الافراد واذا عرفت هذا اى كونه
جامعا لجميع الافراد وتقول اخرج المص الصفة والعطف
فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح
متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض لتاكيد
متبوعها لسان النسب قوله لفظي مختص بالمعارف الا في
المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلق عند البصريين
ونفسه وعينه هذا عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت
وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره
متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع
فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف
اجمع واكتع ومنهم من لم ينبه لغرضه واعترض بقوله بعدم
الفرق بين ضربت انت واكتع اعلم ان من قال ان الضمير في

انت

في انت هو التاء وان عاد فالتاكيد في ضربت انت واخواته تكرير
اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل
يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان
على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر
نوع منها تكرر بتكرار عامله في السعة نحو بك بك وضربت ضربت
وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده
نحو ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي
على انه تقدير كان يشكل باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد
اللفظي ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول الانواع
لا لجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد تزاد الباء في عينه
وكذا في اجمع فيضاف الى الضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب
الفاظ التاكيد اذا جمع لكن الجمهور على تقديم ابصع على ابتع والزمخشري
منفرد في تقديم ابتع والمص تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات
الثلث وعلى هذا الاوجه لذكرها بين الفاظ التاكيد لان التاكيد
من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذا لم يذكر المص مثل
حسن بسن في التاكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد
بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء لانها موضوعات
مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في الصيانة
عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد

اللفظ عاض بين احدهما ان يغير الاول والثاني ان تقويته بموازنة مع
اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون
للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك
حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر حيث نبيث من
نبث البئر اي استخراجه مما ذكره ان مريئا تاكيد لفظي مع انه ليس
تكرارا للفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة
داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعله صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت
اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد قوله ويمكن الاستنباط منه
حقيقة لاشتماله كل منها على خروج من النقصان وعلى تمام ما يناسب العموم
المستلزم لتمام النسبة قوله اي يقعان بمعنى جعلا عامين لشمولهما الواحد
والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع
في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية
مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع
التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال نفس زيد وعمرو
وغلامهما ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله بخلاف الضمير في كله
وجميعه وعامته للمازني والمبرد كذا في تسهيل ابن مالك قوله وهي
اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد وكذا في
الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر العاقل قوله واجمع اي اجمع الذي يجعل

في حكم

في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المؤنث وما
في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل الغير
السالم ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد
جوازها في الانسان كله من غير ان يراد به الاناسي فقد افسد
من اصله قول المص ذو اجزاء بتاويله بذي متعدد افراد الكان او
اجزاء فعلم يصح افتراقها حسا او حكما قيل لا يكفي الافتراق
الحسي بدون الافتراق الحكمي فذكرها لغو وفيه نظر لان المص
حكم بصحته في المفترق الحسي ولا يحصل الرد عليه من غير نقل
من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في المفترق حسا
بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوهم
الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر
قوله بخلاف جاءني زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور
لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف
القياس والسماع وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا
حسن ذكر التاكيد لدفع ما يوهم الافتراق الحسي من الافتراق
الحكمي قبل التامل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير الا انه دل عليه
المص بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين
بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل و
اجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخواته باجمع

وشدة اتصال هذا الحكم بالكلام السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل
التبع واخواته ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع
وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتأمل فاعرف
قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع تخرج من التعريف البدل
من المنسوب صنعي زيدا اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود
بالنسبة دون متبوعه قوله اى تقصد النسبة ما نسب الى المتبوع
لما كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع
اذ ليس المقصود من جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف
بان جعل بمعنى قصد نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه
نظر لان نسبة المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل
بنسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة
من ضمه اليه فلا بد من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة
الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط فان المقصود من النسبة
الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهوا وحال النسبة
من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه اى دون المتبوع
الا ان تكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى
المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اى متجاوزا عن المتبوع
في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح رح من قال دونه
ظرف لغو او حال من المستتر فيه اى متجاوزا من المتبوع

مطلب بدل

فانه ح

فانه ح يكون المعنى انه تجاوز عما نسب الى المتبوع فانه نسب اليه
والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع
ولا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيد النسبة
الى التابع اى حقيقة او حكما كما في البدل الغلط فانه وان لم يجعل
توطئة بل كان لسبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط
وموجب التقرير والتمكن في حق البدل قوله وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان
يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة
عدم القيام الى زيد بنسبته الى احد ففي الكلام قلب وليس
بذاك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن القلب والمعنى
وليس نسبة ما نسب اليه اى الى احد من عدم القيام مقصودة
بالنسبة اى بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد اليها بسبب
تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون قصدها
باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع
الاشكال عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف
من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع
توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع قوله
اى بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة
صارت اسما للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض

على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني
وهكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين
ولا يلزم التحرز عنه فتبيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي
الاخيرين لامية لادنى ملابسة بيان ما هو حاصل معنى الاضافة
لامعناه المراد في المقام فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه
بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب
به عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فمنهو بين اذ المقام
ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف
المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام المقدرة على مجرور
بمعنى المقدرة وان لا يجوز عطف على المجرور عن المذكورة اذ لا محصل
قوله اما اشتمال البدل على المبدل منه انه يخرج منه حاله اي زيد حاره
فانه لا اشتمال لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا
غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل
باعتبار تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى
سامع المبدل منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيق مطرد
بخلاف ما ذكره الشارح فان كلامه ظاهر في غير مطرد ومن قال
ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وضع بما لا يحتمل **قوله**
وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا
والاول جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه

فيكون

فيكون الملابسة قوية اذ هو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة
في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر حيث بها لمن هو
اهلها فضلا من المنعم لكل نعمة دونها وصلها فنقول بدل الكل معناه
بدل من كل المبدل منه حيث جي به بجميع المبدل منه فهو بالبيان
الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان الاول
وجيء به بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شيء من المتروك بلا بدل
مما جيء به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون
بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا
فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا
فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل
اليد بدلا عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل من المبدل منه
ترك بلا عوض ولم يجد شيء من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل
الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه
لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك
بدلا بل الواصل البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذه راغبا ولا
تتعجب من تبديل كلمات جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا مبدل
لكلمات الله ولا تاركها فيه كلمات من سواه **قوله** فالاول مدلوله
مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل
هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة **قوله** يعني متحدان ذاتا

لان يتحدا مفهوما هما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو
زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلف مفهوما
يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تمثيله بعدم اختلاف مفهومي
زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي
جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم
من المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلوله الاول بل اراد تعيين
الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه
وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزؤه على مدلوله
الاول كما هو الظاهر والا لكان عطفا على معمولي عاملين
مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص قوله بحيث
توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة
قيد في عبارة المصنف لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه
بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه قوله بغيرهما الاولى والاوضح
ترك الباء الملابسة والقول بان بينهما ملابسة غيرهما قوله
نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه لا توجب
النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال
الآخر قلت اذا لم يكن في الفلك ثم وعلم المخاطب ذلك يكون
الاسناد الى القمر موصلا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا
سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت بزيد الاسد فقال

نعم رأيت

نعم رايت دار الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله والرابع
ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان القصد الى البدل
قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد او النسيان
او سبق اللسان فكأنه اريد ان يقصد الى البدل من حيث
انه بدل يعني ان يقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره
فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله اي نعت
بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس الا في بدل الكل
بل غيره اي على بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على فائدة
فان المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس
مرتين قوله لئلا يكون المقصود انقص هذا وجه مطرد في الكل
فعلم باطراده ولم يخصه هذا ببدل الكل كما فعل المص وقال
في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى
المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به
هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا
كالوصف جائز لنقصان النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل
مقتضى العقل فلذا خصه به قوله نحو الزيدون لقيتهم اباهم
قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تاكيد كيف فهو مثل اسكن
انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل الهندي
لا يبعد ان يقال لو قصد الاسناد الفعل الى المنفصل وذكر

المتصل توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل
الى الاول وذكر الثاني من غير توطئة كان تأكيدا **قوله** دبرا
ينبت ريش تحت الاعز نقبا سوده بالى وقوله ان كان فجر
اى كذب يقال عين فاجر **قوله** فكل اللهم صدق صدق الظاهر بقول
لان خبر فعال المقاربة لا يكون الا مضارعا **قوله** وعليه الخطر
ثانى مفعولى اتخذت ان جعلته بمعنى المصير ترك جاء بمعنى
وقع وبمعنى صير صرح بالثاني ابن مالك وجعله بهذا المعنى
من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون
بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين
الترك معنى الجعل **قوله** وهذا الحد لا يصح الا ممن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر
بعد قوله اى الاسم المعنى فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل
موقوفا على معرفة المبني الاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفة
ماهيته فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي
قوله اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي
تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف الشيء
بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء
بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا
كان تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور

فيه نعم

فيه نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج
مبني الاصل لانه لا يناسب مبني الاصل **قوله** مبني الاصل وهو الحرف
والفعل الماضي لم يبين مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين
ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب
ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في عرف
النحاة الا بغير اللام **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم **قوله** او غير
هي وهو الاشارة الحسية **قوله** فعلية او وضعا لمنع الخلو لا منع
الجمع كما يتبادر الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان
يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة موجبة للبناء
وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب
ولا خفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب
بل المناسبة ومن قال انه ليس للمشترك حتى يبنى في التعريف
فقد بعد عن السوق فان قلت يخرج عن القسمين غاق
صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها
ليست موضوعات فليست بكلمات فضلا عن كونها اسماء
وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها **قوله**
ايثار التقديم ما مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب
في المعرب مقتضي الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي يقدم

على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية للبناء
في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق
بالتقديم او تقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب
التركيب لا باعتبار عدم المناسبة فالاهتمام به اتم
وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار
عدم التركيب فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث
حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني الضم
ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا
لان يا زيدان مبني على الالف ويا زيدون على الواو ولا رجلين
على الياء ويقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان
الحركات البنائية لا يعبر عنها اه تنبيه على ان المراد باللقب
ما يعبر به عن شيء جريا على اللغة لا قسيم العلم كما هو مصطلح الصناعة
وان التعبير بها عنها لا لخصوصها لاشتراكها بين الحركات
الاعرابية والبنائية وغيرها قوله وحكمه حقه ان يؤخر عن
تقسيم المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فيه على انه
حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقبه تعريفه بقوله وحكمه
تنبيها على وجه العدول هذا وفيه نظر لان حكم المبني مطلقا ليس
ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم
التركيب فحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل قوله وبعض

الظروف

الظروف وانما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات
مع ان ايا معربة وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب
من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان يقول في بعض
المركبات لان المركبات قسمان قسم مبني من نحو خمسة عشر
وقسم معرب وهو بعلبك فينبغي ان يقول وبعض الكنايات
ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب في بيان
الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما
الشرطية والاستفهامية والصفة والتامة ومن باقسامها
سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول
بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات
كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى
الامر لان المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب
في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في
خمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام
المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمثل وغير مع ما ولدن وان
لم يدخلها هكذا في بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم
المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب
والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات

والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عن تكلف الشارح
لاخراجها فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي
ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب
او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب هذا
ولثني شكوتم لازيدنكم وعلى التوجيهين لابد من حمل متكلم واخويه
على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في الاثبات للعموم والمراد
بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب **قوله** وتخرج بهذا
القيد لفظة اه اي بقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلثة وبهذا
افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجها فقط لانه يخرج
جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف به الغائب بل
انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة اه
بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة
انهما موضوعان للغائب مطلق فيخرجان بهذا القيد المشتمل
على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري
المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما
امر المخاطب فيخفى لان المخاطب موضوع للمخاطب من حيث انه
مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه
الخطاب الا ان يراد يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع
لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت

فالاخصر الاوضح

فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به هذا ومنهم من قال
وتخرج اه متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول
فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما موضوعان لمفهوميهما
لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد اذا عبر به المتكلم عن نفسه وسمي
عليه حال المخاطب وهذا قرينة بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد
المذكور الى قوله يحكي عن نفسه في تفسير المتكلم واياك وان تحمل كلام
الشارح على ما ذكره هذا القائل بينا هذا ان القائل من تلامذته
فلعله سمعه منه لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما
هو الصحيح اليق **قوله** او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد جعل التقديم
رتبة داخلا في التقديم لفظا لكن تقديرا لانه انسب منه بسائر الاقسام
نعم يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقديرا
داخلا تحته فليس بمحل بالبيان **قوله** من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا
باللفظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ
مذكور لفظا **قوله** فكانه متقدم من حيث المعنى اي كان لفظ
العدل متقدم من اجل المعنى وتقدمه فضمير كانه للفظ العدول
وقوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول فكانه متقدم
من حيث اللفظ **قوله** فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم
ذكره لفظا **قوله** فانما جاء في ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى

التقدم

ولو كان راجعا الى علة المجي لكان قوله لانه انما جي به من غير ان يتقدم
ذكره مستدركا وكان العبارة المحررة وانما جاز في ضمير الشان
قصدا اه والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون كالتعظيم
بالاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين
قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح والاول
مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب **قوله**
الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان يقال ضربت ويضرب
الى ضربن ويضربن ليكون افراد الضمير المرفوع المتصل
مستوفاة قلت اشار الى بيان الضماير المتصلة بانها
دايرة على التعريف المعلوم في الصرف فلم يفته الماضي والمستقبل
وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا
وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة
فلا تجهل **قوله** المنتهيين اولهما بدل من المستتر في المنتهيين
بدل البعض من الكل واشار المص الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم
فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم **قوله** وانما بدا بالمتكلم
والصرفيون يبدون بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم
يراعون اسلوب الترقي **قوله** لان ضمير المتكلم اعرف المعارف
ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد **قوله** هو ان اجماعا هكذا ذكره
اللباب وقال شارحه العباب اي اجماعا من البصريين

والا

والا فالفرا جعل الضمير انت بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا
الى انه التاء بتصاريفه وان عماد **قوله** وضعوا للمتكلم لفظين
يدلان على ستة معان ظاهره انه اشتراك لفظي والحق انه اشتراك
معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير وايضا
دلالته على اكثر من ستة معان لانه يدل على المثنى الملفوظ والجمع الملفوظ
ايضا بخلاف الضمير المثنى **قوله** خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة
وهو حال من فاعل يستتر او من المبتدا والتاء للتانيث
اي طايفة خاصة وفي المهذب التاء للمبالغة او الخاصة مصدر
كالعافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك
ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا **قوله** كما يحذف
في آخر الكلمة المشتهرة ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر
هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال الا ان النحاة
لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا
كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه
بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل
التوفيق **قوله** اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد
لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان
ولا يكون في المسند الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع
المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغايب بهذا القيد

وفتى عليه نظايره قوله مطلق سواء كان مثنى او مجموعا واحدا
او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفى المهذب واحدا
وفوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق فى عرف المتن
واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وكان الشارح غيره الى
على الاثنين بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين
بل على اللفظ المخصوص فالصحيح انه ليس فى الشرح مثنى او مجموعا
والا وفق بالمشهور تفسير مطلق بوحده او مع الغير وهذا
يرشد الى ان مطلق حال كان او حالا او ظرفا من المتكلم
لا ظرف زمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله مستتر
مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفى الصفة مطلقا ليس حالا
من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب
ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله سواء
كان اى الضمير مفردا الخ لا سواء كانت الصفة والا لوجب
ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة
او مؤنثة لانه لا يصح ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا
اى زمانا مطلقا سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل
او غيره وسواء كان زمان كون الموضوع المتصل مفردا
او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلق بمعنى زمانا مطلقا
بحسب المعنى قوله فلو كانت ضمايرا لا يتغير الصواب بما تغيرت

وكانه

وكانه سهو من النواسخ قوله فيهما اى الالف والواو فى الصفة
حرفا التثنية والجمع الظاهر حرفى التثنية والجمع قوله لاجل شئ
نبه على ان اللام فى قوله الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت
لانه علم فى التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن
جوزهما بناء على السواء قوله وذلك اى تعذر المتصل بالتقدم
فيه تفصيل قاصر لانه لم يشمل اقايم انتم وفاعل المصدر
اقول اقايم انتم داخل فى الفصل لغرض وهو رفع الالتباس
اذ لو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغايب او المتكلم ومنه
فصل المفعول الثانى اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال
واما اذا لم يلتبس فالاتصال فى باب اعطيت والانفصال
فى باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب
عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب صرح به بشرح
المفتاح وانما يتم الثانى لو وجد فاعل المصدر الضمير غير
مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل الواقع لغرض لا لحاجة
الى تقدير العامل للظرف ولا يدعو اليه الغرض بل يصح تعلقه
بالفصل كما يصح تعلقه بما قدره من غير فصل قوله اى حذف
عامله ينبغى ان يراد حذف عامله وحده اذ لو حذفا معا لم يخرج
من الاتصال كقولك زيد ضربته فانه فى تقدير ضربت زيدا
فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال قوله او حرفا

والمضمر مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب لئلا
ينتقض بضميرانه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل
لانا نقول المراد ما هو ضمير مرفوع فى اصطلاح باب المضمر قوله
او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير صفة جرت
المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو
قال او بكونه صفة لم تجر على من هى له لكان اشمل لدخول الحال
فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هى له
بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس
قلت تجب الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوى
لاختيار التمثيل بالالتباس فيه وانما قال صفة لان الفعل
الجارى على غير من هو له لا تجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما
فى الرضى قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه
جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه
المناسبة لجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر اولى بما هو
خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضى الاتيان بالظاهر
فى مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر
لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى ما جعله جوابه
ما ضبا قوله انما قال من هى له لا ما هى له لا خفاء فى ان الاولى بل
الصواب ما هى له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغنى من جوع

مع ان

مع ان كون العقلاء اصلا فى جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل
ما هو الاكثر قوله احترازا عن اذا تساويا نحو اعطاهما اياه قال
سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عربى لكن الانفصال
الاكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب
قوله للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح قيل يترجح
الاول فى ضربه اياه بكونه فاعلا فى الاصل وفى اعطيته اياه بكونه
فاعلا فى المعنى قلت الاحتراز عن التقديم بلا مرجح فى بادى
الراى والترجيح كما ذكر محوج الى ضرب من التأويل قوله
وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكم الاتصال ليعلم انه
حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن العرب مع
كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هى شئ قاسوه
ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضوعها واستجاز
المبرد ومذهب النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا
قال الرضى الاولى فى ثانى مفعولى باب اعطيت الاتصال وفى ثانى
مفعولى علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض اشارة الى جهتى
اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح وثانيهما
الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية حقيقة
والمفعولية تشبيهية قوله والاكثر لولا انت انه لم يقل لولا انت

وعسيت الى اخرهما فيكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب السعي اليها معا
ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرهما
لعدم خوف لالتباس المقصود بغيره **قوله** لكنه غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في
التعريف لكان اولى وفي تغيره موقع قوة لكمال الموافقة اهام
خروج ضمير المتكلم عن الحكم **قوله** الى ان لولا في هذا المقام حرف
جر لانه جعله في حكم حرف الجر ونحوه لا عليه فانه في معنى اللام التعليلية
كان قولك لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك **قوله** فهذا
ايضا الاخفش يتصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى
لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متاخرا لان التاويل في المتاخر
تاويل عند الحاجة **قوله** ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدا
مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون
الى اخره وقوله ومختار في ليت اه وقوله وعكسها لعل جمل
معطوفات على الحال وقوله ومخير مستثنى من التخيير
وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باخوات ان ما عدا ليت
ولعل **قوله** لتقي اخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي
اخت الجر وهي كسرة تكون في اخر الكلمة لا مطلق الكسرة
ولذا لم يتحاش عن كسر نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب
ان يصان عن اخت الكسرة الجر لانها لكونها على حرف واحد

ليس

ليس كسرتها اخت الجر ومن هنا ظهر انه لو قال لتقي الماضي
عن الكسرة لكان اتم وان ذكر الآخر مما لا يحتاج اليه **قوله** ولهذا سميت
نون الوقاية اي نون هي بسبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل
قوله بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج
ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة
الاعراب بعد الياء المتاخر عنه **قوله** وبخلاف كسرة لم يكن الذين
كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه
وبين قبل الياء وانه يقوى مماثلتها للجر فالاولى الاعراض عنه
والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء
الساكنين **قوله** وليت لا تخير في ليت ولعل لانه عبارة
عن مساوات الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار
ان ليت ولعل مستثنيان عنها **قوله** تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما وحمل لعل على اخواتها **قوله** ويتوسط بين المبتدا و
الخبر فيه تجريد او تاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا تقع بينهما فصل
قوله قبل العوامل اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر
توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدا وخبرا
لكن لا يصح التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان المبتدا
والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما
بمفهوميهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل

رايت هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق
وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة
بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع
بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز
قوله مطابقا للمبتدا، ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كي يكون
في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما استعمل فصلا
على تقدير كون المرفوعات مبتداء فمن تمسك به في دعوى انه
قد يطابق الخبر فقد سها قوله ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف
فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف او لكونه على صيغة
ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا وبعد
كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع
يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مستمرا كما بين الجمع
وامرا متفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده قوله وسمي
هذا الموضوع فصلا الاولى سمي صيغة هذا المرفوع فصلا وكان
الشارح تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط ليفصل
اشار الى ان قوله ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى
فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها ان لام كي ومعناها سببية
ما قبلها لما بعدها والسبب الفصل بين كون خبر المبتداء نعتا
وخبرا التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج اليه

فيها

فيها اذا كان المبتدا على اصله وهو التعريف وما لم يحتاج الى
الفصل فيما هو الاصل من المبتدا الحمل النكرة حمل عليه ما احتيج
اليه من المبتداء النكرة فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل
قوله او افعل من كذا وفعلا مضارعا عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى
ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تاكيدا كما
في انه هو اضحك وابكى وزيف بان التاكيد الظاهر بالضمير لم يعهد
ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله اقتصر على مثال افعل
من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل
كل الاستغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى قوله
وبعض العرب يجعله مبتداء اي يستعمله بحيث يحكم النحاة
بكونه مبتداء لو كان معنى الجعل مبتداء الحكم بكونه مبتداء احتاج
الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله في الاستعمال
من افراد المبتداء فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شيء
متصفا بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء
قوله وح الرفع متعين ولم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه
بما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية والفعلية
ايضا يشترط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو
فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع
متقدما من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون

هناك معنا آخر فهو اخرج في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد
ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى التقدم
وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو مع هذا التركيب
فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية
البعد وان سماه بعض الناس وجها وجيها قوله وذلك
يجب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل
الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه
مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به
عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله
قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل فذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين
ضمير الشان والجملة بتمييز للضمير او جملة معترضة قوله قبل الجملة اي
قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده لحصة
منه فيندفع ان ردا على من قال وضع الظاهر موضع المضمر لان
تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان من مكان التقدير
ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر احسن التدبر واحضر
قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه
انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون العمدة
فيها مؤنثا فمجرد قياس خال عن السماع كما حققه الرضي قوله
والظ ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بين

الموصوف

الموصوف والصفة اعني قوله تفسيره اه قوله فانه لا دخل للتسمية
في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها
وعلة لثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه
وايضا يلزم الاستدراك قوله اه فيه بحث لانه قاعدة اخرى مبنية
لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير
العلم انه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير
حاجة الى تفسيره الى مفسر ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار
انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده
خبرا حرفا لا تفسيرا للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان
المتعين في المقام وذكر على الابهام فقرر دونه خرط القتاد
قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة
بقولنا الشان هو زيد قايم لما رأى ان توجيهه السابق لقوله بعيدا
ابدة يتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا
القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد
بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب
مصنوع مستغنى عنه لمجرد هو زيد قايم فلا مبالاة بانتقاض
القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى
عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل قوله
فان كان عامله معنويا لم يأت بحق التفصيل وحقه ان يقال

ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان
مرفوعا يكون مستترا والا فبارزا قوله فانه لا يجوز اصلا
لكونه عمدة بدون عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدا
مع كونه عمدة يحذف قوله ومثاله اى مثال الحذف الضعيف
ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة ان
لا تدخل على كلم المجازات كتب فى الحاشية الكنيسة معبد
النصارى الجاذر جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية قوله
فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل
عليه لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقا
واضحا قوله مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه
بحث لان ان المفتوحة كمدزنة وان المكسورة كفر تامل قوله وهى ذا
اى اسماء الاشارة ذا حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع
فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل هو المجموع
من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيصة لكان لتوجيهه الفضيلة
وقيل خبر هى محذوف اى هى خمسة قوله ان هذان لساحران على
احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم وثالثها ان ضمير الشان
محذوف هكذا نقل عنه فى الحاشية ويرد الوجه الثانى لام الابتداء
لا يدخل على خبر المبتدا والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف
قوله وته وذه بقلب الالف والياء اى الالف من ذا والياء من ذى

فالاظهر

فالاظهر او الياء قوله بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف
بالهاء والياء امعا قوله ولا يثنى من لفظه اى لا يورد على صورة
المثنى والا فلا تثنية فى المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين
ولو كان مثنى لم يكن فى مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد
التنكير قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف
المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس اولى بالى حرف جر ولا
يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا تظن انها
تكتب بالياء فى اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس
فى الحقيقة منها يعنى من فوايد كلمة لحوق التنبيه على انها ليست
فى الحقيقة منه على ما توهمه شدة الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة
ولم يقل وتتصل بها لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا
مع انه بكلمة انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء
قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر
موقع ضمير افعل يفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل
مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا
وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك
انت بسكون التاء ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال
لا يكون فى التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف فى
ذاك حرفا قوله وهى اى حروف الخطاب خمسة تانيث خمسة

لتذكير مميزها وهي حرف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تأنيثه
مبهما وقال وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب الا انه
راعى المناسبة بقوله في خمسة **قوله** مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في
خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون
المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة
وعشرين **قوله** وانما قلنا من انواع آه يعني يرتقي ما يتصل به
حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة
سبعة **قوله** وذلك للبعيد وذاك للمتوسط ولا يستعمل الكاف
الا للمتوسط او البعيد واللام للتنصيص على البعد **قوله** ولما رأى المص
آه ونحن نقول نبه على ان حكمه هذا مستند الى تتبعه ومشاهدته
الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب **قوله**
ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك بعده ان كلمة
ذلك ههنا مشار اليه متوسط يستحق ذلك **قوله** على تشبيه بالمكان
سواء ذلك الغير زمانا نحو هنالك الولاية لله الحق او غيره وقوله
واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان
بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة
في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعملت
في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظروفا والمستعمل
في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظروفا **قوله** او لا يصير جزء

تاما

تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة ينبغي تفسير الكلام على القولين في الافعال
الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وما
عداها فيما التزم بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن
الاحوال فالمنصوب بعدها احوال فعدم ما هو الراجح في البيان الا
انه جعل المنصوب ههنا تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق
بما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير
ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول
واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ والخبر
او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول والصلة
تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة
اللاحق ربما لا الا ماخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه
ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام
بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى
ههنا ما لا يكون جزءا الا بصلة ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط الاسماء الشرطية
نحو من يضرب اضرب به وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من
في قولنا من يضرب مفعول يضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت
ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاح والا لزم نقض الحد
بمن الشرطية فقد سها سهوا بينا **قوله** وذكر العايد مع انه ماخوذ

فى مفهوم الصلة اه لايخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما
لايتم جزء لغوا لدخوله فى مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة
يعنى ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد
ان التعريف غير مانع قوله عنهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم
جزء الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا
الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر قوله او ما فى معناها
لا حاجة الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما
مركبان تامان خبريان قوله والعايد ضمير لا غير ضمير لم يفرق الكم
فى التسهيل بين العايد الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد
بالضمير اعم منه وما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول اى اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما
وكذا اسم المفعول يريد ان صلة من بين الجمل هذه الجملة فالتعرض
لها ليس لانها لم تدخل فى تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما
عداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهى اسم الفاعل
مع فاعله او اسم مفعول مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام
فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة
مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة
على الحدوث لا تتاولان لان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة قوله
وهى اى الموصولات بمعنى المرجع ماخوذ من السياق قوله واى المضاف

الموصوفة

الى موصوفة لفظا وتقديرا بمعنى الذى وفرعيه وكذا قوله واية بمعنى التى
يريد به وفرعيه قوله المنسوب الى بنى طى قلبت فى النسبة احدى الياءين
الفا واخرى همزة تحرزا من اجتماع اليا آت قوله وذا بعد ما جوز
الكوفيون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية
كانت اولا ولم يجوز البصريون الا فى ذا بشرط كونه بعد ما او من
الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما فى قوله تعالى من ذى الذى
يقرض الله قرضا حسنا اى من الذى فان ذا زائدة اذ بعده موصول
قوله والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه
لخفاء موصوليتها والضمير احد دلايل موصوليتها قوله الا اذا كان
فاعلا يعنى التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف
لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد
ضعيف والاوجه ان الحذف فيه اكثر فلذا اخصه وحذف المرفوع
اذا كان مبتدا ايجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا و
ان يكون بعد اى او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء
اله وفى الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور
بشرط ان يجره لحرف جر متعين بطلبه الصلة او باضافة صفة
ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه قوله باب
الاخبار بالذى تقييد الاخبارية لانه اول ما يعرفه المتعلم من الموصولات
ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار فى كل من الموصولات

فنقول من ضربته زيد وما فعلته خبر وقوله او ما يقوم مقامه
يريد به الالف واللام وح المراد بالذى الذى وفروعه اذ قد يلزم
ان يخبر باللذان مثلا وكك ان تدرج في قوله او ما يقوم مقامه
وقوله فيما تعلم ماض التعلم لا مضارع العلم فاعرفه قوله بعد بيانهم
طريقة الاخبار يشعر بان تمرين المتكلم كان بعد تعليمهم طريقة
الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل
التعليم فتذكر فيه مسئلة تصدير الذى ووضع الضمير موضع
المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل النحوية وليس
من مواضعاتهم في هذا الباب تامل قوله اى باستعانة الذى
او بما يعبر عنه بالذى غالبا وصحة الاخبار قوله صدرته هذا يشعر بان يكون
من مواضع وجوب تقديم المبتدا ان يكون موصولا ولم يذكر في موضعه
في شىء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التقدير عملا بما هو الاصل في باب
المبتدا قوله اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذى يريد ان التعبير بالمخبر عنه
باعتبار ما يؤل وكك ان يريد بكلمة عن التعليل اى المخبر عنه عن جهته
وسببه قوله واخرته اى المخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى
الضمير والظ اعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها يشعر كلامه بان لك في الاخبار
عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل والمفعول فتقول الضاربه
انا زيدا وتقول المضروب لى زيد وبينه بالتعليل على ما صرح به الشارح

من شروط

من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه ليس من دابه تعليل
المسايل قوله كالسين وسوف وحرف النفى فيه بحث لان السين
تفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل تفيد ذلك وصيغة الماضى تفيد
التقديم فاذا لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام تفوت الزمان
الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين او سوف
فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل
المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم يقم زيد اللاقايم زيد
فان قلت ينبغى ان يصح الاخبار عن زيد في زيد قايم بالالف
واللام فتقول القايم زيد قلت القايم الذى جزء الجملة الاولى مفرد والذى
في القايم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر قوله
ووضع عايد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع الضمير
موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل
عليك استفتاح جميع ما ذكره قوله وفي ضربت ان قبل الوضع الانفع
في الضمير المبهم قوله المصدر العامل الاحضر الآ وفي العامل قوله والحال الاولى
على يجب تنكيره فاعرفه بذلك تمييزا قوله وما الاسمية تحقيق
لما الموصولة وبيان انه ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكر
في اخواته فليس بيان لما ليس بموصول في بابه تقريبا كما ظن ونبه
بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمى والحرفى
ايضا ولما انجر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات

استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فقال عند اسم الفعل
في باب اسماء الافعال **قوله** فانها اما كافة نحو انما زيد قائم اه فانها
قد تكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا **قوله** استفهامية باقية على معنى
الاستفهام او مستعارة لمعنى من معاني تناسب الاستفهام كالتحقير
والتعظيم والتعجب والانكار وتحذف الفها مع حرف الجر والمضاف
اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل **قوله** ربما تكره النفوس قيل جاز ان
تكون ما كافة قال المص ان النكرة اختار وكونها موصوفة لئلا
يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر
وذلك قليل الا بشرط فقدهما هنا والاولى ان يقال ان النكرة اختاروه
لاستغنائه عن تكلف من حذف المبتدأ وتضمين نكرة ما يستدعي
كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها للتبعيض والمبتدأ ومنه
البيان بعد كلمة ما وقوله فرجة جملة فعلية حالية متعلقة بالامر
ومن جعلها صفة الامر بناء على انه نكرة تكلف ما لا يعنيه **قوله** تامة
قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله
بمعنى شيء صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب
ابي علي دون سيبويه ولك ان تجعله بيانا لمعاني ما سوى الموصولة
وتحصل الفائدة السابقة ضمنا **قوله** وصفة نحو اضربه ضربا ما
اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان
التوصيف بما اما للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية

ويتفاوت

ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المص كون ما صفة
اسمية لا حرفية كما زعم البعض **قوله** ومن لم يقل ومن الاسمية احتراز
عن الحرفية الزائدة لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصرية **قوله**
الا في التام رد على ابي علي حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي
لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام ان من في وجوهها لذوي العلم
ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم
لما ظ فنقول ما زيد في السؤال عن صفته وللمجهول ماهية وحقيقة
ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل ما هوية نسبت الى لفظ ما
والهمزة تزاد في ثنائي مقصور اريد به نفسه فيقال لفظ ماء
ولاء قلبت الهمزة هاء او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير
جعل الكلمتين ككلمة كذا في الرضي **قوله** والموصوفة نحو يا ايها الرجل
خص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة
موصوفة **قوله** وهي معربة بالاتفاق وحدها نص المص بقوله
على رد اعراب اللذان وذو الطائية وقد ضيع الشارح ما قصده
بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم **قوله** الا حذف صدر صلتها
وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فتبنى على الضم وسيبويه
يجيز اعرابها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب **قوله** فمن
قرأ بالضم اي عند بعض من قرأ بالضم فان منهم من جعله
استفهاميا وجعل الجملة صفة لشيعة بتقدير مقول فيهم ايهم اشد

قوله وفي ماذا صنعت وجهان فالاول ان ما موصولة ولا زائدة الا بعد ما
ومن الاستفهام يبنى والاولى وفيما ذا هو ومن ذا هو حذف منك
الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما
فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون زائدة
وان يكون اسم اشارة كما فى قوله تعالى امن هذا الذى فان ها ء
التنبيه لا يدخل الا على اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين
فيما ذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبنى على الاحتمال
وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم بزيادته فان قلت فما وجه رفع الخبر
قلت جعل صنعت خبرا لحذف العائد الى المبتدا وان كان قليلا
وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن مثل ماذا كان فان الرفع
فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا بمعنى المرفوع ولك
ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اى اسم كان اللفظ اى اسماء
كان يقال كان هذه تحتمل التمام والنقصان والصيرورة
والزيادة ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال
ان لا يكون لها اعراب كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل
بالابتداء فهو مبتدا فاعله سد مسد الخبر كما فى قولنا اقائم زيد
وهذا هو الذى اختاره المصنف فى ايضاح المفصل وان فاته
بيان المبتدا فى هذا الكتاب وقيل هى مصادر منصوبة
بافعال محذوفة وينافى تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل

رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر ولما هو بمعنى المتعدى
كما ان هيهات مثال لما هو بمعنى الماضى او اللازم ولما هو
اسم فعل او غير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل فى
معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويدا اما تصغير مخفف
الارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق
عدى الى المفعول به لتضمين معنى الامهال او جعل بمعناه
قوله الفيح فى الحاشية الفيح الخالص فى القاموس الفيح بالضم الخالص
من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق من الثلاثى يعنى من الثلاثى
صفة الامر بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان
يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى كائنا من الثلاثى ولا يخفى
ان كون الشئ قياسا لا يقتضى ان يجئ من كل لفظ فى كلام
العرب بل يقتضى ان لا يجب التوقف فى اخذه على السماع فلك
ان تأخذ فعال من كل فعل وان لم تسمعه من العرب فيكون
فعال قياسا يقتضى ان يصح لك ان تأخذ قوام من قام
وان لم يجئ فلا ينافى كونه قياسا عدم سماع قوام بمعنى قم
على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناءه وكون بناءه
على الكسر قياسا لا غير متوقفين على السماع فافهم قوله الا نادرا
هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اى تلاعبوا
ايها الصبيان بالوعرة وهى لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية

صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية
لا تتغير فلو كان صوتين لقيل قرقار وعار عار وفيه ان معناه
امر لحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان في مقام اللعب
بهذه اللعبة واعلم ان قوله في تعقبوا علا انه لم يأت الا نادرا معناه
ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من الرباعي الا نادرا الا ان فعال
بمعنى الامر لم يأت الا نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يأت من
الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى **قوله**
ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان منصفه
ان جميع اوزان فعال امرا وصفة او مصدرا او علما مؤنثا
فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها وتجوز عند النحاة
جعلها منصرفة وهذا مما لم دليل على تردد هم في كونها مؤنثة
قوله وحال كونه صفة لمؤنث لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها
يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء اسما على نحو
يا فساق واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار
على جنس بالغلبة كحب وللمنية وهي في الاصل لكل ما يحيد الى تحدث
ثم اختصت بالغلبة لجنس المنايا والضرب الثاني ما بقي
على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافية **قوله** كيف والاصل في كل
معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه يرد
عليه ان ثلاث عدل عن ثلاثة ثلثة وثلثة ثلثة ليست بتمامها

اسما بل

اسما بل لفظا مركبا من اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية
الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التام
منه اصله **قوله** علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغنى
عن التقييد به بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل
العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبني اي مختلف فيه والا
لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما
كما عرفت في باب التنازع **قوله** وقوله مؤنثا صفة علما ذكره
للتنبيه عليه فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا
سمي به مذكر فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان
الزائد على الثلثة لا يخرج بتسميته مذكر عن التانيث بل ان
الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا جعل علما للمذكر ولا
يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتفي بذهاب
اذا جعل علما للمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال
المراد بكونه علما في الاصل وضعه من غير نقل عن غير العلم
وح يتم كلام الشارح ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز
فتامل **قوله** كقطام وغلاب هما علم امراة **قوله** فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها
بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المص معرب في تميم معرب
في تميم كلهم الا ما اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم

قوله وجه الاكثر بين ان الرا حرف هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي
واوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه آخر وهو ان الامالة
في ذات الرا مستحسنة والمصحح له كسرها فالتزم قوله اعلم
ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب
قوله اما لزجر او دعا او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله
على الشرب او اناخة كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله
لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب
قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها
من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانه اسم
لا صوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء
وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت في بين القسمين
فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد غاق فيصير القسمان قسما
واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت اخطاره
بذاته اما ليحكم عليه محضا او ليطلب منه ما هو الغرض من
صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت
وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء
يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا
اسماء حكمية ولذا عد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني
لانه لا يلزم من عدم انقسام الى قسمين بهذا الاعتبار

ان لا يكون

ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها
بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق
ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل
المراد به بنفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان
بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات
يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به
صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثلا الاولى ان لا يجعل
ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل
التعليل للتمثيل ليشمل دواعي اخرى للتصويت به من
قضاء تعجب او تسكين لوجع او تخفيف تحسر فيشمل
القسم الاول ايضا بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم
واما ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على
ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قيل ذلك لانه لما كان
هذان القسمان اه قائله الفاضل الهندي وكانه اراد ان
المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم فان الصوت يلقى
الى البهيمة وكما في حكاية الصوت فانه لاسماع الغير ذلك
الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه لتفهيم الغير لا محالة
وما لم يتعلق بالغير كون للمتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع
من غير نظر الى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير فاذا لم يكن

مطلب مركبات

ما هو اقرب الى الغرض معربا فيما هو ابعد منه بطريق الاولى
ان لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب لا يوجب ولوية
الحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث
لا يكون ملحقة بالاسماء المبنية ايضا **قوله** المركبات اى المركبات
المعدودة من المبنيات يشعر عبارته هذه بانه جعل اللام
للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصح التعريف لتوقفها على
صحة الحمل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم
تعريفا لمحذوف اى المركب كل اسم لا يلايم جعل التعريف في
اخواته للمذكورات على ما هو ظاهر كلام المص وبيان ان رح
وجعل اللام للجنس فيبطله الجمعية لا يلايم جعل نظايرها معهودات
فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على
الاجناس لا المعهودات **قوله** كل اسم صرح بجنس المركب
ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا على تعينه بالقرينة كما
في اخواته لان القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه في قسم الاسم
والمركب المحدود هنا اعم من الاسم المبني الا ترى ان بعلبك
معرب وبهذا سقط ما ذكره الرضي مع انه ساقط في
نفسه من ان قوله اسم غير محتاج اليه كما في ساير الحدود
المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان ايهام قولنا كل ما هو
من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعوا الى التصريح

بقوله

بقوله كل اسم فتأمل بقي انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة
من المبنيات الآن يراد بالمعدودة من المبني اعم من المعدود بنفسه
او بجزئه فافهم **قوله** من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين
او ما وجد من هذه الاقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو
بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل نحو بخت نصر فانه
مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن وصر
عند ضم اسم نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس
ونصر ماضي التفعيل **قوله** ليس بينهما نسبة اصلا في الحال ولا قبل
التركيب رد لبيان الرضي حيث قال اى ليس بينهما نسبة
قبل العلمية ووجه الرد انه عدول عن عموم العبارة بلا داع
لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء
النسبة في الحال فلا حاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل العلمية
فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف
نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله
خمسة عشر **قوله** ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد نحو خمسة عشر
اراد بنحو خمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثاني منه
معنى حرف عطف كان او حرف جر كما في بيت بيت فالاولى
ان يقول في التعليل لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال بتعيين النسبة

على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا معسر على ما
يستفاد من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف ولكن يراد
ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين النسبة على وجه
يخرج منها هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة في شيء
نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي لا نسبة
اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو
تأبط شرا وعبد الله والنجم ويزيد ليس على وجه يخرج
نحو خمسة عشر **قوله** والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة
مفهومة اه يرد عليه انه لو كان صيغة خمسة عشر موضوعة
لبيان معنى العطف فالنسبة مفهومة في ظاهر الهيئة
والا فلا يفهم النسبة اصلا لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها
فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل
وجه وجيه والجواب ان صيغة خمسة عشر لا تدل على النسبة
بين خمسة عشر بل بين عشر وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم
من ذلك نسبة بين خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر
كبعلبك مركب من خمسة عشر تركيب الحروف لتحصيل
الاسم ان الفرق بينهما ان خمسة عشر منسوب معنى خمسة وعشر
فبهذا الاعتبار جعل متضمنا لمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه
المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي

افاده التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني
بلا تسامح فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور
فان الحق بعد ظهوره كالظهور احق من غيره وان كان
ثابتا على صفحات السنين والمشهور **قوله** وانما اورد مثالين
ليعلم ان البناء انه لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين
صح بنيته على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه
بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا
نحو بيت بيت فالاولى ان يقال اورد مثالين احدهما
لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر لتضمنه في اصله **قوله**
وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اه حاصل الجواب ان المراد
بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال او
في الاصل فحادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد
الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه
موجود في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود
في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي
لا على الحادي اذ المعنى على ذات لها الواحد والعشرة وفي كلام
الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد
تنقيحه واختصاره ما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف
الثاني لفظا على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد

وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه
فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد
لا يستحق لتنهاك بنا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول
المعطوف عليه ظاهرا هذه عبارته قوله فالاعراب الثاني
فيه مسامحة والمعنى اجري الاعراب على الثاني والا فالمعرب
بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني
وقول الشارح وان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد
للحكم ليوافق ما هو الاشهر والاول والا فقد نقل الرضي جواز
اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة
المص في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاول وان
كان قابلا للاعراب مطلقا فقوله ان لم يكن مبنيا قبل الاعراب
التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله
في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في افصح اللغات تكلف في عبارة المص تكثير
للفائدة والا فالواضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول
واعراب الثاني على غيره لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف
الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييد
الاعراب الثاني لا تمثيلا فحسب قوله جمع كناية وهي في اللغة
والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية

تكلم

تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء ويريد غيره او بلفظ كلاذي
جانب حقيقة ومجازا قوله ولا طائل ما يكنى به اذ كثير منه معرب كهن
كنى به عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة
وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما قوله
ولا طائل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض
منهم وكان السهو من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات
يعني انه ما وجه الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونه
موضوعة وضع الحروف اي وضعت ثنائية وسمي هذا الاسم
اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلف
من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي للاستفهام و
ينصب ما بعده تمييزا وللخبر وتخفض ما بعده كرب وقد
يرفع تقول كم رجل كريم اتا، وقد يلوح من كلامه وجه آخر
لبناء الاستفهامية والآخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع
عطف على نحو فانه يجي بمعنى كيت وكيت ايضا في القاموس
كيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما هاء
في الاصل هذا وتفصيله انهما في الاصل كية وذية على وزن
المرة حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت

ومن العرب من يستعملها على الاصل والوقف عليهما ح بالهاء
ولا يكون الا مفتوحين كذا في الرضي وبين جواز بنائهما على
الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف قوله وانما
بنيا لان كل واحد منهما الكلمة اه لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير
من شيء من قسمي المبني لان مشابه مبني الاصل ولا مما وقع
غير مركب وله نظائر يرد عليك واحدا بعد واحد فلا تغفل
قوله فمرتبة في البناء منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب
والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة
فصار لانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المص ببنائه قوله
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت
جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من
الطرفين في كونه ظرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم
فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه
اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان السائل في الاغلب لا يعرف القلة
والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب
مميز كم الاستفهامية لانه جعل كم الخبرية كالطرفين دفعا
للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما
لالتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا ولم يعكس
لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام

فرع الخبر

فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط قوله
لكن يجوز الزمخشري ان يكون كم هذا رد لقول الرضي ولا دل على جوازه
كتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية
ومما يرده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية
المجرورة بحرف الجر حملا على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت
والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب
اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن
مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق هذا وبهذا عرفت
وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير
استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما
قوله والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره
الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل
لانه تطويل المسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء
التكثير وكون رب لانشاء التقليل لم يخرجان كلاما فيه احدهما
عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله
متعلق الحكم الخبري قوله لو قال وكلمتا هما اه نعم ما فعل اذ في تذكير
كلاهما تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تاويله
تاويلها بالكلمة فحكم كم الاستفهامية في تاويلها كلمة كم الاستفهامية
والظاهر فيه التذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذين النوعين

كما ترى ولو قيل بالتاويل فالمعنى كل واحد من اللفظين او الاسمين
قوله اى كل واحد منهما اشارة الى وجه افراد الخبر ومن وجوهه ان كلا
مفرد اللفظ ومنها وجه لطيف قد خفى للطفه وهو انه تنبيه
ان كليهما واحد بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما ليتخلف
اعتبار التعدد ولئلا يتوهم تخصيص اعتبار الاعراب باحد
باعتبارى كم قوله وكل ما بعده فعلا او شبهه تنبيه على ان المراد
بالفعل ما يعم وشبهه ليشمل كم يوما انت سائر وكم رجلا انت
ضارب قوله او متعلق ضميره الصحيحة غير مشتغل عنه
فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق وفى بعضها بضميره فهو
قاصر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل
عن الشىء يتبادر منه الصالح للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال
بغيره فليس جاءك فى كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلهذا
اعترض الرضى على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه
ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير
المشتغل عن الشىء ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم
اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى
المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده فعل مشتغل
قوله وعلى لا يكون الا بحسب المميز اشارة الى دفع ما اعترض
به الرضى انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب

اقتضاه

اقتضاء فعل بعده فانه يقتضى منصوبات كثيرة وليس
نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم
يوما ليس الا بالظرفية وما لك اقتضائه التمييز قوله نحو
كم رجلا ضربت فى المفعول به قال الرضى وليس بمعروف انتصابها
الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك
او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو ظننت مالك قوله والا جعله
الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذ اجاز الفاضل
الهندى جعله داخلا فى قوله والا فمرفوع اى يجوز رفعه
وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب ويرده ما ذكره الرضى
ان كم رجلا ضربته يجوز رفعه لكنه ضعيف قوله وكلما قبله
لم يقل وكل ما له مضاف او حرف جر مع انه اخصر واوضح
لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليهما مع اقتضائها
صدر الكلام قوله نحو من ابوك نظير للامثال وينتقض بتلك
القاعدة بكم رجلا يحبك فانه يتعين كم ههنا للخبرية
لان النكرة لا تكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا
مثل من ابوك ومررت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله
فكم ههنا منصوب المحل اولا ههنا ذكره الرضى وهو غير
مرضى لان المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهى الثانية

عن الخبر **قوله** اى مثل كم فى باقى الوجوه الاربعة جعل الشارح اليه بكذلك **قوله** فكلمها بعده ولك ان تجعل المشار اليه حتى قوله ولها صدر الكلام الى هنا ولما لم تجر الوجوه الاربعة فى كلى اسم الاستفهام والشرط اول الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه فى جميع الاسماء وجعل غيره الشارح ويلاسفى ضمن التشبيه فقال معنى قوله وكذلك ان مثل كم فى بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى انه فى قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط خرازة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام **قوله** واذا كانتا شرطيتين فكذلك تأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتداء فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط وهذا ظاهر بيان المصنف فافهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتداء لا خبر له **قوله** وفى بعضها وفى مثل تمييز كم عمة ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز **قوله** اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظ فان قلت فليكن الاوجه الثلثة فى تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز

فى بعض

فى بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه ح اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة **قوله** فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك وكم ضربت لسابقة تأخر الفرع عن الاصل ففى هذا التوجيه مع التحمل فى التمييز فى بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل تمييز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذى سبق انفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظير الحذف لهذا المميز وتبيينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف المصدر كما فى كم ضربت او المقدر كما فى كم مالك فتأمل **قوله** فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعنى حذفه لان الكلام يغنى عنه ههنا فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذفه ازالة الايهام كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة **قوله** ما اى ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله الظروف ولك ان تبعته على عمومه اشارة الى ان من الظروف فى باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما فيما عوض عن المضاف اليه شئ فانه ح لانه لا قطع فيدخل فى الظروف ما اجرى مجراه

قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام
في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام
فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف
صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه
عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد
لانه لوجود العوض كانه مذكورا والغاية العوض قوله وشبههما بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور
الاضافة المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان للاحتياج
فيه معارضا وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم
ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي
هو في الحقيقة مضمون الجملة وحالها قوله من الظروف المسموع
قطعها عن الاضافة وهي على ما ضبط الرضي مع ما ذكره امام واسفل
ودون واول ومن عل ومن علو علو وزن من قبيل دون ما هو
مضموم الاول وقوله ولا يقاس عليها ما بمعناها يريد فضلا عن
ليس بمعناها قوله فساغ اي سهل مدخله كذا في القاموس قوله
الكاد اغص من باب علم وفتح على ما في القاموس قوله لتشبهها
بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا يجب
ان يقال لان حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق بين ان يقال جاء
زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة عن هذا

الوجه

الوجه اعجب وليت شعري انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات
في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغير قوله ومنها اذا الحكم ببناء
اذا الاستدلال بمعنى غيرها مما شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها
على ما يشاهد بناؤها بما يشاركها في موجب البناء كالخلاف
متى واين وانى وكيف فان عدم التنوين فيها شاهد البناء
والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا
هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي
رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل في اذا بانه
اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد لمعنى
الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء قوله وفيها اي في
اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون الجملة على اخرى لكن
فرق بين تضمين اذا وسائر اسماء الشرط من متى و
نظائرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط ولا عراقة
لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى
واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله تعالى والذين اذا اصابهم
البغي هم ينتصرون وقد تجي جملتها الشرطية اسمية على
سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الرأس
انكب وما تعمل في المضارع الواقع بعدها والمص اشار
الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامله

قوله ولذلك اى ولكون معنى الشرط فيها اولى ان يراد بقوله ولذلك
ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى
الشرط قوله اختير بعدها الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها
والذى يستفاد من الرضى ان يجئ الاسم بعدها شاذ كما نبهنا
عليه قوله من مجيئه فجاءة بالضم والمد يعنى من ضرب سمع ومنع
وانما قيدنا الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كضربة مصدر
فجاءة من المدين بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم
المبتدا غلبة وقوعه بعدها بعدا بعيد وقيل لزوم المبتدا
فى غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله زمان ووقوع السبع
او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا
ظرفية وقد سبق انه قال الرضى انا لم اعثر على اذا مجردة عن
معنى الظرفية ولا ينبغى ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها
ظرفية لا يصح فى المقام لانها عدت من الظروف المبنية فلابد له
من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتدا عند
الجمهور قوله وقد تجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة
الماضى لكونه من اخبار من عنده المستقبل كالماضى فتامل
وايضا يمكن منع كونه فى الاية للمستقبل لجواز ان يكون
لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون زمان الاغلال

فى اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله
وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم فى الرضى
والاغلب تجئ اذ فى جواب بينا ولا تجئ بعد اذ المفاجاة
الا الفعل الماضى وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد تجئ
اذ للمفاجاة فى غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت
واقفا اذ جاء لى عمرو وفى اللباب وبها اى اذ واذا معا تاتى
للمفاجاة وتخصيص الاول بالفعلية والثانية بالاسمية
ايقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية قوله اى حال كونهما
للاستفهام وشرط جعل الاستفهام حالا منهما مسامحة
بتقدير ذا الاستفهام لان الاستفهام معناهما والاظهر
ان المص جعله ظرفا يدل عليه ومتى للزمان فيهما قوله
وقد جاء انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى قال
الرضى تجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون وتجئ بمعنى متى
واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا تجئ بمعنى
متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان
تجئ كسرهما كفتحهما وليس كذلك قال الرضى وكسر همزته
لغة بنى سليم وقال الاندلسى وكسر نونه لغة هذيل
واختلف فى اصله فقيل اين زيد فيه ما وادغم الياء فى الياء

والیه جری اهل اللغة حیث ذکروه فی باب النون وقیل
اصله ای اضیف الی ان حذف منه الیاء والهمزة وادغم الیاء فی
الیاء وقیل اصله ای ان حذف الهمزة وزیف الرضی بانه لم یجئ
الان خالیا عن اللام ولم یجئ ای مضافا الی المفرد المعرفة
وزیف الاول بان این للمکان وایان للزمان **قوله** بمعنی اول المدة
بمعنی مذ ومنذ اول المدة وانما تخصص باول مدة
زمان الفعل المتقدم علیهما بقرینة سبق ذلک الفعل
فالمراد انه ینبغی ان یقال بمعنی اول زمان الفعل المتقدم
ولا یخفی تفسیر قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل
المتقدم لانه لیس مراد المص **قوله** ای اول زمان عدم رؤیته
الضمیر کضمیر رؤیته ولیس فاعلا فلا یتجه ان الظاهر اول زمان
عدم رؤیته کما یتوهم **قوله** المفرد ای الاسم المفرد لا المثنی
والمجموع لو ارید بالمفرد ما یقابل المثنی والمجموع لم یعلم انه
لا یصح ما رایته مذ ثلثة ایام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنی
بلا شبهة فینبغی ان یراد بالمفرد الواحد کما فی قوله فیما سیاتی
وتقول فی المفرد من المتعدد ای یقع بعدهما الزمان الواحد
المعتبر وحدته الغیر المقصود تعدده **قوله** او حکما نحو ما رایته
مذ الیومان اللذان صاحبنا فیهما دفع لما یفهم من کلام
الوضی انه لا یختص ما یلیهما بالمفرد بل قد یکون المثنی بتاویل

ولا یحتاج فی رفعه الی ان اللام للعهد او عوض عن المضاف الیه ای مدة ذلک الفعل سح

المفرد

المفرد بما هو اعم من المفرد حقیقة او حکما وقد اخذ هذا التاویل
من تقییده لمجیء المثنی بقوله اذا لم یکن المقصود عددا ولم یتصرف
الهندی فی المفرد وجعل المثال المذکور مما لم یلتفت الیه المص
وقوله فما دام لا یلاحظ هذان الیومان امرا واحدا لا یحکم علیهما
باولیة المدة حق الا انه اهمل بیان ملاحظة الیومین امرا واحدا
بل اوهم بیانه انه بمجرد ملاحظة هذین الیومین یصیر امرا
واحدا ولیس کذلک فنقول هذان الیومان لوحظ بعنوان
زمان المصاحبة الا انه جیء بالمثنی لتعیین انه ای زمان المصاحبة
قوله لحصول التعیین المقصود من کونه معرفة الاظهر ان یقول
یوم یقتضی فیه فی قوة یوم الملاقاة **قوله** ای الزمان الذی قصد
بیانه حال کونه ملتبسا بالعدد وجعل الباء فی قوله بالعدد
للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذی یطلب صلة الباء لما
قاله الرضی من انه لو لم یؤول بهذا لکان العبارة فیلیهما
المقصود به العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرینة
جعله مقصودا به والکون مقصودا به شان اللفظ وانما
شان المعنی کونه مقصودا واختار المقصود بالعدد
علی العدد لیشمل المثنی والمجموع والمفرد المقید بالوحدة
نحو ما رایته مذ یوم ومذ یومان ومذ ایام لانها لیست
اعدادا لکنها تفید المقصود بالعدد من تعیین الاحاد **قوله**

قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور
بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة
اخواته ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رايته
مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة و
وان اريد زمان السفر من اوله الى اخره فهو بمعنى جميع المدة
عدم رؤيته جميع زمان سفره قوله او الفعل الاول او الجملة
ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما
توهم عبارته قوله او ان اي ما كتب على صفحة الصورة اراد
ان يجمع عبارته ان مثقلة او مخففة فاول اكن به باشتغاله
فلازم معناها اي ما كتب على صفحة الصورة ولا يخفى انه
لو وجب ان يقرا او ما كتب على صفحة الصورة ولا يشكل
عاقل ان عبارة الكتاب ليس ذلك فالحق انه اما قيل انه
اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف
فانه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف
هو زمان او ساعة او وقتا او يوما او ليلة لو ساعدهما
القرينة فلهذا نكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف
قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا في مثل قولك
مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الفساد الثاني
بجعل مذ بمعنى جميع زمان ما رايته فيه ويرد عليه ايضا

انه يلزم تاخير المبتدا فيما كانا معرفتين فيما رايته مذ يوم
الجمعة ويندفع بما ذكرنا من الجواب والله تعالى اعلم بالصواب
قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا حاجة وجه
للحكم ببنائها بمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن
مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدن بمعنى من عند فهو متضمن
بمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم الجهة لبناء من لدن لانه
يكفي لجهة البناء كون لدن في من لدن على لفظ ما هو مبني
على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه بمعناه لجواز
ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني
لغات لا تحتمل بيانه الكتاب الا سبعة منها ما بقي من
بيان الشارح رح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى
المص في البيان بتقدير الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف
في بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد بان تقييد الدال
بحركات ثلث معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال
ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال
وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح
الش رح الانسب قوله وكلها بمعنى عند لدن بجميع لغاتها
بمعنى من عند ولدن بمعنى عند على ما في الرضي وغيره قوله
ولا يقال المال لدى زيدا ولدن زيد لم يوثر في كلامهم على

مطلب المعرفة والنكرة

بهذا في لدن وانما ذكروه في لديه وعند قوله ولذلك يحذف عنها
ويثبت هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان الحذف
قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة
وتحذف تارة قوله من سحرة بضم السين وسكون الحاء
السحر الاعلى والسحرة قبيل الصبح كذا في القاموس قوله لكونه
مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره
بعد الغايات قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم
لجواز ان يكون ما يرى منصوبا مفتوحا بالبناء لا عوض
جاء مفتوحا ومجيئه مكسورا ومفتوحا ويبعد عن كونه
مقطوعا عن الاضافة لان نظايره لا يكون الا مضموما قوله
المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة اي
بهما معرفتين لانهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان
ولكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما دعته
الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه
اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث
المبني الى هذا المقام قوله بوضع جزئي الوضع الجزئي
ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا
خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي
بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه

بعنوان المشار اليه

بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى
وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني
وضع عام لموضوع له خاص قوله لشيء ملتبس بعينه اي
بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم
لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة
اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء او
نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بنفسه
والباء زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما
وضع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء بنفسه لكن شاع
لشيء نفسه لا امر متعلق به وهو ح يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع
فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين
فلا يبعد ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصر جوابه
قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في
التعريف ولذلك يقال حقيقة التعريف الاشارة الى
ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج به النكرة يبقى
بعد النكرة التي كانت على نكرت بالنداء وهو مما جعله
الرضي عين هذا التعريف فعدل عنه الى ما يحتمل المقام بيانه
ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه تجوز لما انه في حكم النكرة
ويعامل معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها

بحسب المرتبة تبع في ذلك الهندي وليس بذاك فان المبهمات
ما يساوي ذا اللام والمضاف الى احدها معنى منه ما يساوي
المعرف باللام ومنه ما يفوقه **قوله** فالوضع كلي والموضوع له
جزئي متشخص فكان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق
ان الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي
ان يعلم ان الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض
محققي المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المص
جعل معنى قوله لشيء بعينه لافادة شيء بعينه وقال
الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلي يستعمل في جزئي
من جزئياته ويشترط ان لا يستعمل في مفهومه الكلي فمفهومه
الكلي مهجور في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع
بل غرضه والشارح لما راى امكان تطبيق عبارته على ما
هو الحق شرحه بتعليمها لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده
قوله من حيث معلوميته ومعهوديته بينا ورمزه لسابق
كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت
فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل تصوير العلم الشخصي
بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ الله فانه
لم يقع تصوره تعالى لغيره بتشخصه فلا يمكن وضعه ان كان
الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره

حتى

حتى يترتب فائدة الوضع العلمي وهو فهم الشخص بعينه
ويشكل بوضع الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رؤيتهم
وبوضع العلم الشخصي مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره
الى آخره يوما فيوما فلم يتصور رسمي علم الشخص غيره وضع
العلم للمتشخص فانه موضوع له بتشخصاته المتبدل من
اول عمره الى آخره فلا يمكن تصور لخصوصه الذي وضع اللفظ
له بهذا الخصوص **قوله** ما عرف باللام العهدية او الجنسية او
الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة في اللام العهدية والجنسية
والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما
حققناه لك في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية
تقسيم الشيء الى نفسه وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية
في وجه **قوله** والميم ليس من ابهام صيام في امسفر بدل
من اللام فيجب سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام انه
لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر
الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدل منه فلا
يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة من
اللام في قولك الرحمن الصمد الرحيم الى غير ذلك **قوله** ولم يذكره
لرجوعه الى ذي اللام هو مذكور في المتون وكانه لم يكن في متنه
وهناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه

الى ذى اللام على ما فى الهندى ووجه كونه فى الاصل يا ايها الرجل خفى
فالاظهر ما فى الرضى ولم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات
لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة
الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى
كل من الخمسة ولهذا جعل الهندى المرجع للامور الاربعة وهو
وان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عارض عن التكلف فى المعنى
ولان عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا الهندى ولم يسبق
على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زاد المص واورد هذه العبارة
بعده اختل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان
المضاف اذا كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى
من هذا الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم جزاء اذا والشرطية
خبر ان ولو قال المص وما عرف باللام او النداء او الاضافة
لكان اخصر واتم ولا يبعد ان تجعل المضاف مصدرا ميميا
فى معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون فى معنى وما عرف
بالاضافة معنى قوله اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص
من العلم فله معان ثلثة مرتبة فى العلوم قد عرفتها فاحفظها
قوله لانه ان صدر بالاب او الام اه هكذا فى كتب النحو لكن قال
صاحب القاموس ابو العباهية كمراهية لقب ابو اسحق
اسمعيل ابن سويد لا كنية وهم الجوهرى هذا فاحفظ فانه بديع

قوله

قوله واحترز عن المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشئ
واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة
لا تقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله
بوضع واحد للتدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور فى الحد
عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة
فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا
الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات
بقى اصناف وسيصرح به وقد عرفت ان اسم الاشارة
اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف
الى احدها وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف اليه
كما سيصرح به فالاولى ان يقال اراد التنبيه على ترتيب
اصنافها فيما يكون هذا الترتيب وتحتاج الى الترتيب
قوله ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف
من النداء ظاهر الآن تجعل تعريفه لكونه فى الاصل معرفا
باللام قوله لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد
او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره الهندى عن اشكال الرضى
حيث قال تخرج عنه الواحد والاثنان لانهما وان وضعا لكمية
لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين ومحصل الجواب
ان واحد وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة ويخفى

نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام
يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة
فلذا يصح استثناء ايها شئت عنه فنقول جاء العلماء الا واحدا
او اثنين او جماعة فانه في معنى جاءني كل واحد من العلماء وكل
اثنين منهم وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد
الاشياء في معنى كل واحد وكل اثنين منها وكل جماعة منها
فلا اشكال ومما حققه الرضي ان الكمية كلمة نسبة اي الصفة المنسوبة
الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن
معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالفات والآت ودخل
رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلان
ورجلين بارادة ما وضع لكمية الشيء فحسب ورجل ورجلان
وصفا للمبهمين وكميتهما كما ذكره الشارح رح هذا وفي كون
كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ننكر صحة الجواب
عن كم رجلا عندك بقولك العرف او مات الآن يقال هذا
ليس جوابا عن السؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه
وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين
لان ها عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا
بالسؤال عن العدد والا لم يكن المسامحة كما لان ذلك من
التباس الكم الحكمي بكم اللغوي قوله فالاشياء هي المعدودات

واحادها

واحادها كل واحد منها فجعل الاحاد اجزاء المعدودات فيلغو ذكرها
ويكفي ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد
الواحدة القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية
وحدات الاشياء لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب
من العدد اما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب
لان العدد نصف مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم يستثني
من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا
ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصول
اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث
لم تجعل المونث في الواحد والاثنين من الاصول والقداحسن
لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث والف وكذا لم تجعله
فيما فوقها الى العشرة منها لانه تتفرع منها باسقاط علامة
التانيث فثلثة اصل وثلث فرع وقد اشار اليه المص حيث
قال واحد الى عشرة فعد الواحد والعشرة من الاصول لكن
يجب على الشارح رح ان يقول كثلث الى عشرة وحصر الاصول
فيما في عشرة كلمة انما تصح لو لم تجعل لفظ البضع من اسماء
العدد او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي
البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى
التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا

وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوزت
لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون رجلا
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود هذا كلامه قوله
او امتزاجيا كخمسة عشر جعله الرضي من العطف لانه في الاصل
بالعطف والشارح رح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل
لكن الصواب او تضمن ما كان امتزاجيا قوله تقول واحد
واثنان سمي الوحدة واحدا اما لان الواحد بذاته لكي تجعل
الشيء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكثرة والراجح
هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد
اي العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد
فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان وثنتان
التاء في اثنتان للتانيث كما في ثنتان واللام ياء محذوفة
وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في ثنتان بدل من
اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو
كثير قوله احد عشر الاصل وحد على وزن حسن صفة مشبهة من
وحد كحمد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع
وفي احدى كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة
في الاول قياسي كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا
في المنيف او مضافين نحو احدهم واحدهن ولا يستعمل

واحد

واحد وواحدة في المنيف الا قليلا قوله ولما غير الواحد والواحدة
ههنا بدون التركيب اه وللتصريح بقوله احد وعشرون
احدى وعشرون نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد
التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف
على الزائد عليهما فصرح بصورة العطف فقال ثم بالعطف
ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف
بصورة العطف بل اجملها ليحتمل العطف في قوله ثم بالعطف
على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل
او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح رح متابعة لما في
الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل
على الاكثر جائز في الكل والعكس في اكثر فلا يتم هذه النكتة
قوله فتقول مائة وواحدا وواحدة فتقول او واحدة عطف على
قوله واحد وقوله مائة واثنان او اثنتان عطف على قوله
مائة وواحدا او واحدة واياك ان تجعل قوله ومائة عطفا
على واحدة وتجعل واحدة ومائة عطف على مائة وواحدة
ليكون تمثيل العطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت
المناسبة بين مائة وواحدة اذ المناسب له واحد ومائة
يمنعه قوله فيما بعد وتجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل
وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل على اكثر

عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي
الهندية لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى
على الذائق دقائق طعوم السياق المعدود في سلك السياق
واعلم ان اصل مائة مئية كسرة حذف لامها فلزمها التاء
عوضا عنها كما في عزة وثبة ولامها يا لما حكى الاخفش
مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه
بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع **قوله**
كما في معدي كرب مثال للمثبت قيل بالتركيب لا يجوز الاسكان
بالتنافي قيل فان الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي
قوله قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة
المتن مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء
مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه يحمل
ما في الشرح المنسوب الى المص **قوله** لما فرغ من بيان حال
اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها بوجه ذلك
ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد كان بيان
المعدود من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع
في تلك المعدود الفطنة الصافية **قوله** مخفوض اي مجرور
باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا
ومجرورا بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم

ان الباب معقود لها
مقصود لها

جمع

جمع بفتح الراء وتحرك فانه قوم الرجل وقبيلة ومن ثلثة
او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فيهم امرأة
كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقيل كونه جمعا
مصححا واذا لم يكن للمميز الا جمع قلة فيؤتى بهما وان لم يكن
الا جمع كثرة فكذلك وان يؤتى له بالجمع المؤنث السالم كقوله تعالى
ثلث عورات وقدجا قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل
قوله احدهما في صورة جمع المذكر السالم لانه قال في صورة جمع
المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلف
في مئتين ابدل الياء الاخير نونا فقال الاخفش هو فعلين
كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعطي ابدل
الياء الاخير نونا **قوله** ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
قد نبه بذلك على ان قول المص وكان قياسها مئات او مئتين
غير مستقيم والقياس مئات لا غير **قوله** فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا الظاهر
قليله وتلخيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات
لا محالة فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة
فافرده لتقليلها **قوله** لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض
لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل هذا الوجه
انما يتم لو لم يخبر مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء

او مئتين نخ

مائة رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث واخواته
جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل قوله نحو ضي
مفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا
عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاءة
قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا
تلقوا هذه الضابطة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي
سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخواتها اذا
اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة
مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت
الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او امرأة لان مميزها المائة
والالاف لما اضيف اليها المائة والالف هذا كلامه وانما قال
واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل
الحكم ثلثة اشخاص واشخاص ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم
حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث لا بعد بيان المائة
والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتأنيثا قوله فان شئت
قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله ثلثة اشخاص صح
الرضي الاقيس والاكثر قوله هب ان مميز الواحد مغن عنه فيه اشارة
الى منع الاغناء لجواز فائدة التأكيد كما في اله واحد والهين

اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل
وقد جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسنده المنع الذي
ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنان رجال فاعرفه قوله لما التزموا
الجمعية في مميز سائر الاحادات الاولى ان يقال لما التزموا
الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة
على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله وتقول
في المواشي المندية وتقول انت فقد صرح بذكر انت الى ان تقول
صيغة الخطاب وتحتمل الغيبة بارجاع المستكن الى العرب
اي تقول العرب فترجيح ما اختاره قوله وان شئت قلت
حادي احد عشر فتعرب الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار
حاله اي مرتبة لا يخفى ان النصب ايضا حال من الاحوال فلا يحسن
مقابلته بالحال وفيه الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله
بمعنى انه واحد من تلك المعدود من غير بيان مرتبة يقال
واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يسبق له لفظ الاول
ولا الثاني الى غير ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر ونظائره اذا اخذ
اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات وسنذكر لك وجهه
قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث وكذا في عدم
الحاجة الى التمييز قوله ومن ثم اي من اجل اختلاف الاعتبارين

الاولى المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير
من عدد اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرد انضمامه
اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل
فيه اذ ما يؤدي معنى فعلت لابد ان يشتق من فعل وذلك من
الثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب
بمعنى التصيير الا ما لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ولم يجئ
مما دون اثنين لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه
استقراء بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله وليس فيه معنى
فعل فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه من نفس
العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد
في مرتبة خاصة من ذلك العدد **قوله** ثالث اثنين بالاضافة
او التنوين والاول هو الاكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فان الاضافة والنصب فيهما متساويان والثاني اكثر كذا
في الرضي **قوله** الى عدد يساوي عدده اي العدد المأخوذ منه
والاضافة ملابسة وجب ان تقول بالاضافة الى عدده
لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني مثل ذلك العدد
قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة
لجواز ارادة المبتدا او المنتهى من عاشر العشرة لانهما في
المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبتداء فينبغي ان يقول

والا يلزم

والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني او الثالث مثلا **قوله** فيعرب
الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ
فيما ليس في اخره حرف علة او ما في اخره حرف علة وفي
حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر وفي الاعراب ساكن
الاخر ايضا الا في حال النصب **قوله** المؤنث ما فيه تاء يخرج
من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغة كهذي وتا والتي
وانت وتدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث
بالعلامة وما يقابله لقصر ساحة بيان الاحكام لانها ليس
مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزوم
اطلاق المذكر على هذه الصيغ **قوله** وعلامته اي علامة
التأنيث التاء وان لم يكن بمعنى التأنيث فانها تاء في
لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا المقام
قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف التي تمد من التي
قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف
في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله
والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة
وصفا بال المتعلق اي الالف الممدودة ما قبلها وتعريف
علامة التأنيث بالتاء والالف مقصورة او ممدودة
ينتقض بعرفات وفتح وكساء وتقييد الحروف باهو

كساء ما

للتأنيث يستلزم الدور فاعرفه و فى قوله وعلامة التأنيث
التاء رد على الكوفيين حيث جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة
عنها والبصريون على ان العلامة هى التاء والهاء مغيرة لها
قوله ذكر فى جنس الحيوان احترز بقوله فى جنس الحيوان
عن النخلة فان بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى
والذكر وليس تأنيثها لحقيقى قوله واذا اسند الفعل بلا فصل
كما صح الاصل نتيجا و رقية بلا فصل من العبادة لاصالته ولا
يبعد ان يقال المبتدأ و من الفعل ايضا المتصرف فلا يرد نعم
المرأة و نعمت قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زينب فى الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات
مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب فى
جاءت اليوم زينب الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله
وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار علم المذكر مع التاء نحو
طلحة فانه مؤنث غير حقيقى ولا خيار فيه بل يجب تذكير الفعل
اذ لا تأثير علم المذكر الا فى منع الصرف والجمع بالالف والتاء
ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراده
فانه يجب بترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه
مذكر من افراده و بهذا يتم استدلال الامام ابى حنيفة رضى الله عنه
بالقرآن نملة سليمان كانت انثى وهو من مشكلات النحو كما عرفه

واعلم ان الضمير

واعلم ان الضمير المنفصل فى حكم الظاهر لاستقلاله فيجوز ضيف زيد
ضاربه هو ذكره الرضى و قد يطلق الظاهر على ما يشمل الضمير المنفصل
كما فى تعريف القسم الثانى من المبتدأ فانه يشمل نحو اقائم
انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه يجب ان
يستثنى عنه بنون فانه لتغيير ابنه جعل كالمكسر
فيجوز جاءت بنون قال الله تعالى امنت بنوا اسرائيل وكذا الجموعات
بالواو والنون التى حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون
وسنون وثبون كذا حققه الرضى قوله غير المؤنث الحقيقى
غير المؤنث الحقيقى يشمل المذكر فالاولى بتفسير قوله غير الحقيقى
بمؤنث غير الحقيقى لا بغير المؤنث الحقيقى قوله فى كونه جمع المذكر
غير السالم الظاهر غير العاقل فتأمل قوله اى اخر مفرده بتغير
بهذا التقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات
فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال قوله حولنا مع لواحقه فح
يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن
مسلمى البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق
لا يقال النون مقدرة لان النون فى حال الاضافة كالتنوين
فكما لا يقدر للتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق
التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شئ من
افراده ولا مانعا لصدقه على الفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد

لا يستغني عن هذه التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه
العبارة ما في اخره الف او يا، ولنون ملحقات فاعرفه **قوله**
لانه على تقدير تسليم هذا منع ما اجمعوا عليه من كون علامة التثنية
الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة اذ التنوين في
المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف
لا وليس الغرض عن الحاق الالف او اليا، والنون الدالة بل
عن مجرد الحاق الالف او اليا، **قوله** اي مع مفرده هذا يؤيد
تقدير المفرد في التعريف **قوله** تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل
الاسدين بمعنى شجاعين فانهما لم يدخلا تحت جنس الموضوع له
الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك الابوان علما بتثنية فان
التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا له الاب فينبغي
ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد ولا يبعد ان يراد بالموضوع له اعم
من الموضوع له حقيقة او حكما والمعنى المجازي في حكمه وتجعل ما ذكره
في القمرين والابوين كالشفاعة **قوله** ولو اريد بقوله مثلها مماثلة في الوحدة
والجنس جميعا لا يستغني عن قوله من جنسه هذا كلام الهندي وتبعه
الشارح وليس بذلك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى
ما ذكره في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه
فان الناظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر
ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي **قوله** وما في اخره

الف

الف مفرودة الخ احترز بقوله مفرودة عن المقرونة بالهمزة فانها
ممدودة وبقوله لازمة عن الف زيدا في الوقف فانه لا يصير زيد بها مقصورا
لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف **قوله** ويسمى مقصورا لانها
ضد الممدودة يعني اخذ من القصر بمعنى خلاف المد والتوجيه
الاخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله
من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل
بالنسبة الى المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصره
كضربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس **قوله** او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالذوان في المسمى بالى الالف في الاسماء العربية
البناء كمتى وعلى والى اذا اعلاما عديم الاصل ومجهول
الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه
الرضي فجعل الى على مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول
ولم يمل او اميل وكان لامالة سبب غير انقلاب الالف
عن الياء **قوله** ماكان مجهول الاصل او عديم وقد اميل
لابد قيد اخر وهو ان لا يكون لامالة سبب سوى كون الالف
منقلبة عن الياء كما عرفت **قوله** كقراء بضم القاف وتشديد
الراء الجيد القراءة والمتنسك قراء اذا تنسك وهو
في القاموس القراء ككتان الحسن القراءة جمعه قراؤن ولا
يكسرون وكرمان الناسك المتعبد كالقاري والمتقري جمعه

قراوّن وقرارى **قوله** لكن قد تصحفت كتب الثقات كالمفصل
والمفتاح والكتب كتب فى الحاشية فعبارة المفصل هكذا و
ما اخره همزة لا تخلو همزته اما ان يسبقها الف اولا فالتى سبقها
الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلى كرداء
وكساء وزايدة فى حكم الاصلى كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث كحمراء
فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والباب فى البواقى لا تقلبن
وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة
فاذا كانت التانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت
اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء او عن جار مجرى
الاصلى وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب
وعبارة اللباب يوافق ما فى المتن هذا الكلام والعلباء عصب
العنق كذا فى الصحاح **قوله** غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد
تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائى
فلا يندرج فى بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ
الخارجة عن القاعدة **قوله** الا لا يحذف عن آخر المثنى اى آخر
مفرد المثنى فلا ينافى قوله وتاء التانيث لا يقع فى حشوه
فالاولى ان يقال الا لا يحذف عن المثنى **قوله** المجموع ما دل على اسم
دل لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو
كمسلمى مركب فالمراد اعم من الاسم حقيقة او حكما وعند الشارح

الامتزاج **قوله** على جملة احاد فقيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان
السبق له فى هذا التعريف لما سبق له فى تعريف اسماء العدد
فى انها اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين
اثنين او واحد واحد فيدخل فى قوله ما دل على احاد نحو رجل
ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه فى تعريف اسم العدد
فخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية **قوله** بحروف
مفرده الحروف هى مادة لمفرده الخ ومادة له ايضا فالقصد
او الدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه
لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل فى الدلالة كما لا يخفى والمراد
بحروف مفرده اعم من حروف مفرده المحقق كما فى رجال ومن
ومن حروف مفرده المقدرة كما فى نسوة فانه يقدر له مفرد
ولم يوجد فى الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعله
من الاوزان المشهورة للجمع للمفرد على فعال واما فى الحواشى
الهندية ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا
كنسوة فى جمع امرأة فليس شيء اذ ما من جمع الا ويقصد به
احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع فى تحقق المفرد
وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد مبهما ما ليس بمثنى
ولا مجموع فالتعريف به دور **قوله** فقوله ما دل على احاد
جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس واسماء العدد من الدلالة

المطابقة فلخروج بقوله ما ولى اسما الاجناس قوله كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون العشرة كذا فى القاموس قوله فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التا خص نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد من لفظه فليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه لا يجب ان يقيد نحو ركب بماله واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم جنس وبنحو ركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصح واغرب ولك ان تجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف الجموع بقولنا على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله كجامل هو جمع جمل وباقر جمع بقر على ما فى القاموس وكانه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم فى الموضعين على المذهبين فالجمع الصحيح المذكر الاظهر انه قوله فالمذكر بتقدير مضاف اى فجمع المذكر الصحيح بر شرك اليه قوله فالصحيح لمذكر فالاولى تغيير قوله فالمذكر بقولنا فجمع المذكر الصحيح قوله اى اخر مفرده فيه انه يصدق على رجليين

وسلمات

وسلمات قوله يا ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض فان قلت كيف يصدق فى شان اليا المقدرة قوله حذفت فينبغى ان تخص بالياء المذكورة قلت تعود اليا المحذوفة لحذف التنوين لالحاق واو الجمع او ياءه ثم تحذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها و ليست على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق لالتقاء الساكنين بين اليا والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين اليا وعلامة الجمع قوله وان كان اخره اى اخر الاسم الذى اه تجعل ضمير كان لاخر الاسم ولك ان تجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف الضمير الراجع الى الاخر يدل قوله اى الف مقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المص على ان اليا والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين و مصطفون دون المصطفون فتامل قوله وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته فجعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير قوله لمذكر علم يعقل لانه فى تاويل كونه مذكرا العقل كما تشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المص فى شرحه شرط التذكير مع انه مستغن عنه بكون الكلام فى جمع المذكر

اما التذكير الزاهد على كون الكلام في المذكر واما التنبيه الغافل
لئلا يتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض
قال الرضي هذان عذران باردان لا يبرد قلبا مجرد قيا
بنار الاشتباه وقال الهندي مناط فايدة الشرط انما هما
وصفا المذكر دون نفسه كانه قال شرط ما جمع بالواو والنون
ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل
لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث
وكيف لا ولا ينضم صولا الى جمع المذكر السالم في بيان اعراب
كما ضم اولو وعشرون مثلا فلو لم يندرج في جمع المذكر السالم
لضمت اليه كما ضم اولو وعشرون واخواتها فلا يستغني
بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكر
اي فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث
قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة
وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط
والجزاء خبرا الا ان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع
الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عايد الى المبتدا ولم يكن لهذا
الكلام كما لا يخفى على الناظر الى المعنى الصحيح ان شرطه
ان يكون مذكرا على ان كان اسما فالجزاء ما اعترض
فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول الفاء في خبر مبتدا

لم يتضمن

لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش
وثانيها جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما
وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين والثالث الفاء
الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا يجوز في السعة
ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والجزاء
خبر القوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقوله
فهو حاصل مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا الا انه نفه يح
حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان وجه التعسف مع ما فيه
من التكلف الظ حذف العايد المرفوع مع انه صرح الرضي
بمنعه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب فهو
ان مذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرط بلا تقدير ولم
يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة ما يجعله
مصدرا لانه يندفع بقيد الحيثية اي فمذكر علم من حيث
انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا على انه لزم الفاء الشرط
المتوسط بين المبتدا والخبر في السعة وكانه لم يلتفت
اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر على انه مثل يسمع
منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثوق قوله يعقل
من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه
بالعقل وصف له بحال مدلوله قوله نحو اعوج للفرس في القاموس

اعوج بلا لام فرس لبني هلال تنسب اليه الاعوجيات كان
لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال او صار اليهم
من بني اكل المراد و فرس يعني ابن الاعصر هذا كلامه قوله
واراد بالمذكر ما يكون مجردا من التاء ملفوظة او مقدرة
الخ اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله
فمذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو مسلمي
وورقاء علمي رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة
من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط الاول
كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع
انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة
الوصف دون قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكون الكلام
في المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا
ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان
الكلام معلق مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن
التاء للزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدراك
قوله ولا يكون بتاء التانيث قوله الا مذكر غير مستوي صيغة
الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا
يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق
بين المذكر المؤنث بمجرد التاء بل يكون بالصيغة خلاف الاصل

لمشابهتها

[illegible]

٢٢٤

لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث
بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كالعير والاتان والجمل والناقة
والانسان والفرس كما ذكره الرضي فالاولى ح ان يبين عدم
جمع مثل احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء
في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افعل
التفضيل بالواو والنون بانه يجبر نقصان عمله حيث لم يعمل
في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة يفهم
منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض
به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع
قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه
اي في هذه الصفة بتاويل الوصف قال الرضي هذه العبارة
اليق من العبارة السابقة لان ضمير لا يكون عائد
الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر
مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا
فيه المذكر فلا يلزم من وجه الشبه وهذا الشارح فسر العبارة
علما اجاب به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله
الشرط الخامس ان لا يكون المذكر متلبسا بتاء التانيث
يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة

يستوى فيه المذكر والمونث قوله وتحذف نونه اى نون الجمع
بالاضافة اى تجب حذفه بالاضافة واما حذف نونه كنون
المثنى لتقصير الصلة كما فى قوله اما فظعوا عورة العشيرة
وقيل لام ساكنة احتيب راى جا فى الشواذ انكم لذائقوا
العذاب بنصب العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ
نحو سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة
نحو دعاى من يحذفان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه
لا يتجه ان حق بيان الشذوذ ان يقدم على بيان حذف النون
لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف
النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه
لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده
مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون
قد علم حكمه من قوله فان كان مذكره جمع بالواو والنون قوله
فان لا يكون مجردا اى مجردا عن تاء التانيث الملفوظة
والا فخصر فان يكون بالها قوله تغيير بناء واحده من حيث
نفسه واموره الداخلة فيه كما هو المتبادر وفيه ان التغير
فى التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول
نحو فلك اذ التغير الاعتبارى خارج عن المتبادر الا
ان يقال لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة

[illegible]

واعية بالنظر الى التغير الاعتبارى دون التغير باعتبار
الامر اللاحق فروعى المتبادر فى الاول دون الثانى يعنى
ان تغيير نحو افراس ايضا بالاعتبار الامور اللاحقة من
زيادة الالف وسكون الفاء الا ان يقال لا ينكر فى افراس
التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور
الداخلة حيث عرض للبناء السكون وصيرورته حرفا
ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين
بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح
باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة
وهو المعتبر فى تعريفه والا وجب ان يقال المراد تغير الحاق
الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة
الى التكلف فى اخراج جمع السالم لان جمع السالم تغيير
مفرده بتغيير اخره لا بتغيير صيغته لان ما يطرا الآخر
لا يغير الصيغة فقوله ما يغير بناؤه اى صيغته لاخراج
الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغير اخره
قوله جمع القلة افعلة قال الرضى هذه الاوزان للقلة
اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا لم يجئ جمع التكسير فيها
فهى للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة لكثرة اذا لم يجئ
فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومواقع قوله اسم الحدث

مطلب جمع القلة

ومصانع جمع
واصانع جمع

اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة
والجلسة قوله يعنى بالحدث معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم
بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى
سيا اى ليس حدثا بل بمعنى سيا بودن فهو المعنى القائم
بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله
والمراد بجريانه على الفعل اى بجريان اسم الحدث على الفعل
بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنته للفعل
وبخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل
موصوفها صاحبها اى مبتدا او ذا حال او موصولا
او متبوعا لها وكل من الثلاثة اصطلاح مشهور في محله
فلا غرابة في التعريف قوله وان كان الاخيران مفعولا مطلقا
اى اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل يجرى
فى الاولين ايضا اذا الجنة في المفعول المطلق وان اراد
وجوب وقوعهما فيرده قوله تعالى ويل للمطففين فتامل
قوله سماعى اى سماعى لم يرد ان ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت
حذفها بلا اداة بمعنى السماع بتجوز او حذف مضاف
اى ذو سماع قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا بمعنى حقيقة
واما المفعول المطلق المجازى نحو ضربت ضرب الامير
اللص فتعمل نص عليه الرضى قوله ولا يتقدم معموله عليه

بمعنى شيئا ما نخ
بمعنى السبب صح

هذا الكلام

هذا كلام النحاة وخالفهم الرضى في الظروف وجوز تقديمه
لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض
عليه الرضى بانه فيضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم
الفعل والظروف فلا يلزم اجتماع التثنيتين او الجمعين
واجاب عنه الهندى بان القول بالاستتار في اسم الفعل
والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذى ينوبان عنه والاظهر الاقصر
ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف قوله
ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون
كما ظن صرح به الرضى واذا اضيف المصدر الى معموله الارجح
جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا
عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اى غير قائم
مقام الفعل بقرينة ما سبق اى قال الرضى المشهور خلاف
النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان
الحذف جائزا او واجبا قوله فيجوز فيه الوجهان ذهب الى كل
وجه نحوى فذهب الى الثانى سيبويه والى الاول السيرافى
لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابته الفعل الالتباس بان
مع الفعل فيجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح
به الرضى قوله وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية قد عرفت
ان عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجه قوله

بتوجيه نخ

وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان
اياه معنى هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان
يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك
تنبيها على ان له مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت
من ان امتناع تقديم المعمول تخص بالقسم الاول **قوله** من فعل
اي حدث اما ان يريد ما سبق في تعريف المصدر ويكون
الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء احكام اللفظ على
المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان اراد به المصدر لان سيبويه
يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والثاني يوافق تفسير الرضي
للفعل وطالتجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص
صفة المعنى المسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد
بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم
الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر
ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث
هذا كلامه فان قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن
ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة
معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة
مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال
المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني

اوالالتزامي **قوله** موضوعا ذلك الاسم لمن قام به الخ نبه
على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع
ولك ان تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل
فيستغني عن التضمين **قوله** اي لذات ما قام به الفعل هذا
يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم
من العقلاء واشار الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان
اولى بقوله ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد
بمن قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل
اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد
مضارب عمرا ومتقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع
معه فان هذه الاحداث نسب لا يقوم باحد
المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى
المضارب ليس المتصف بالمضربين بل المتصف بضرب
متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب
الاول وهذا معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك
بين اثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة
لمن قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه
ضرب متعلق بضاربه وكذلك الاقتراب معناه القرب
من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول

فكل منهما متقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به
قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم قرب به متعلق
باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث
لا بد له ان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء باحد لا على
التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معينا بل الواحد
منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله
هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب وما اجاب به
الهندي من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري و
القيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي
فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار
قيام الضربين بالفاعل فتامل قوله قال المص في شرحه
الى المص او التعريف قوله وان يكون من قام به تمام المعنى
الموضوع له في اه فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل
المشتق من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا
فانه طائل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع
زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه
ولو تجوزنا الان لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم
ان الاشتقاق في الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح
في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل للزيادة في المشتق

هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسند واخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه يرد عليهم مع ما
اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون
للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل
راسا قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل
المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع
منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة
من افراد اسم الفاعل وتنبيه الشارح للامر الثاني فتكلف في
تطبيقه على ما ذكره ههنا اخرجه مخرج التعسف كما ستدري
قوله على زنة الفاعل قال المص وبه سمي لكثرة الثلاثي فلم يقولوا
اسم الفعل ولا المستقبل فجعل اسم الفاعل بمعنى اسم له مزيد
اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا
لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس الفعل
والمستقبل وغيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات
اسم الفاعل باسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة
واسم الزمان واسم المكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل

تعسفا

من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القاموس وقد يأتي على وزن
المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي فالاولى ان
المأتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة
قوله في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون
المراد وكان اصل وعده مأتيا بوعده فجعل اصل الوعد في كونهم
مأتيا للموعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند
المأتي الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التعريف
وقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كما للتعريف تصوير
وتعيين لموضوع الاحكام النحوية **قوله** يشترط معنى الحال او
الاستقبال قال الرضي فظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال
والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام
والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب
الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام هذا كلامه
اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة
او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال او
الاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما **قوله**
فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن
لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
من شرائط العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام

الاستثناء

الاستثناء في المغني من قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه فان اللام الموصول داخل في الصاحب وقد دل بالسبق
على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستغنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد
عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر
المتعديين الى المفعول به بانفسهما قد يتقويان باللام ويسمى
لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل وفي اسم الفاعل
من هذه الافعال يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع
افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يتقوى الفعل
باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي
قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلثة
تعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر
فعملهما مذهب سيبويه لا غير وممن اعمل صيغ المبالغة من
قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة
المشبهة **قوله** وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات
من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة في
التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة شبه الفعل فكيف
يكون جابرا المنقضي ان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرق
خللها الى صيغة المفردة اه لا يغني ما ذكره بوجه عمل جمع المكسر
الآن يعتبر معه قصدا الى رد الباب قال الرضي اما المثنى

وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل
مشابها بالفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد
من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا تحذف مع عمله
رفع الفاعل لان حذفه للاستطالة القلة بذكر المفعول وكما
ان اطلاق العمل محل قوله مع التعريف محل اذ اللام الموصولة
لا تفيد اسم الفاعل تعريفا ولا تحذف النون مع لام التعريف
ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام
لكن قصر تنبيهه فتنبه قوله اسم المفعول في تقدير المفعول به
على الحذف والايصال اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه
الحدث هو المفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل
ان اضافة الاسم الى الهيئة التي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جراه على ما قال
قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة
مضروب فيه والتاديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال
على خلاف الوضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول
قوله في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف
على الاشتراط قوله اي الاشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي
ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده

صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل
كامر اسم الفاعل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل وانما
قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف
تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من
الفعل المتعدي الثابت ايضا نحو علم الله لئلا تبقى الصفات
الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حدوثا
لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا
قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المص
ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن
الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه نحو
ضامر الخ ولا ينهدم به لمخالفتها بصيغة الفاعل قوله و
صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول
مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير
الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك
في التسهيل وانه يجيء على وزن اسم الفاعل لكن لغة الثاني
لجعل صيغة المبالغة اسم الفاعل قوله اي كائنة على قدره
يرد عليه ان في الالوان والعيوب الظاهرة قياسه
على وزن افعل وانه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن
اسم الفاعل الثاني ان يقال يحتمل ان يكون مع غير ذلك في غير الثلاثي

سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسا بل يكون مقصورا
على ما سمع قوله ويعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط
زمان لا يخفى اختلال عبارة المتن الآن يقال نبه على انها
لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب
الشبيه بالمفعول دون فعلها وعلى كل من التقديرين معمولها
اما مضاف او ملتبس باللام او هذه مانعة الخلو لاجتماع
اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه
فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها لفظا
لئلا يدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فيلزم كذب قوله
متى رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف
المضاف الى الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد
الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج
عن غير الممتنع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله
والمعمول في كل واحد منها مرفوع فلذا لوضع لم يقسم
باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت
اقول ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء
اعرابه بل بيانه لان ضابطة الحسن والقبح مبنية
على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله
وحسن وجه عطف على حسن الوجه الخ وفيه ان صورة الخطية

لا تصلح

لا تصلح الا للوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات
الالف كذا في حواشي كتاب الشرح وهو انما يتجه لو كان
مراد المص بالامثلة الثلاثة ما يحتمله صورة الخط اما
لو كان مراده الاحتمال الثلاثة لمعمول الصفة من حيث
الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اي بالاتفاق
كما صرح به الرضي واختلف في حسن وجهه وفيه بحث
لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة
التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف باعتبار
تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله
احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف
الى ضمير الموصوف فهذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا
وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع وهو عدم
التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون
مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة
فالقياس انه ينتقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد
حسن وجهه بنصب الوجه احسن من زيد حسن وجهه
مثل حسن وجه ابيه الآن يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا
الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب ابنه
ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ضمير ما سوى ضرب ليس

للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب **قوله** وما لا ضمير فيه
انه لم يقبح نعم الرجل زيد في العرف بينه وبين زيد الحسن
الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاستعمال على التعريف العهدي
الغائب عن الضمير في الربط الآن يقال لم يكن الربط في نعم الرجل
بالضمير فاكتفى فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن
مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن وجه
قوله لان معمولها في فاعل لهما لو كان فيها ضمير يلزم تعدد
الفاعل فيه بحيث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي
ان يقال يلزم تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل **قوله**
ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي فيها تفصيلا
وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها
ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او التشبيه بالمفعول يكون
فيها ضمير الا انه حذف القياس لان الاضافة الى المرفوع
الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه
فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير
في الصفة وجعل كالمفعول الذي هو الغائب اجنبي فيلزم
حين الجر اعتبار الضمير في الصفة بحسن النصب فيقال
في تركيب الزيدان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنى
وجههما بالجر **قوله** فتؤنث انت الصفة جعل تؤنث

على صيغة الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الانسب
بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة **قوله**
مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير
اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي **قوله**
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا
من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفة المشبهة
نحو هو شمس الوجه اي حسن الوجه وقليل كذا في الرضي **قوله**
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف
اما محذوف انه موصوف بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان
المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع
عليه الشيء فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة
الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة
على غيره اذ معنى فعل المتصف بالزيادة سواء وصف
بها اولا والمراد بغيره غيرها سواء كان المغايرة حقيقة
او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا
قوله في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف
والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير
ليخرج زيد عن التعريف فانه مشتق للموصوف بزيادة
على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لاندراج لفظ

قوله والمراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له
ذلك الفعل اولم يكن لكن تكون الزيادة على تقدير ثبوته
كما في زيد افقه من الحمار قوله وقوله الموصوف اخرج اسماء
الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف اعم لا حاجة
في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان
والمكان والالة لم يوضع لزمان او مكان او الة موصوف
بل لزمان او مكان او الة مضاف وقوله تخرج اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف مانعا
ما لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه
على مذهب من جعل اسم الفاعل ثلاثة لم يمنع خروجه
لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع
للموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر اضافته بزيادته
الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دونها اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل
على جميع ما عداه فانه لا يذكر المفضل عليه للاستغناء
عن الذكر بالفهم قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته
قدر تمييز ليصح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف
المضاف بجعل وهو بتقديره وصيغة لانه عادة قوله
وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضمير المؤنث ليتم الكلام

المثنى

المثنى لان له تثنيتين وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ذلك لدخول خير
وشر بمؤنثين لانهما ليسا في الاصل اخير واشر بل
خورى وشرى على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث والتحقيق
ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى
للمؤنث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغير اخير
واشر للجمع لانهما مغير اخير واشر المستعملين بمعنى قوله
وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي قيد الثلاثي
بالحدث بقرينة التعريف لتخرج نحو ابعل وارجل من البعل
والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما
من المنك واول لانهما ذات وقيده الرضي لاخراج هذه
الامور بقوله جاء منه وقال لا بد من قيود آخر وهو تمام الفعل
لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا
لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من ما نبس
بكلمة اي ما تكلم كونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال
الشمس اليوم اقرب منها امس اقول والاشتقاق الافعل
تصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف
بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدثه
عن شيء الا انه يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاثبات

مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يحكى الا مما يجرى فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال المذكورة مما يجرى فى مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر قوله
ليس بلون ولا عيب ينبغى ان يقال ولا صلة لانه لا يشتق من البلخ بمعنى كون احاجبين غير متصلين ابلخ للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجى من البياض والسواد الذى هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم فى وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور فى القاموس العور كالعرس ذهاب حسن احد العينين قوله فان قصد غيره اى غير الثلاثى المجرد اللام للعهد اى غير الثلاثى المجرد المعهود اى الموصوف بما ليس بلون ولا عيب فالظاهر ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثى المجرد بل اخص منه قوله ففيه شذوذ من حمق ابن هبنقة قد تكرر من الشارح رح ابن هبنقة واظنه سهوا صحيحه الهندى هبنقة من غير ابن وقال القاموس الهبنقة فى القاف كعلمس الاحمق وهبنقة لقب ذى الودعات يزيد ابن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال فى العين الودعة ويحرك جمعه ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع

العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الودع فى ستورها وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل والصحاح واقعة وزاد انه احد بنى قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل فى الحمق وقال الشاعر عش بجد وكن هبنقة هذا وقد شنع الشارح رحمه الله تشنيعا للفاضل الهندى وذلك كان منه امرا بعيدا ولا يرض بحمله على مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه هذا من حواشيه والعجب منه انه ليس ما نقله من الهندى مرضيا له وقد كتب منه غيابات رة الى القدح فيه كما هو دأبه قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذ لم يجعل معدولا كما فى اخر واسما كما فى الذنب والملى اسما للخطة العظيمة ولم يخرج عن معناه نحو اخبر بمعنى غير فنقول جاءنى رجل اخر واعلم ان الاصل فى تلك الاستعمالات من تلك الاضافة بالمعنى الاول قوله واما قوله ولست بالاكثر منهم حصا الخ وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام التفضيلية للعهد فلا ما نع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما قوله ولا يجوز زيد افضل الان يعلم المفضل عليه

ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع افعل الذي غير غالب
ومع غيره قليل قوله ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف
هو المضاف اليه اي اكبر من كل شيء اورد عليه انه لابد
من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان
المضاف غير منصرف فاقد للتنوين وينتقض
بالتعويض في جوار عند من جعل تنوين العوض على انه
لا مانع من البناء على الضم كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بعد
اسم التفضيل ما هو في صورة المفضل عليه بمعنى وليس
بمفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد
المشاركة معنى المفضل عليه في اصل المفضل تحقيقا نحو
زيد افضل من عمرو وتقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو
زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد تكبير الشعر وزيد
وتفضيل في الكبر بل افعل التفضيل تخرج عن معناه
التفضيلي الى التجاوز والتباعد الذي يلزمه فان التفضيل
يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد
متباعد من الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن
الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند المبرد
وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون
عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى

فلزومه

فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب
الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر
ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى
الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما
محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل
ان يقصد محذوف الجار اي احدهما حاصل بان يقصد
وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد والشارح
اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة
المقصودة به وكان جعل ان يقصد مصدرا مضافا
الى الزيادة بحسب المآل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة
بيانية ولا يخفى انه تكلف وتعسف قوله باعتبار تحققه
في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم
انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله
لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره اه لا يخفى ان هذا الوجه
لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه
كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان الاطلاق
معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه
الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي

الا انه يشبه ان يكون المراد بجميع من سواه الجمع حقيقة
او عرفا مما يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح
اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه لان الاضافة للتوضيح
اذا كانت للنكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان
الاضافة للتوضيح تشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل
بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح انما التقابل
بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم افضل ونحو محمد افضل البشر حيث يراد به
افضل جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم
التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء
وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء
العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في
مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر لا يتصور الا
بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط
اطلق المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز نحو هند
زيد افضل هو منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر
كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر
وجود المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر في

لفظه

في لفظه اثر العمل والا لجاز عمله في باب المبنيات قوله
وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول سواء كان مظهرا
او مضمرا بما قدمناه لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ
مظهرا كان او مضمرا بارزا ويظهره قوله رافعة لظاهر
في تعريف المبتدا فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا
كان او ضميرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل
لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في الملفوظ الرفع بالفاعلية وانما قال
لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل
فيه بحرف التقوية فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف
منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية وما ذكره من
الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي
عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى
وقوله ولانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة اللام لانه مع ما سبق
وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده
اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
سببيا وصفا للفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم
التفضيل صفة سببية لشيء او وصفا سببيا لشيء
ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي
هذه شروط رفع افعل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف

يعني الاشتراط اصل عمل حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس
حكى عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط
نحو مررت برجل خير منه عمه **قوله** وهو في المعنى صفة لمسبب
قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا
وقال الهندي اي بغير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه
ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولهذا يقال للواجب
مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب
مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه
على انه لا يلزم ان يكون في المعنى للسبب الواقعي بل يكفي
ان يكون لما جعله المتكلم سببا حقيقيا كان جعله او ادعائيا
قوله مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حمل قول
المص نحو عنه ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل اليوم
منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يفسر
غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يفسر بغير تقييده
السابق بالاول **قوله** مفضل ذلك السبب باعتبار الاول
اه اعترض الرضي بانه كيف يعلق باعتبار الاول وقوله
باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى
الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال
جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار

في اليوم

في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال
جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب
بان قوله باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله
باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه **قوله** والمساواة يا باها
مقام المدح هذا البيان يخص مثالا يكون المقصود فيه
المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما
يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل
سواء كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون
حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو
هذا الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس
في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري
في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف
عليه اصل البيان فتامل **قوله** وثانيهما ان يجعل احسن
قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى
انه لا يتاتى مع وجود من التفضيلية اه فان قلت
لا يحصل هذا السؤال زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع
النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يقال عبارة
الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى

يعم التوجيهين السابقين **قوله** بين احسن ومعموله
باجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله باجنبي لان الفصل
بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع بل بين افعل ومعموله
لضعف عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا نص عليه الرضي
قوله ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى
شبهة نقلت عن المص من انه فلم يقدم منه على الكحل حتى لا يلزم
الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى جواب نقل منه
وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده الهندي
بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة
كما في هذا المثال لان الكحل المؤخر لكونه مبتدا مقدم رتبة فلهذا اجاب
بانه تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعفه عليه فيمكن ان يجعل
ما ذكره المص راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجع الضمير
الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه
تحريرا لما ذكره المص فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير
الكلام على فوت المرام **قوله** مع انهما ليسا من قبيل العبارة
المشهورة الواردة اه هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح
وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر
من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل
فان حاصل الوجه ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل القدح

منع الا

منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه
بانه لو قدم لم يبق به التركيب على ما هو المشهور واورد
الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان
يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالسابق منه فلا يلتفت اليه
واجيب بانه في النفي يضعف المعنى التفضيلي فيعمل افعل
مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيلي قويا فانه
لا يعمل مع الاضطرار ايضا **قوله** ولو رفع لفظ العين اه
لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب
وان لا مانع عنه قياسا **قوله** وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان
عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد اه رد
على تقرير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود
تفضيل الكحل عن الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد
ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل
عليه متغايرين بالاعتبار متغايران بالذات واما
ان المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير
من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور
من وجار العين لظهور المعنى مع ذلك الحذف ونتجه عليه
انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب

وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء
مدخولها على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل عليه
بالاعتبار دون الحقيقة ممنوع بل يكفي كونه كذلك
بحسب المآل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى
ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران
بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ
واحد وهناك الانتقال الى الكحل المفضل عليه
ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل **قوله** وتقديره
ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن
فيها الكحل من عين زيد اه وهذا الكلام الى تزييف
ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين
زيد مفعول رايت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من
الكل لان معنى رايت كعين زيد ما رايت كعين زيد
ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل ولا مثلها
احسن فيها الكحل حذف المعطوف في الموضعين
اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن
فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما
رايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة
على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء

زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة قال الشارح
انشا رالى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد
ان كان الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها
حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان النقض
مندفع اما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التكحل لا في الفضل
في حسنه واما بجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه
المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الابلغ مبني على
انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم
التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي مبرهنا
فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المصنف ان بين التركيبين
الاخصرين فرقا بان لا يتعين فيما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم
ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب
المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين
قلت ولم يقل فلك ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل
معنى قوله فان قدمت الخ انك ان قدمت ذكر العين

وجب ان ينصب احسن وليس لك ان ترفعه بناء على انه لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه الا لم يذكر ههنا مفضل عليه وهو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر ههنا احتمال احسن ما تحقق ان نظر الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جماعة الركبان يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه ما سياتي من جعل سائرا صفة ركبا لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع قوله وسائرا من السرى واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة مصدر محذوف اي اخوف خوفا سائرا الى الهلاك على ما قيل ضعيف لان حقه التقديم على المستثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه قوله فقوله ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية فتبصر واعلم قوله واد منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله والطلل اي لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكر اظهر

وانما

وانما قال ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول وما رايت ليفيد انه ما راى ولا يرى قط لانه لو راى مثله لم يات منه الحكم بانه لا يرى قط فتامل قوله فلما وصل النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وهي تدل على انه نزل تلك الصدر وانه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله اي نفس ما دل يعني الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما او الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما والى فاعل معين ولا شك انها على الثاني معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعلق بمتعلق فاعل ما اجمالا وهو متفهم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا ونظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعلق بمتعلق متعلق اجمالا متفهم من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي

على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد الحدث لانه بعد اخراج
النسبة عن كونها مرادة بقيد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان
فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين
ان يكون المراد به الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي
مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي
في موجهات شرح الرسالة الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح
ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي
ظاهر فهذا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا
يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس دائرا
بين الامرين بل جامعا للامرين وانما الدائر كل واحد فعلت
الحكم على الجميع كالحكم على الجميع قد يكون على سبيل الانفراد كل جزء
جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال قوله
الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن
الحدث يدخل به لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع
منسلخات عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد
الغياثية قوله او لتقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث
اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي او تحقيقه فلا يصح
قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل

الاصطلاحي

الاصطلاحي واراد بقوله لتقليل الفعل لتقليل مدلول الفعل
الا ان الظاهر ح ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضم
فتامل قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التاكيد
صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها وضعت
اه ولان الشيء ما لم يختص بالشيء لم يعمل فيه قوله وانما اختص به
لحوق تاء التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات
استغنت عنها الخ قوله ولحوق تاء فعلت الاحضر ان يقول
تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث
الساكنة والاولى ان يفسر نحو تاء فعلت بالضمير البارز
المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحركة لاختصاص البارز المرفوع
المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله
الا بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار
عرفا في تعريفات هذا الفن قوله قبلية ذاتية تكون بين اجزاء
الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زمانية وهو التقدم الذي
لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان
وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات
انما هو بين العلة التامة والمعلول ولتحقيقه علم اخر
ولفهمه نمط اخر ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع
لو كان منشاه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم

هذا العلم لح

بالزمان لكان منشاءه ان قيل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث
وقع صفة لزمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع في زمان
متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا يندفع
الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل
على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشار
الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف
نايت فيها وايلا الظاهر في اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني
المتعددة كالعين ولا يخفى ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون
مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشتركا بخلاف المضارع
لان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف نايت داعي
فلذا اختص مشابهته باحد حروف نايت ولو جعل مشابهته
باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا بمثل معتل فانه مشترك
بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان
اشد مشابهة قوله فالهمزة لم يراعى في البيان ترتيب
حروف نايت بل راعى قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدا
من المتكلم الواحد وينتهي الى الغايب قوله مفردا مذكرا كان او
مؤنثا فالتذكير للتغليب قوله اي للمتكلم المفرد يجب ترك
المفرد لان المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم با ضرب او
بنضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه

غيره

غيره كما يدل عليه وضعه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجتمع
الافراد مع كونه مع الغير قوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر
مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا قوله وللمؤنث والمؤنثين
غيبة اي حال كون المؤنث يمكن جعل غيبة مصدرا اجنبيا
الا ان جعله حالا انسب بنظايرها ولو قال المضي والغايبة
والغايبتين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام
في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق الى دفع
لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم اعراب غيره
مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث
به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلق وانه لا يفيد انه لا يعرب
اذا اتصل به نون تاكيد ونون جمع مؤنث مع انه مقصود
بالبيان فقال مال البيان انه انما يعرب اذا لم يتصل به
نون تاكيد او نون جمع وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل
غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع
فيكون اتصال الظرف به تقييد الحصر الاعراب فيه فيكون
الشبهة بحالها الا الحصر وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال
حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق
بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايره في وقت عدم
الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به

احدى التونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى
ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى ما به يقوم المعنى المقتضى
للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على صفة مخصوصة
فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتحة او حذف
نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف
نون او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اى من المضارع
المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث
قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف
وهو مستغنى عن التعريف وانما قال حروفه الاخير ولم يقل لانه
ليشمل نحو نجمو بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد
وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب ويضربك قوله متصل به
نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير
البارز لكنه جرد عن الضمير البارز المتصل والاشبه انه لا حاجة
الى قوله متصل به فان معنى التجريد عن الضمير ان لا يتصل به
مدلول عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية اه
لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضميرا بارزا مرفوعا
متصلا الا التثنية والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه
ان الضمير البارز فى الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث
فالجمع المطلق فى هذا المقام ينصرف الى المذكر ولذلك صح

قوله

قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان
المشار اليه بذلك شاملا الضمير جمع المؤنث لا نتقض الحكم
بجمع المؤنث قوله والسكون فى حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا
كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك
نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب اذا وقف
على المضارع المجزوم والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك
المجزوم على ضمير بارز لك كنمن نحو لم يضرب القوم قوله مثل
يضرب مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا الاعرابه
حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشرح انه جعل مثالا
للاعراب قائمة بما لحقه به قوله والمضارع المتصل به لا يخفى
ان الظاهر من سياق كلام المص ان قوله والمتصل معطوف
على المجرور وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح لكن الصحيح
عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد فنبه الشارح
عليه بقوله والمضارع المتصل به ولو مثل المص بقولنا
مثل يدعوان وتدعوان الح بدل يضربان وتضربان اه لكان
اوضح قوله والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل
الصحيح عندهم وهو ما كان اخره حرف علة لكن المتبادر من
كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص قوله اسقط الحروف
المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة فى كونهما قابلين

بما لاحقة

للسقوط **قوله** هذا التجرد ولم يقيده التجرد في المضارع وقيدوه
في المبتدا حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه
كما في قسم المسند اليه من المبتدا او اسناده الى شيء كما في قسم المسند
من المبتدا لانه يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع
لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب مع الغير فيوجد منه
ما تجرد عن العوامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه
لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع
قوله كما هو المتبادر من عبارته المتبادر من بيانه لاقسام
المضارع انه لم يجعل الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان
المنصوب منه وينتصب بان الخ في بيان المجزوم وينجزم
بلم الخ فلما لم يقل هنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم
يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع
اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا
تحقق الناصب والجازم تمتنع وقوع الاسم موقعه
لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه ففي
لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل ويرتفع
بوقوعه موقع الاسم لان وقوعه موقع الاسم خفي في كثير
من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة
والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة

ناصب الاسم ولا جازمه نحـ

بعضها

بعضها عن بعض لا بيان العامل **قوله** وذلك مذهب الكوفيين الى
الاكثر منهم او الكسائي منهم يجعل العامل حروف اتين **قوله** كما في زيد
يضرب صحة الوقوع موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي
لانا نقول هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه العامل **قوله** ابدل الالف
نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون
الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين **قوله** وقال الخليل
اصله لا ان يرد ان لا ان يضرب في تقدير لا ضربك وهو ليس
بكلام بخلاف يضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة
التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق بلا المتصرح بانه لتاكيد
النفي لان تاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التاكيد فاعمل
عمل النصب فيكون اثر الفعل على صفة يكون مع النون
ولذا خص لن من بين حروف النفي تاكيد النفي **قوله**
بعد حتى نحو سرت ما ذكره الشارح في تفصيل الحروف
التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المص
سيفصلها فمحل ما ذكره مقام تفصيل المص **قوله** اذا
لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن
والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمراد
ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين
سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن

الى غير ذلك قوله هي المخففة صيغة الفصل هذا للحصر اى هي
المخففة لا غيرها وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن
وقوله من المثقلة متعلق بالاحتراز المخففة الماخوذة
من المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا
الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي الناصبة الغيت
لخروجها عن مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة
الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست هذه تاكيد
للحصر قوله على غلبة الوقوع اى كون جانب الوقوع غالبا
على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر
قوله لا موجبا مطلقا كما قيل ولا موجبا في الدنيا كما قيل
هو الحق قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا
في الاستقبال فيه بحث لان جواب كلام القائل لا يكون
الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء
لجواز ان يكون فيما مضى كقولك في جواب من قال
اسلمت صار جزاك ان عصم مالك ودمك فالوجه
ان يقال اذن لضعفها لا يقدر ان تعمل في الحال الذي هو
جار للماضي الذي هو مبني الاصل قوله واذا وقعت بعد الواو
والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بالواقع بعد الواو
والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف

لانهم

لانهم وجودها ولم يجدوها فاو جهين فتدبر قوله
فالوجهان جائزان جعله وجهان مبتداء لا في علا الا ان
حذف الجزاء اهون من حذف عامل الفعل لان فيه حذف
الفاعل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند
لا غير لكن الاظهر بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره
ففيها الوجهان الالغاء والاعمال قوله وان كان بالنظر الى
زمان التكلم الاول سواء كان او ترك المستقبل فتدبر
قوله بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية
سيما وقد علم معنى كي قبيل ذلك لكن تقييد الى معنى انتهاء تجعله
الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى
انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها
او معنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه
ان يكون مجروره اخر جزء مما قبله او متصلا باخر جزء منه
قوله فيحتمل ان يكون ماضيا وحالا او استقبالا لا يحتمل
الاستقبال كما لا يخفى قوله كما تقول كنت سرت امس
ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع
حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على
ما ذكر امس مع الماضي قبله فجعل هذا المثال لحكاية الحال
دون واحد من الامثلة المذكورة القابلة لذلك في كلام المص

بحكم **قوله** لمانك كنت في زمان الدخول صفات حفظه العبارة
وجعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال و
هو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال
المحكي به من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع
في معرض الحال **قوله** لانها علم الاستقبال فيه انها علم الا
ستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي
الحال الآن يقال ينافي افادة الحال فلا يصح ذكره في
مقام افادته **قوله** كما توهمه بعضهم وجه التوهم انهم يقولون
انها حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدا بعدها **قوله**
ليحصل الاتصال المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالكلية
لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا
ومعنى عاطفة كانت او جارة **قوله** مثل مرض فلان
حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية
ولهذا اكتفى المص به فجعله مثالا للحال تحقيقا يخالف حال
التحقيق **قوله** وامتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع
نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول
لان السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون
في تقدير كان سيري واقعا وان يكون في تقدير كان سيري
هينا الى غير ذلك فما لم يتحقق خبر كان لا يصلح للسببية

فجعل

فجعل مانع الرفع وانتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط
صحة التامل **قوله** فيبقى الناقصة بلا خبر لا يخفى ان الخبر
في صورة النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر
متعلق بحتى فلك ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى
ادخلها بالرفع على تقديره **قوله** فقوله ايهم عطف بتقدير
جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان
قوله اسرت حتى تدخلها عطف من غير تقدير الا انه
دعاه اليه ما ذكره وانه اذا عطف على شيء وسبقه قيد
يشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد
لا محاله واما اذا عطف على ما لحقه قيد ما شركه يحتمله
قوله اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فعل الله تعالى
تعذيبهم فتامل **قوله** والفاء التي تنصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة
المبتدا ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء
في قوله فتقديران والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة
بشرطين **قوله** احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه
عليه الشارح **قوله** من النفي المستدعي جوابا وصف النفي
بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء قد سبق منه موافقا
للمشهور ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا

فيصح عطفه على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية
لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف على الجملة للاختلاف
خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء هنا مبعد عن
العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فان الجواب
لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى ان ما دل الكلام عليه من انه
اذا لم يقصد السببية فى زرنى فاكرمك لا يصح النصب
يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال
ح يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما فى تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه **قوله** والحق بالحجاز فانه انما جعله لضرورة
الشعر ومع ذلك يوجه العطف بتأويل ما قبله نقولنا
سيقع متى تترك منزلى والحق بالحجاز فالاستراحة ويمكن
توجيهه بما يخرجه عن الضرورة وهو ان يجعل ما تترك
والحق فى معنى الامر لا تترك ولا لحق فاشترطا **قوله** وا والتى
ينتصب اه اكتفى هنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر
المبتدا او نقدا احسن **قوله** اى بشرط ان يكون بمعنى الى
ان او الا ان اه لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب
بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون فى التركيب معنى الى
ان فيقدر ان لتتم اللفظ الدال على معنى الى ان **قوله**
اذا لان المعطوف عليه اسما صريحا فيد الاسم بالصريح

ليخرج

ليخرج نحو اعجبنى ان يضرب زيد فيشتم فانه لا يقدر ان
لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة
وفيه نظر لانه يشكل باعجبنى انك اتيان وتعلم فانه
يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقدر الاسم بالصريح
ويمنع كون المعطوف عليه فى اعجبنى ان يضرب فيشتم
اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتأويل بالاسم متأخر
عن العطف **قوله** ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها
مرتين ويمكن ان يجاب عنه بان العاطفة فى تقدير ان
على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض فى الشرط
والثانى اشتراك الجميع فيه فعدا ولا المخصوصات
بشرط لينضبط وفصل عقيبها شرايطها ثم اتم العد
بذكر المشتركات فى الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها
الى التفصيل **قوله** ومع العاطفة اى مع العاطفة مطلق
اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف
العاطفة المقدر ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل فى
حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان
هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط
المشترك بين الكل فتأمل **قوله** وينجزم اى المضارع بلم
ولما ولام الامر ولا المستعملة فى معنى النهى اضافة اللام

لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لالانها علم لنفسها فلا
تقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج
الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق
بالمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة في النهي بجعل قوله
في النهي حالا الا ان الانسب بالمعنى تقدير المعرفة كما فعله
الشارح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ
قوله احترازا عما استعمل في معنى النفي وعما لم يستعمل في شيء
نحو لا اقسم قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم
بالاصالة فعلا واحدا والا فقد يتعدد مجزومه بالعطف
فتقول لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازات اي بعضها
فان كيف واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها
فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واي وهو ايضا
مما يجزم المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما
تدعوا او بدونه قوله مع كيفما واذا في كيفما شذوذ وان
اذكونهما من كلم المجازاة كما لجزم بها شاذ قوله وتختص اي لما
بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيد لم بما النافية
فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله وكان ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله فيه بحث لان ان في ان لم اضرب
ليس عاملا في اضرب فانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول

ان

ان لم اضرب قوله ولا النهي لا يصح اضافة العلم وكانه
نكرها او جعل النهي مرفوعا صفة لكلمة لا بمعنى لا الناهية
قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء
سببا لا بمعنى جعله سببا فاللايق ان يفسر الكلام بافادة
سببية الاول ومسببية الثاني فكان المص اراد بجعله سببا
جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فماله
ان المراد لافادة سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد
هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح قوله من حيث انه يبتني على
الاول ابتناء الجزاء على الفعل اي قد يبتني كذلك وذلك
اذا كان الاول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس الامر
كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما
شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية
فافهم قوله لتحقق تاثير حرف الشرط فيه اه اي تحقق التاثير
معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت ضربت فظاهر
واما في ان خرجت لم اخرج لان الجزم بلم لا بان لغو لم
وسبقه معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون
سابقا في الطلب ويتصور فيه التنازع قوله وان كان
مضارعا مثبتا ينبغي ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر
نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه يلزمه الفاء لعدم تاثير

حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء
والتمني فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له
فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجيء قوله او بلن حيث
يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى لانه صار
مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب
بلن متعين لقربه وسبقه كما مر قوله او الاستفهام نحو ان لم
يضربك زيد فهل يضربه او مضارع منفي بما نحو ان لم
يضربك فما تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما
ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل
والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب قوله موضع الفائية
على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا
مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اى
بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة
فتدبر قوله وان التي تنجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة الى آخره عبارته مشعرة بانه
جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة
على الحالية من جعله صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا
بالمقدرة مقدرة خبر الا انما كانت ولا ضرورة تدعو اليه
والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان قوله اذا كان المضارع

الواقع

الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لها الا حاجة في تقدير ان
الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السببية فان تحقق السببية
كان الكلام صادقا والا كان كاذبا واد على النكتة فتدبر قوله
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع الى اقوى الشواهد
على ارادة الصيغة انهم يقولون لهذا الامر بالصيغة
فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم الامر بالصيغة قوله وفي
بعض الشروح انما قال مثال الامر الامر بالمعروف بصيغة
لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم
ارادة المصدر نقضه بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك
ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر كما يقال لام الامر
والوجه ان يقال الامر في السنة الصرفيين يستعمل الامر باللام
وهو الاصطلاح المشتهر فيما بين المحصلين فخاف ان
يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر
بالصيغة قوله صيغة يطلب بها ش ملاه قوله يطلب بها
اخرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها
باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فلا يحكم
بان قوله يطلب بها الفعل ش مل الكل امر لا يتم ولا يخفى
ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء
الافعال في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف

المضارعة وقوله صيغة يطلب بها الفعل اه مما يشعر بانه جعلها
بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا والاظهر ان صيغة
بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله
الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه
وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغايب والمتكلم وقوله بحذف
حروف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فلتفرحوا
وعن مثل صه وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة
التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية
الاشتقاق في الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة
او بحذف مضارع قوله وفي الصورة حكم المجزوم اي
حكم اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله في اسكان
الصحيح اه لا خفاء في ان اسكان الصحيح وسقوط حرف
العلة حكم الاخر واما سقوط النون فليس حكم الاخر
لان النون ليس باخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج
بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة
واحدة فتنزل النون منزلة الاخر قوله فان كان بعده
اي حروف المضارعة الخ يعني المص بعد كون اخره في
حكم المجزوم ان كان الخ ولذا اكتفى ببيان زيادة الهمزة
ولم يبين على الاخر فقوله اسكن اخره مما لا حاجة اليه مع ذلك

قاصران

قاصران ليس فيما في اخره نون او حرف علة اسكان الاخر
بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف قوله والمراد
بالرباعي ههنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان
الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله من المزيد فيه نظر لان
الرباعي لا يخص المزيد فيه وقوله وانما هو من باب الافعال
ايضا لانهم لا يتقاضونه بفاعل وفعل الا ان يتكلف و
يقال ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد
حرف مضارعته ساكن وكذا قوله ههنا يعني في مضارع
رباعي بعد حرف مضارعته ساكن قوله دفعا للالتباس
يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع
على تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل في
افتعل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح
الهمزة وكسرها لتعيين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال
فتح التاء وكسرها على انها لا يطلب احد بانه لم لم يفتح التاء
او لم يكسرها حتى يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل
في اقتل اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم المعروف
في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج
من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سواه ساكن
بعد ضمة ليس كسرة الهمزة فيما سواه ساكن بعده ضمة

بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف المضارعة
ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذى من مضارع بعد حرف
المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت
اى فى وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال
لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون
بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف
اى فاعل فعله لا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا
لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يرد فى الكلام الا تقدير
او علم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى ما لادنى
ملابسة لم تنبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصوف الفعل
الذى لم يذكر فاعله الاول الامر الذى لم يذكر فاعله فيتم اسم
المفعول فيتم كون الاضافة بيانية فكانه اراد بالفعل
الفعل وشبهه على المسامحة السابقة ولم يذكر هذا القيد
ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فى تعريف مفعول ما لم يسم
فاعله ولك ان تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز
حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث
الى قوله خوف اللبس الاخصر ان يقول فان كان ماضيا كسر
ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغنى
عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثانى مع التاء

قوله لئلا

قوله لئلا يلتبس فى الدرج بالامر فى تثنية الغايب وجمعه مطلقا
وفى واحده وفقا الاول ترك التعليل وتفسير قوله خوف اللبس
قوله هذا علة بقوله ويضم الثالث والثانى يمكن تعليل ضم الاول
ايضا به فانه لو اكتفى فى ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة
معلوم من باب علم والتبس فى باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المص
فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره عينه فقط معتلا فيمكن ان يقول اراد
ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع
به الاصوب قوله وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض
واختلاف فى المبنى للفاعل منه كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه
وان لم يكن ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه
انما خص معتل العين لزيادة غموض واختلاف فى الماضى
كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله
المتعدى وغير المتعدى هذان قيدان لقسمى الفعل لا قسمان
فان المتعدى اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدى الا ان
المتعدى مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق
فان المصدر لا يتوقف فهمه على شئ فضلا عن المفعول ولذا
جاز حذف فاعله والسر فى ذلك ان النسبة الى الفاعل و
المتعلق بالمفعول خبران بمعنى الفعل وما سوى المصدر
مما يشبهه فنقول المصدر المتعدى ما يشتق منه الفعل المتعدى

مباحث متعدى

فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما اشتق
هو منه عليه ولهذا لذلك قال المتعدي من الفعل **قوله** فان التعلق
نسبة الفعل الى غير الفاعل قد دل عباراته سيما هذه العبارة
ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم المفعول
بالحذف والايصال فما وقع في التعريف اسم المفعول الا ان يقال
التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول والمفعول
ايضا متعلق به فاوضح ببيان عين تعلق الفعل معنى
المتعلق الذي هو المفعول **قوله** وصفة الفاعل والمفعول يريد به
معنى الحال **قوله** وصفة الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين
الحال صفته اعم من المفعول به فلا وجه لترك صفة المفعول في
هذا المقام فان اللازم كالمتعدي به يتعلق صفة الفاعل
والمفعول **قوله** وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا
يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعل
نحو تدحرج **قوله** او بالف المفاعلة نحو ماشيته او سين الاستفعال
نحو استخرجته وهذان غير مشهوران في باب التعدية وانما كما
المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما تركا لانه
لا يعديان جوهر الحروف ولا يصرفان في معناه كما يجعله
طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب
المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبه

في المثنى

في المثنى فلم يتغير فيه معنى المثنى بحيث يطلب مفعولا بل حدث
في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته
معناه صيرته خارجا فاحدث السين مع التصيير المستقبل
في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل **قوله** و
ثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعتها
الى ستين وارجو ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع
به الطالبون **قوله** كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار
عليه اه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشئ فلا يقال
اعطتني واعطيتك **قوله** والثاني والثالث من مفعوليه
من بيانية لا تبعيضية ولهذا لم يقل من مفاعيله كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الاخر الحالا وللتخصيص
بيان المختص به بل هما مثلهما في خصائص اخر لباب علمت
ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي
تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم وايضا يجوز
كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشئ واحد فتقول
زيدا اعلمتني قاعدا **قوله** كانهم ارادوا بالشك الظن
اه هذا من خلط اللغة باصطلاح المنطقيين والا ففي
اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس **قوله** بسواء
الطرفين اي وقوع الخبر وعدمه **قوله** لبيان ما هي اي تلك الجملة

من حيث الاخبار بها نا شية عنه الاظهر ان المراد لبيان ما هي
اي الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان اعلمت لبيان لبيان
ان زيدا قايم مثلا عبارة عن معلوم يقيني وهكذا وهذا
الكلام سواء كان بعض ذكره الشارح او بعض ذكرنا يقتضي
ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية
وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا
يفيد مع فواعلها فايدة تامة ولا يصلح السكوت عليها
مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه ان يقال معنى الكلام
لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود
من ذلك التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية
بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفايدة لا الجملة
المدخولة وليست كساير دواخل الجمل فافهم **قوله**
فتنصب الجزئين على انهما مفعول لها الى مفعول لها وكانه
اراد ان كلا منهما مفعول لها **قوله** ومن خصايصها انه اذا
ذكر احدهما ذكر الاخر اي هذا هو الشايع وخلافه قليل
على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصلح علمت
ضربي كما زيدا قايما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب
في المثالين ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا
فكانه اريد انه اذا ذكر الاخر او ما ينوب منابه **قوله** لا تخلني

في الحاشية

في الحاشية اي لا تخلني حاز عين على اعزايك الملك بنا اذ قد وشي بنا
قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا هذا وفي الباب اي لا تخلني
اذلا على اغرايك الملك بنا وبالجملة جعل الاغراء بمعنى الاغراء ولكن
لم نجده في اللغة **قوله** فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة
هذا لا يوجب عدم جواز المفعولين بنسبيا لعدم توقف
افادتها على ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان
تقول فلا يظن كثيرا ويعلم قليلا اي يعطي الرجحان عنه
كثيرا ويقع اليقين قليلا وتقول لا يعلم زيد الا بالبراهين
ولا يظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم ما علمت
اليوم **قوله** لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا
وخبرا ومفعولين لها الخ الواو ثم لا يظهر فايدة في وصف
الجزئين وكذا لا فايدة في تقييد الكلام بالتام ولكلامية
غير مفيد بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا
الآن يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ما كلام المحشي **قوله**
فلهذا قيد جوازه المبني والاحتراز عن صورة التقدم
فانه لا يجوز فيه ابطال العمل **قوله** بلا واسطة كما يجيء مثاله
او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت
واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الى ما فيه
الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما

ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام قوله الفرق
بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز والتعليق واجب فيه بحث لانه لولا ان الالغاء
جائز السكاكي في قوله ومنها جواز الالغاء استدراكا ولما صح
ما تقدم من ان الالغاء واجب في الصور المفصلة وغاية
ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء
والتعليق بل اراد الفرق بين خصوصيتي الالغاء و
التعليق في هذا الباب بان الالغاء جائز ولذا قيده
بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق
الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله رأى البصرية
بمعنى ابصر والحلمية الحلم هو النوم وقد رأى ان للزجاج
درية اى ابصر نفس خلقه من صدف الزجاج ولكون رأى
بمعنى العلم شائع فيكون درية مفعوله الثاني وعلى ما ذكره
هو حال قوله ولبعض افعال القلوب ما عدا حسبت لا يصح
الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا
منفصلا فيجب حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا
الباب لكمال ظهوره من بيان المعنى قوله وهما اما
العلم والظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد قوله
وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص ولئلا يقال

الملكية سان

لا وجه

لا وجه للتخصيص بالبعض ولئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
ولئلا يقال لا وجه للتخصيص ببيان هذا البعض من المعاني
الاخر فان لكل منها معان اخر قوله وحسبت بمعنى صرت
احسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العباب قوله
بظنينين الى بتهم فظنين بمعنى المفعول قوله انما سميت
ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل
لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة
دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة
مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول
سميت بها لنقصان عددها بالنسبة الى الافعال التي
تتم بمرفوعها وفيه ما فيه قوله اى العمدة فيما وضعت له
هذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان نسبة
الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة
للفاعل وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة المتكلم
ان كان مصدرا مبنيا للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي
هو صفة الفاعل ان كان مصدرا مبنيا للمفعول فارادة
ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام التعريف
قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من
الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له

مستلزما لكونه عمدة فيها وضعوه لبيان الزمان ايضا عمدة
في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر لابد
من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كلا من الصفة والتقدير
عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير
الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة
فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فيلجأ ان
العبارة لا تساعده قوله ولو جعل الموضوع له اشارة
الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة
وجعلها لمجرد التقرير يعني خروج ما زاد على التقرير
عن معناه وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا
لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد
على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلة في
الافعال التامة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان تجعل اللام
في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك انه جعل
التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان
الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه والاوجه عندي
ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التاكيد
والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل
على صفة وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات النسبة

وكيفيته

وكيفيته لها من الزمان وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية
الدالة على النسبة المدلولة بها فيتاكد النسبة المدلولة للجمل
مدخولها عليه ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا
غايته ان العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام
للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا ان هذه
الحد لا يحتاج الى قيد زايد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف
ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من
العبارة قوله وقد يضمن كثير التضمين ملاحظة معنى فعل
لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة
ولابرازه في مقام التفسير طريقان جعل الاصلي ثابتا
والمضمن حالا فيقال في تفسير يتم التسعة بهذه عشرة
يتم التسعة بهذا صايرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما
ذكره الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان
كما توهمه العبارة قوله وجاءت بمعنى كانت في المفصل
بمعنى صارت قوله من الفزارة وهو الغفلة فان التركيب
غفلتنا حدث من الخوارج حين ارسل على ابن عباس
رضي الله عنهم ان جاءت غفلتنا حاجتك الم تجدنا
غافلين لما تريدنا قوله ارهف شفرته بالضم السكين العظيم

يستعملها العرب

على ما في القاموس قوله لا يتجي وزجاء وقعد الموضع الذي ا
ولذا جاء المص بالتركيبين اللذين وقعا فيهما لكنه قال
في بعض نصا ينفذ الحق في جاء الالطاد فانه يقال جاء
البتر فقفيز بين وقيل في ضبط مع موضع استعمال قعد
ان يكون الخبر لكانه كذا قوله على الجملة الاسمية عن مثل اقائم
زيد وقائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من
المبتدا والفاعل قوله اي لاجل اعطائهم الخبر حكم معناه
كما يعطي الخبر حكم معناه يعطى الاسم ايضا فصار
زيد غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه وبجعل زيد منتقلا
قوله ثبوتا ماضيا الاول جعل ماضيا مفعولا فيه في زمان
ماض وتنكيره لبيان انه ليس لزمان معين من الماضي
قوله بتيهاء قفيز البيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها
من التيه بمعنى الضلالة والقفز المكان الخالي يصف المطر
بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت
فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله
فان بيوضها لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان
بمعناه لفسد هذا المعنى كذا في العباب قوله هذا ايضا
عطف على قوله لثبوت الى اخره وانما ذكره مع كونها غير
خارجة مما هو بمعنى صار ومقابله لانه مختلف فيه فعند

بعضهم

بعضهم انها تامة والجملة تفسير لضمير شان هو فاعلها
فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة
والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار
عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف
في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة
وزائدة تجا مع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله كقوله تعالى
فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن فيكون في موقع الايجاد
ثبت في موقع جعل شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا
بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد
ايضا بمعنى كن موجودا قوله ويكون زائدة هذه مختصة
بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها ثابتة للجميع نصا لبعضها
قوله فما لك من نعمي تحولن ابدا اسا استغاثة من اجل
تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تحولن اليه ما الارادة
المتعددة بالمصدر او بجعله بؤسا وشدائد فجمع وان
كان واحد التعدد الخبر قوله قبل سمي اسمها فاعلا قد فات
هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل
على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس
في مرتبة الاختصاص الاطلاق ببعض الافعال ويخرج

نقول بنه فی هذا الكلام يجمع الخبر مع الفاعل على الاصطلاح
على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر
وليس الخبر على اصطلاح من يسمى الاسم فيه فاعلا مسمى
باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسمها كى انه يسمى الخبر
مفعولا وخبرا قوله واعتبر الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المص
مما لا مقتضى له قوله او تقديرا كقوله تع وللتعميم قال
ويلزمها النفى ولم يقل ويلزمها كلمة النفى قوله وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف هنا فرع
تقديره فى المصادر وذلك منه وحة عنه لان ما فى ماد
مادام صار غالى فى تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان
معه وليس الامر بهذه المثابة فى شئ من المصادر قوله
احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه
وبين الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه
لا بد لهذا الكلام من الاشتمال على ما ينصب الظرف ويجوز
تقديم اخبارها على اسمائها كان الاصوب ان يقول وامره
كامر خبر المبتدأ وح لا يشكل عليه ما اورده الشارح
ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن
جانبى وجوده وعدمه يمكن ان يختار هذا الشق ويراد

انه

انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا يمنع
من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة
الى التعرض لها هنا قوله لحوكم كان مالك الظاهر ان هذا
بمعزل عما هو فيه اذ الكلام فى تقديم الخبر على مجرد الاسم
وهذا المثال داخل فى تقديم الخبر على نفس الفعل نعم
هذا يتجه على قوله فتم لجاز قوله وهى اى الافعال الناقصة
الا انسب لسياق الكلام الا هى متى كانت راجعة الى الاخبار
الا انه صرفه الى الافعال لا قتضاء ظاهر قوله وهى من كان
الى راح واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه
الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع الملفقين تأخر
والمراد بالاختلاف كون الملفقين معاصرين متنازعين
دل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من
جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة
لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب الملفق فى الخلاف
فانه كما نفعه الاجماع وعدم ضعف جانب فى الاختلاف
لانه ليس فيه خلاف ما تقدم ويمكن وجهان اخران
للتمييز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد
بالمختلف فيه ما اختلف فيه النحاة وحمل المص اختلاف
النحاة فى ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف

بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه للخطا اى اللغة
وثانيهما انه لم يتعين المحل لقوله عند المص فى ليس
بخلاف الافعال المنفية قوله ما اى فعل اتى ذ الى
ان التعريف لفعل المقاربة اذا التعريف للماهية
دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب
افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة
اى موضوعا وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف
افعال المقاربة عسى الاشفاق فينبغى ان يقول رجاء
والاشفاق لا تقول عسى الاشفاقية موضوعة لدنو
الخبر رجاء لان نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا و
افعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون ..
باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
والاشفاق قوله والانشاءات فى الاغلب من معانى
الحروف انما قال فى الاغلب لان امثال اضرب انشاء
لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية قوله
بتقدير مضاف اليه فى جانب الاسم ينزيفه ما جاء
فى كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجع تاويله
الخبر باسم الفاعل قوله فالمضارع مع ان وان لم يبق

على المفعولية فى صورة الانشاء الاولى ان يجعل

منصوبا

منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا
نحو عسيت صائما قوله والذى اراه ان هذا وفيه
يرده نحو عسيت صائما وههنا احتمال آخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى طالب للاسم مع امتناع
الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس
بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة التوجيه على ثبوت
عسى ان يخرجا الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان كذلك
لينبغى ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله
واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع يتوقف
صحة هذا التوجيه على ان يثبت فى الاستعمال عسيا ان
يخرجا الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرجا الزيدان
فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثانى
قوله وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال
الاول الاولى ان يقول المص تقول عسى زيد ان يخرج
وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهته
قولك اما هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج
اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى
ضمير زيد كما جوزه المشابهة متحققة كما كانت فى الاستعمال
قوله فتميز عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل

في الحال لا يظهر ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله
لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ان يمضي بمعنى
ذهب وانقطع قوله اي كسائر الافعال اي كما في الافعال
قوله فغير اي غير لم يكد وجعله لم اجد قوله وقال عنبسة على وزن
الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنبة بزيادة
النون بعد العين ولم نجدها من الاسماء العربية قوله و
في المستقبل والاول وفي المضارع وكانه لخفاء الحال
اقتصر على الماضي او الاستقبال قوله وقد عرفت وجه
التمسك به والجواب عنه لا يخفى على احد ان ما كادوا
يفعلون لنفي القرب فكانه وجه قرب قول من قال انه
في الماضي الاثبات انه انما ينفى به القرب في الماضي
اذا استعقب انتفاء القرب الموجود فلا يقال ما كاد
زيد يفعل الآن اذ الكان قوله بعد ان كان بعيدا عن الفعل
ويؤيده انه قال واثباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات
القرب يستلزم نفي الفعل ثم وجه التمسك به تام والجواب
عنه ضعيف قوله وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة
لا تقول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لان تقول
جعله اذا مستقبلا وكان من خطاء ذا الرمة راى انه
ماض وكانه غيره وذو الرمة اما الغفلة من تغيره اذا مستقبلا

وكان

[غيره صح]
وكان من خطاء ذا الرمة راى انه ماض وكانه [غيره] ذا الرمة راى انه
اما الغفلة عن تغييرا اذا او سدا لباب اعتراض القاصرين قوله
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين لمجرد ذلك
ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل على انه جعل قوله
وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال دعويين وجعل
التمسك بشعر مرتب وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة لهذا الكلام
الا الاطالة وفي قوله ولا يثبت مدعاه لمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذة
يعرفها الفطن فتفطن قوله وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال في
لا المعنى ويتجه عليه انه توهم ان الاصل استعمال خبره مع ان وكذا
الاصل استعماله بدون ان وهذا تناقض قوله وجمعها بالنظر
الى كثرة افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للتنبيه
على حال العدد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة
ذكر كل ويكون النكتة فيه بعينه ما ذكر اذ ذكر كل لكان اقرب ولك
ان تقول جمع مع عدم كونه الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب
في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب سواء كان هذين
او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى نوعي
صيغته وللتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس
الا النوعين قوله وفي ضمن التثنية والجمع ايضا اي كما هو
مفهوم في صريح المفرد قوله ولا شلت عشره والشلل اليبس في اليد

او ذوها بها يقال شلت وشلت معروفا ومجهولا والمراد بالعشر
الاصابع وهذا تعجب من حسن الرمى قوله فانه فعل وضع لانشاء
التعجب وليس لمحض الدعاء يمكن ان يجاب بان المراد ما وضع
الانشاء التعجب فى نفس مصدر هذا الفعل وقايله اللذين شاء و
لما شل عشر ليس كذلك قوله وله اى لفعل التعجب اولما وضع الاوجه
هو الاول لان تعريف الشئ ليتاتى الحكم عليه لا للحكم على التعريف
قوله ما اشتهى الطعام فى القاموس شهيته كرضيته احببته
ورغب فيه قوله وما امقت الكذب فى القاموس مقته ابغضه
قوله وانما قيدنا التقديم والتاخير الاطلاق خير من التقييد لانه
متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى تذكر التقديمات
الجايزة فى غيرها والممتنعة واما ما ذكره من الباعث فلا
ينفع لانه منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه
وان كان معه مانع اخر واجيب لا يخفى على الفطن ان شيئا
من الجوابين ليس بالمسكن والماء البارد ولا يحصل من
هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن
عليها ولا يؤخر مما بعدها لمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وان
كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله
من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهر
ذا ناب لا شر حقير فالمعنى شئ خفى احسن زيدا لا امر جلى

واما

واما من جعل المعنى شر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن
زيدا من قبيله لانه يكون المعنى احسن زيدا شئ فيلزم استثناء
الشئ عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدا نكرة للعموم فان
المعنى كل شئ احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب جدا
قوله قال الشارح الرضى هو قوى وانما لم يلتفت اليه المصنف
لانه لم يكن ح احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوايد
الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه
قوله وبه اى مجروره وانما عبر عنه به لان الباء الزايدة كالعدم
فمع ذكره كانه لم يذكر اولانه للزومه كالجزء من الفاعل قوله
ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاء فى اسمع بهم
وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشرى الخ ويمكن ان يقال
الخطاب للمحسن والباء السببية اى ضر يا حسن حسنا بزيد قوله
بهذا اللقب اراد باللقب البر لا العلم المخصوص كما هو المتبادر
فى اطلاق النحوى والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال
وضع لانشاء مدح وذم كما هو فى نظايره ولا داعى الى
ارادة المشتهر بهذا اللقب فى هذا المقام خاصة قوله
او مميزا نكرة منصوبة وصف المنصوبة بمجرد التوضيح
اذ التمييز اما منصوب او مجرور وهنا لا يحتمل الجر الا ان
يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما فى قاتله الله من شاعر ولك

ان زيدا المنصوبة لا محلا فاحترز به عن ما ليحى التقابل بين النكرة
وبين ما في التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمنفصل رد
المذهب الى على وسيبويه قوله القيام لام تعريف العهد لا العهد الذهني
لئلا يلزم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدا يبعد ان يكون اللام
للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقدير
كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد
ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم
افراده فالعايد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه
صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا
الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الانسب
جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدا الا انه لا يحسن
تقديم التفسير على الابهام قوله اي مطابقته الفاعل او مطابقة
الفاعل اياه يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا
وظني ان الملتبس بالفاعل تعيين للفاعل كما اذا التبس
فاعل الفعل بالمفعول بتعيين المقدم للفاعل قوله حقيقة
او تاويلا لا يختص التعميم بالمطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة
في غيره ايضا فالانسب تاخيره قوله من حب الشيء اوجب اذا
صار محبوبا يريد ان في حب لغتان حب بفتح الحاء كما هو القياس
وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب

على وزن

على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس
حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب قوله والعامل
في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية الاولى من الفعل لان العامل
هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا
نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم
كما في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله
فان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فيه مصادرة لا مكان
المدعى ان ذا او ذو الحال لا زيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل
لا عن المخصوص فالصحيح الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص
في بعض النسخ قوله اي برحها بضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم
معناه الاتساع كذا في القاموس قوله ففي عدها من حروف الجر تسامح
ولذا لم يجمع واو القسم معها كما جمع تاؤه مع الباء اذ فرق بين
المعدود مسامحة والمعدود حقيقة والاظهر انه اختار مذهب
الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها جارة عنده
ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا ولا يضمر
بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا الا شاذا قوله كثيرا ما
يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان تختص من الابتدائية بالافعال
الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على العذر من اول النهار
الى اخره والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لابتداء النهاية

ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية واما تغيير الغاية
بمعنى المسافة فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا
ان يراد بالمسافة الحقيقة او التنزيلية قوله وعلامته صحة
وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع
من في قد كان من مطر اي شيء مع انه جعلها بيانية لانه يلزم
وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة
لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه مع ايراد مقتضيات
الموصول قوله وصعودا على سبيل الحكاية فالمراد بكونه في
كلام غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل قوله فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء
من الزمان والى قد يكون للانتهاء اي غيرهما قوله فلا يقال
حتاه كما يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه
بمعنى الى قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز
قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل الجذع الساق ان يكون اشتراء
الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس
في الاشتراء قوله والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما
وقع في عبارة الصرفيين ان تعدية اللازم بحرف الجر
في الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص بالباء قوله
وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا فعذا يدل

على ان

على ان ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء
للاستعانة او للالصاق لا يتوقف على سماع ولا تقييد به وقيل
التعدية مقصورة على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره انه
للاثبات لشيء والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض
المتأخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر اولا يصح
زيد اخ لعمرو اذا كان ذا شهران اخا بكر ايضا وفيه انه
لا ينبغي الاختصاص الاضافي في مورد استعمالها فلا
داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر وبمعنى الواو في القسم
لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه
كواو القسم لا كبائه قوله مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى
المعرفة لا فرق بين رب وبين ساير حروف الجر حتى يمنع عن
المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما نبه الرضي
انه لا يتحقق التقليل في المعرفة اما للكثرة فينافيه واما للواحد
المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة
ولك ان تقول مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل
كما ان كم للتكثير ففيه تثنية العدد الطالب للتمييز وهذا
وجه وجيه وان خلا عنه بيانهم قوله ثم تستعمل في معنى التكثير
وبقي له اشتراط وصف مدخولها وان النفي عنه موجبه
من التقليل قوله ربما ضربه بسيف صيقل اي مجلو قوله وواوها

اي واو رب في حكمها كانه اشار الى ان الاولى ان يقال ولو ما
في حكمها ولا يختص مشاركتهما بالدخول على نكرة موصوفة
ولكان المص لم يقل واوها في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة
بالواو ودخولها على الضمير ولا ويدخل على نكرة موصوفة
تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو
بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون الجمل لعدم لحوق
ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة
البلدة كل جزء من الارض مستحيز عامرا وغامرا والانيس
المؤانس وكل ما يونس به واليعفور ظبي بلون التراب
او عام ويصم الثياب والخشف والعيس الابل الابيض
التي تخالط بياضها شعرة كل ذلك من القاموس قوله
فلا يقدر له معطوف عليها ان ذلك تعسف وجوب ارتكابه
للتاويل ليسهل ذلك يخرج عن كونه تعسفا قوله انما يكون
عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله
لغير السؤال خبر ثان اي يكون عند حذف الفعل ولا يكون
الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والاخير خبر
الفسا والمعنى فافهم وذلك لكثرة استعمالها في القسم
وهي اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء تستعمل في السؤال
وغيره ومع الظاهر والضمير فوجه الظهور ان للباء معاني

كثيرة

كثيرة بعضها غير القسم بخلاف الواو قوله مختصة باسم الله
من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله تعالى
لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد
مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو
يكفي قوله ويتلقى اي يجاب يقال تلقيت كذا اي القي اليك
محل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يتلقى الى القسم
الجواب باللام الخ فجعل القسم ملقى اليه جوابه يجوز اقتصار
مانه ونجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى
المخاطب مع اللام في جوابها وان او حرف النفي قوله اي
توسط القسم بين اجزاء الجملة النواة تنازع الاعتراض
وتقدم فيما يدل عليه فاعمل تقدم وحذف معمول الاعتراض
واليه اشار الشارح قوله والتقديم ليس مثله بالنصب
وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام
وجوها وليس زيادة الا في وجه واما الباقي فمنه ما لا
زيادة فيه شيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي
المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى
لان الى ثلثة من الماء بنين وهذا وجه يلقاه الفحول
بالقبول ونحوه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم
الزيادة احق من الترجيح وفيه نكتة وهو ان نفي

مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثله مثله
بل المثل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه
فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة الملحق به التقارب
ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان
وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة
قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الاول
بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم بزيادة الاسم
سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجح ايضا ان الحكم
بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير
قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر يتوهم خروجه
عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى على
اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به
معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو
الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا
على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال
وتسلطوا قوله يضحكن عن كابر والمنهم البرد حب
الغمام والانهام الزوبان شبه ثغورهن اللاتي يعلوها
الريق بحباب الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة
بالفعل كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على

طبق

طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى
اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلان
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت لم ترد
هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها
لانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال
فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال
المقصودة بها الانشاء والشايع استعمال الماضي في
الانشاء كصيغ العقود قوله الى العكس باتيتهما على حذف
المضاف كانه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة
وضميري لها وعكسه في المرجع والا فيمكن رجوع عكسها
الى ما بقي بعد استثناء الان من هذه الحروف فان قلت
ان اريد لهذه الحروف صدر الكلام المقصود لذاته فما
ذكر من الواجب لا يوجب اذ الدلالة على قسم من الكلام
لا يوجب الا وقعت فيه فان ايضا كذلك وان اريد ان
لها صدر الكلام فحوله لذات من ما ذكر من الموجب لا يوجبه
اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر
كلامه اذ لا ينكر صحة زيد قائم ابوه قلت اريد ان لها
صدر الكلام سواء كان مقصود الذات اولا واسم ان
وخبرها ليسا كلاما بل ما جعلا مفردا فهي ليست في صدر كلام

وقعت فيه **قوله** ولحوقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى
على الافصح سمع العمل فى ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم
جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه الحروف
والجملة بعدها خبر ولا الاصح انها حرف زايد كما فى حالة الاعمال
ليتما فلو قال فتلغى على الافصح والاوضح لكان انفع
كما وقع فى بعض اشعارهم يشعر بان السماع يساعد
فى الجميع وقد عرفت انه مختص بليت **قوله** فان المكسورة
لا تغير معنى الجملة قال الشارح الرضى اخذ فى تفصيل
معانى الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لان
وان معنى فالاولى اخذ فى تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف
قوله فى حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح
السكوت عليه **قوله** مكسرت ان بنيه على ان كسرت مسندة
الى ضمير ان او على ان مفعوله المحذوف ان والمراد كسر هذه
المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل **قوله** اى فى ابتداء الكلام
تحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام
المتكلم او اوله وعليه حمل الشارح الرضى ورح يتجه عليه
انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول
بل مما يجب كون ان فى الابتداء كلام المتكلم المقابل بوسط
كلامه ورح يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسط

كلام المتكلم المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء مواضع الكسر لان
منها كونها فى اول جملة وقعت خبرا وحالا او جواب قسم والمراد
بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه فى حكم العلم والظن
حال كونها مع جملتها فاعلة بنيه على ان فى كلامه مسامحة لان ان
ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتداء ولا مضافا اليه بل
هى مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد
المص كونها احد هذه الاشياء فى المعنى فانها بمعنى الثبوت
الذى هو مدلول ان وهكذا البواقى ومفعول ما لم يسم فاعله
مندرج فى الفاعل على اصطلاح غير المص ومندرج فى المفعول
على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول القول باب علمت
ان زيدا قايم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس
ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا
حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو
عجبت من انك قايم لانه داخل فى المضاف اليه عند المص
كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يبق ذكر المجرور
بحرف الجر كما يشعر به كلام الرضى **قوله** وقالوا لولا انك خص
ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على المخالف فان المبرد والكسائى
زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون ان ما بعد حرف الشرط
مبتداء وقد بعد الشيخ الرضى حيث جعل قوله وقالوا لولا انك

جواب سؤال مقدر وهو انه تجب بعد لا جملة اسمية فيجب
كسران فيكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال
لانه عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف قطعا و
ان الفتح لا يوجب الفعلية لا ب عده قوله ولو انك لانه فاعل
لانه لا سؤال يدفعه قوله كلو انك قمت كما ستعرفه في بحث
حروف الشرط قوله فان جاز في موضع التقدير ان الخ
ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الآخر فلا يرد
انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه
ونظايره مع صحة الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتداء
او خبر مبتداء اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوايد الشارح
وكان الرضي لم يلتفت اليه لاستلزامه لحذف قبل الحاجة
لكن في كونه مبتداء بحث لانهم لما وجبوا تقديم الخبر لئلا
يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه
يوجب الالتباس لان الخبر وبالجملة خبره قوله واكرامي
ثابت لم يوهم تقدير الخبر مؤخرا وهو لا يجوز لان المقام
مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتداء ليس
موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المص من
مواضع المفرد وكما عد المبتداء والمفعول قلت الخبر
للجزاء ولا يصلح ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتداء في

مقام

في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر قوله فمن جملة الشبه قولهم
انهم انقطع الشباعه واجوديها بالتحقيق لكثرة الشبه وله و
خفاء اصله وحاله لا جرم قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح
وغالب امره الفتح فلا رد الكلام السابق عند الخليل وزايده
كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى القسم وجرم فعل
ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق ومصدر
بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروي فيه عن العرب لا جرم
على وزن المرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان
لهم النار فهو كلا بد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم
للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم
لاتينك ولا جرم انك قايم بالكسر والفتح بعده نظرا الى
الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون
فيه تغييرات اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في حالين و
زيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة ان بالعين فيما
يلحق به لا عن ذا جرم ان زيدا قايم فاحفظه ومن جملة
ما يتوهم انه الشباعه قمت كما انك قايم وليس من الشباعه
لتعيين الفتح لان ما زايدة غير كافة التزموا زيادة ما
مع الكاف الجارة لئلا يشتبه بكان قوله جاز العطف على
اسم ان الظاهر فجاز لسير تبسط بما قبله وكانه حفظ كتابة المتن

واعوض عن الربط واختلف عبارات النحاة فجعل بعضهم
المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان
ورجح المص الاول وتبعه الرضى واوضحه **قوله** حيث يكون
مع علمت بتاويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد
بان مفعول علمت فى تاويل مفرد فكيف يوجب كون
المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه فى
تاويل الجملة ولم يجوزه السيرافى العطف على محل اسم المفتوحة
اصلا **قوله** دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث
جوزوا العطف فى المفتوحة مطلقا واما باقى التوابع
فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمى والزجاج والفراء
وسكت غيرهم عنهما والكل عن البدل ايضا والجواز هو
القياس **قوله** ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جوازه
قال الشيخ الرضى والكسائى مع باقى الكوفيين والفراء حاكم بين
الفريقين فقال اسم ان ان كان غير معرب لفظا جاز العطف
على محله لان كون شئ واحد من الاسمين متغايرى الاعراب
تغايرا ظاهرا مستنكر بخلاف كونه خبرا عن اسمين غير ظاهرى
الاعراب فانه ليس تلك المثابة من الاستنكار وليس
بناء عدم الجواز فى ان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد فى اثر واحد لان العامل فى خبر

ان عنده

ان عنده ما كان قبل دخولها وما ذكره المص مسندا الى المبرد والكسائى
لا يوافق كتب النحو هذا ولا يذهب عليك ان عبارة المتن
توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائى
فى مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان
فى انتفاء اثر البناء مطلقا بل فى قسم من البناء بان يكون المبنى
هو الضمير فالواضح تركه فى بينصرف الخلاف والمثال لكلاهما الى
الحكم **قوله** ولكن فى جواز العطف على محل الاسم لذلك خلافا لبعضهم
قوله وهو لا ينافى المعنى الاصلى لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده
قوله ولا يجوز فى ساير الحروف المشبهة بالفعل العطف على
اسمها خلافا للفراء **قوله** اذا فصل بينه اى بين الاسم الخ و
ذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور
او ظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار لزيد قايم ولا يدخل
على الخبر الماضى المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف
النفى ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو المصاحبة
المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لضيعته وقد يتكرر اللام
فى الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل
ويدخل على ان اذا قلبت همزته هاء فيقال لهنك قايم كذا
فى الرضى **قوله** واختاروا تقديم ان دون اللام اه اى رجحوا العامل
فى التقديم لشرف العامل على ما ليس بعامل اولان العامل

يستحق التقديم على معموله حرج الرضى بالثانى ويمكن ان يقال اختاروا
تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لا وجهم عملها والغاء ان قوله لفوات
بعض وجوه شبهها مع الفعل ولعدم لزومها واختصاصها
بالاسم ولكن ادراجه فى فوات بعض وجوه شبهها مع الفعل
قوله ولهذا لم يذكر صريحا اى لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال
صريحا ولم يقل وتجوز اعمالها بل اشير اليه فى ضمن جواز الالغاء
والكوفيون يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الاسماء
لا يظهر فيه اعراب لفظى هذا لا يغنى عن اعتبار طرد الباب
كما هو ظاهر العبارة فالاحسن مقابلته لطرد الباب
اى من الافعال التى هى دواخل المبتدا والخبر لا غير ادرج
لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين فى التعميم لما اعترض
به الرضى على المص حيث قال قول المص وتجوز دخولها
على فعل من افعال المبتدا ليس بوجه والاولى ان يقول
واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ المبتدا
فتأمل لا نقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل
من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو
فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال وجواز دخولها
على الاسم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا
اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدا لئلا يتوهم

اختصاص

اختصاص دخوله بمثل ان كان زيد لقائما وان كان
قائما لزيد قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان
يزينك لنفسه وان يشينك لهيه ويلزم دخول اللام
على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا تدخل
مع الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان
فانه يدخل على الجزء وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى
ما بينهما وقيل ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل
فى المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام فى المثالين
شاذ اعلم ان الكوفيين انكروا ان مخففة وقالوا انها
نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده البصريون
بان اللام لم تجئ بمعنى الا والا لجاز جاءنى القوم لزيدا
ويعقبه الرضى بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء
ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفى
او معنى النفى ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة اعمالها
فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها
قوله وتخفف المفتوحة كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة
بالمكسورة فى الكثرة او فى كونه مقتضى كثرة الاستعمال
والثقل قوله وان كلا لما ليوفينهم اللام جواب القسم ولام لما
لام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين

كذا في الرضي قوله وصدره مشرق اللون كان ثدياه حقان
الشرق بمعنى اضاء والثدي ويكسر خاص بالمراة او عام
ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كما
ذلك في القاموس والظاهر حقتان وستراى انه مثل خصبان
ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى
ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته تاويلا بفرقتين
لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي
او لبيان حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم قوله واذا
لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان
المخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة
المكسورة في انها تلغى وتعمل ولا يلزم بترجيح شيء
عليها بالاعمال حتى يرفع بتقدير اعمالها في ضمير شان
مقدر كما في ان المخففة قلت ان قد يعمل وقد لا تعمل
وكان لا تعمل في اللغة الفصيحة وهي المرادة بالاستعمال الافصح
فهي في تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا تعمل اصلا
قوله ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي
اليه كما كان في ان المخففة وهي الموافقة لعبارة المتن
هنا حيث قال بعينها وتخفف ويعمل في ضمير شان مقدر
وههنا تخفف وتلغى على الافصح ولعبارته في بحث

ضمير الشان

ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا
خففت قوله فنقلت كسرة الهمزة قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك
قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد و
التحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعتقد
خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك اه فسره الهندي
بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين
للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت
ما فات وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك بمعنى
انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع
بايراد كلام دافع للتوهم قوله واللفظي قد يكون نحو
جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ هذا المثال مما اثبته الرضي واحكم
القران حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن
اكثر الناس لا يشكرون ولا ينافيه ما في القاموس بصلاحيته
حيث قال ولكن وتخفيف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك
والتحقيق مما لا يلتفت اليه وينبغي ان يعلم ان الكلامين
المتغايرين لا يجب ان يتضادا وتنافيا حقيقيا بل
يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة فان عدم التشكر
لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللايق ان يشكروا قوله
فالجزان منصوبان على المفعولية لا فرجه على هذا التخصيص

اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه
مختلف فيه فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي
نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية فالاوجه
ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواقع
وجوب حذف كان عند الكسائي ومن مواقع حذف عامل الحال
وجوبا عند المحققين قوله وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء
في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل
كزبير ابو قبيلة قوله ورافع الصوت دعوة رواه الرضي رفعه
قوله لعل ابي المغوار في القاموس رجل معا وربين المغوار
بكسرهما كثير الغارات قوله او كان اشتهر ذلك الرجل بابي
المغوار بالياء يجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ومنه
ما وقع في كتب بنو علي رضي الله عنه على كتبه علي ابن ابي طالب
قوله والا فلا وجه الى التأويل بعدما جزم بوجود الجر بها
وحكم بشذوذه الجزم بوجود الجر يبعد هذا التأويل
والحاجة الى التأويل لئلا يقال الجر بعد الاستعمال فيه مع
انه لا يستدل الا بهذا البيت الواقع في عقيلي قوله العطف
في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف
الى المعطوف عليه او تميل العامل الى المعطوف قوله
كما ذهب بعض النحاة الى ان بل التي بعدها مفردة ما هو المثبت

في الكتب

في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه الا انهم بعض الاخر فلم تعثر
عليه قوله فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلق الجمع
فالمعنى لافادة الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع
الواو وجزء من الموضوعات البواقي قوله وليس المراد
اجتماع المعطوف ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين
بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى فيه
في الحكم ليشمل زيد وعمرو انسانان فقولك جاء اي زيد
وعمرو اي حصل الفعل من كليهما قوله قولك مبتدأ لا خبر له
لان قوله اي حصل تفسير جاء اي زيد فهو بمنزلة عطف
البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي غير تام فانه
قال فقولك جاء اي زيد وعمرا وثم عمرا وفعمرا اي حصل
الفعل من كليهما بخلاف جاء اي زيدا وعمرا اي حصل الفعل
من احدهما دون الاخر فاخبر قوله بخلاف الى اخره ففعل
الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر عليه قوله
والفاء للترتيب بغير مهلة فان قلت مع الترتيب
انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف عليه
قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشمل على معنى الجمع فلا
حاجة الى قوله للترتيب على معنى للجمع مع الترتيب مع انه
بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب

نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع
وانتشار الى خلل عبارة المص بقوله بغير مهلة ونبه على انه
فات منه قيد لا بد منه لا تقول يفهم من مقابلته مع قوله
وثم مثلها للمهلة لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام
قوله مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان لترتيب
واحد بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا
عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان
تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه
وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله
والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة
من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة
في حتى اقل قوله على رجالتهم على وزن العلامة جمع راجل
لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس قوله هكذا في بعض
الشروح ذكر الرض في بحث حتى الجارة انه لا يجوز في
العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقي له
وكانه لم يتذكره الشارح رح في هذا المقام فتمسك ببعض
الشروح وقوله ومن هذا ظهر اه رد على الحواشي الهندية
محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرض تمثيل للجزء
حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول

حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل
في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه
لانه قال الرض في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب
ان يكون جزءا مما قبله نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه
بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان
يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار
انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرض ويصح باعتبار انه صار
بمنزلة جزء الليلة لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه
الهندي فلا منافات بين نفي الرض وتصحيح الهندي فاعرفه
ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى
عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى
لتفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او
ضعفا بحيث صار مغايرا لساير الاجزاء فارجاع الكل
لا يصح ان يدخل على الغير الجزء لان عطف غير الجزء على
الكل لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى
المص في هذا المقام باقل ما لا بد منه فلم يقل او للامور له
غير نظر في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين اذا
تنازع الفعلان قوله اي غير معين عند المتكلم هذا في
او للشك اه او للتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام

فهو لمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك
بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجرى في ام وبهذا اندفع
انها في لا تطع منهم اثما او كفورا للطلب الامرين لانه لو سلم فالكلام
في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جائز في ام واما ما اجاب
به عنه فلا يرفع الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين
مبهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه
ليس احد الامرين مبهما عند المتكلم قوله لازمة لهمزة الا
ستفهام اي غير مستعملة بدونها لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه
فاللازم بمعنى غير المفارق وتستعمل كثيرا في كتب العرب بهذا
المعنى وكون اللازم جاز المفارق انما هو في اللازم الميزاني
قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه
بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم
وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد بالاستواء في الاعراب
او الكسر ولا يستقيم لانه ينتقض بمثل اقام زيد
ام عمرو قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة
لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال
المراد انه في وضعه كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه
تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان جوابه بالتعيين

الخ

الخ واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم
ان سواء خبر مبتدا هو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي
سواء انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدا لان
المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والاسم
الصريح اولى بجعله مبتدا من اسم هو في صورة الفعل و
يتجه ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة وام
لم تبقيا على حقيقتهما بل استعير للاستواء ولهذا لم يجز سواء
سواء على اقمت او قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدا محذوف
اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل
مصدر وقوله اقمت او قعدت في معنى الشرط اي ان قمت
او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط
واستعارة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة وام للشرط
الذي هو للشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك
بعد ان وانه لا يحسن ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة
ويلتزم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال اوله على اعتبار
معنى الشرط فتبديله بالمضارع تقوية للقرينة قوله لان
ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا الكلام في عدم عده ضعيفا مطلقا
اما في عدم ضعيفا بالاضافة الى الافصح فنظر قوله وقد يجاب
بنفي كليهما اما اعتراض على المص بانه لا ينحصر الجواب في التعيين

او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا
ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول الاجابة
انعام المسؤول لا رد السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطئة
لمعتقده لا اجابة سؤال فالجواب بالتعيين دون نفي
طلبيهما وح الجواب الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين
ولا يخص نعم ولا بالنفي الا ان يقال لا سائل لنفي طلبيهما
فتأمل **قوله** والمنقطعة كبل في الاضراب اه هذا هو الاكثر
وقد تجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله
تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا وكان ما بعدها
مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوي
الظلمات والنور واعترض على قولهم انها لابل ام شاء
انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا
على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستانف
وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف
بل يكون حرف استئناف والكلام على تقدير عده من الحروف
العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير ليس كذلك غير شاء
ام شاء وقال ويتجه عليه انه يئول المنقطعة ح الى المتصلة
وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء
كان بالترديد كما قال فيشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه

كان يقتصر على الشاء وعلى التقدير بينه وبين ام المتصلة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار
بتا وبل القصة وجعله عطف قصة على قصة يسمى مقام
الاضراب وايضا يجوز ان يقال بل اهي شاء بقولنا بل
الشك والتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار
عن الشك والتردد فيه **قوله** وعن الثاني ان الواو الداخلة
على اما الثانية لعطفها على اما الاولى هذا من مخترعات الشارح
اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو
لعطف احديهما على الاخرى بجعلهما كحرف واحد يعطف به
ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن
اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف
الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب
والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ودفع الالتباس
بغير العاطفة حتى قبل التنزل امافيها دون لكن للزومها
مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن **قوله** فالحكم ههنا للمعطوف
بل للمعطوف نفيا على لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت
كما قيل لا لا يثبت له بذكرها حتى يكون لا للمعطوف عليه
بل بذكرها ينفي عما بعد فيكون لا لما بعدها **قوله** حروف التنبيه
الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات

وضعت لغرض التنبيه فالا يليق ان تجعل من قبيل حروف الزيادة
قوله تصدر بها الجمل كلها اما ولا يكون الا فى صدر الكلام سوى
ها المتصلة باسم الاشارة فانها يقع حيث يقع اسم الاشارة
واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهى فى صدر الكلام
نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل
بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق
وعن القسم نحو ها الله ذا نعلم لعمر الله ذا قسما وفى الصحاح
يعنى اما والافعال اما تحقيق الكلام الذى يتلوه تقول اما
ان زيدا عاقل يعنى انه عاقل على الحقيقة دون المجاز
واما الاخرون يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا
قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم
ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وح يناسب ان يجعل ما
بعدها مكسورة فتأمل قوله حروف النداء ويا اعمها استعمالا
لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا
اى وفى الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها
القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلام النحاة اعلم ان
يا لما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون
محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها
ولا ينادى اسم الله والاسم المستغاث وايها وايتها

الا بها ولا يندب الا بها او بوا كذا فى القاموس قوله نعم فيه
اربع لغات المشهور فيه فتح النون والعين والثانية
كسر العين وهى كنانية والثالثة كسر النون والعين والرابعة
نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا فى الرضى
قوله فلو قال احد يا زيد اليس لى عليك قال الفاضل الهندى
ومنه ما ورد فى حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عم
ولو كان على ابيك دين مقضيه اما كان يقبل منك فقالت
نعم فقال النبى عم فدين الله احق فانه ايجاب للقبول
لا تصديق للمنفى قوله واى اثبات بعد الاستفهام يعنى
بحرف اذ لا يجاب بشىء من حروف الايجاب عن الاسم بالاسم
ووجهه غير خفى على متأمل حقق قوله ويلزمها القسم استعمل
اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان يقول ويلزم
القسم ويقول اى والله واى الله بحذف حرف القسم و
نصب الله الا اذا كان قبله كلمة هاء التنبيه نحو اى ها الله
ذا الا انه مجرور لا غير لنيابة ها مناب الجار وفى ياء اى ثلثة
اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء
الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم فى كلمتين اجرائهما
مجرى كلمة واحدة كما فعل فى هاء الله وهذا ايضا من
خصائص لفظ الله قوله لمن قال هو فضالة بن شريك

قوله من خوى جهتين في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والخزانة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقاصد
قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل بوجب ذلك البيان كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضى وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم تفسر شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسما كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال
قوله وتلك اي زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا للتنبيه نحو الا ان قام زيد
قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون تنزاد مع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بقلة زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لان الزيادة بمعنى لو والقسم حتى يلزم قلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم فيجعل الواقع بعد لا مقابلا للزيادة ووجهه خفي ووضح منه موضع لزيادة

ان لم يد

ان لم يذكروه قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم ويرعى وارق السلم العطو التناول ورفع الرأس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعدو يتطاول الى الشجر ليتناول والناظر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس قوله وحلت قبلا قسم وان كثرت قبل القسم الذي جوابه نفي لا فعل للايذان بان جوابه نفي نحو والله لا فعلت قوله في بئر لا حور سرى وما شعر الحوار المهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع وانه نعى فقال الحور جمع حائر قال الجوهري الهلكة الهلاك في القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفي شرح الابيات اخره بافكه حتى اذا الصبح خير فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبهة على ذلك لكن لا ينفعه هذا والمراد بالافك الانطراق والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة لان لها اثرا في الكلام وهو كف بالحقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكلام وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضى والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا الزائدة بعد العاطفة

على النفي وفي من الاستغراقية ويرون تاثيرها لفظيا
لكونها مانعا من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا
لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح
مسفر اذ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يفوت
اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست
كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد قائم لا يفهم ان المقصود
تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يقدر لان اسم محكم عليه
بزيد قائم وفي حيثما تضربه تجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام
بدون ما وهو السببية الاول للثاني اذ لا يفيد حيث بدون
ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف
المباني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ **قوله** فهي تفسير
لكل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير الغير ما
في معنى القول **قوله** اي بفعل متقرر في معنى القول اه اشار
الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري
يستعار لارادة الظرف نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى
هو الشايع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل
القلب مبنيا للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية
اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا
اعتبارية **قوله** مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول فقوله مختصة

بما في

بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول لا انه بتغيير
نفس اللفظ في معنى القول الا انه جعل الرضي ما في معنى القول
القول الغير المصرح حتى جعل القول المقدر من مقولة ما في
معنى القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** نحو قوله ان اعبدوا الله
تفسير للضمير في به اشار الى وجه قوله فهي لا تفسر في الاكثر
الا مفعولا مقدرا اه بين ان قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا
مذكورا والى من تمسك بالاية في انه تفسير قول الصريح يعني منه
ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن قال الرضي تقديرا
مرتني به امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون اعبدوا الله
بل قوله لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ان الصريح
القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور قال الرضي
وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما
قبلها بل يتم الكلام بدونه فلا تحتاج اليه الا من جهة التفسير
للمبهم المقدر فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا
المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في
قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا الاية على مذهب سيبويه
قوله او تقديرا نحو فعلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع
الظرف بعد اما فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر

بعد ما لتوسعهم فى الظروف فنحو هلا يوم الجمعة زرتنى يوم الجمعة
فيه منصوب بزرتنى قوله فالهمزة اعم تصرفا تمييز اعنى نسبة
الاعم الى فاعله اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى
ملابسة لانه يعتنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة
اى الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل فى مواقع لا تدخل
فيها هل وكلما يدخل يتصرف فى الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء
فهذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغى ان يراد بالاعم
الاعم من وجه لان لهل تصرفات ليست للهمزة قال الرضى وتختص
هل باحكام دون الهمزة وهى كونها للتقرير فى الاثبات نحو
قوله تعالى هل ثوب الكفار اى الم يثوب وافادتها فائدة
النفى حتى جاز ان تجئ بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى
هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المذكورة
للنفى فى خبر المبتدا والذى بعدها هل زيد بقائم قوله بادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو يعنى الهمزة لعراقتها فى التصدر
لا يدخل عليها العاطفة بل هى تدخل عليها وتدخل على هل
قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من
غزية وقوله هذه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمنى وتقوله
السلام عليكم ثم فهل تلتفت الى والهمزة لا تجئ بعدها وسائر
كلم الاستفهام كذا فى الرضى فاعلم ان هذه الصورة ايضا

من موجبات

من موجبات كون هل اعم تصرفا قوله واعلم ان المشهور لولا انتفاء
الاول الخ ذهب المحقق التفتازانى الى ان لو موضوعة كذلك وكانه
خالفه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد فى الوضع قوله وما كان
حصوله مقدرا فى الماضى كان ينبغى فيه ان التقدير لا ينافى الوجود
بل يعم الموجود والمعدوم كما حققنا فى محله قوله فيلزم لاجل
انتفاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء
اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعين قوله وكون انتفاء
الاكرام سببا لانتفاء المجئ فى زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن
هذا الاستعمال يوم المص ان لولا انتفاء الاول لانتفاء الثانى
قد صرح المص بسبب تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب
والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء
السبب انتفاء المسبب ووافقه الرضى فى الدعوى وزيفه
الدليل بان الشرط لا ينحصر فى السبب واستدل على دعواه
بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم
فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله اى فى موضع
يليق اى يقع فيه منطلق اراد ان يبين وجه انه بعد ان
الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت
موقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى
اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغو

لدلالته لو على ما ضوية وبان المراد موضع منطلق قبل دخول
لو فان قولنا انك منطلقا اذا دخل عليه لو وجب وضع
انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلقا بتقدير
المنطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب
لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة
وتحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة
او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون
جملة اسمية خلافا للزمخشري **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام
اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في اه دفع
لاعتراض الهندي انه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا
او مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان زمان
اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام
ولا يخفى ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب
الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح
والهندي صحح بتضمن التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم
القسم داخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان
تنزيلا لا حقيقي والمكان المبهم لعدم ظهور كونه مكانا
كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينصب بتقديره بلا ظرفية
قوله واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط

قال الرضي

قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من المبتدا لم يدخل عليه نواسخ
او دخل وانما قال تقديم غير الشرط لان الاحتراز به عن توسط
بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز
عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا حاجة لقوله
على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اي لزم
القسم جعل لزم ضميره للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه
لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب اه يدل على انه
جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب
للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه **قوله**
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محل فيه انه
اذا كان الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم
كونه مجزوما وجوابه انه تكلف ويقال اراد صحة كونه
مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم **قوله** وللشرط لكونه
مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب لمجموع القسم وجوابه
لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان
جواب القسم معنى الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار التقديم
والجواز لكليهما على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم
على جواز الفاء القسم في الذكر وفي قوله انا والله ان تاتني
اتك تقديم الغير مقدم على الفاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني

بهذا مثالا لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط
على ترتيبه نظرا لان التقديم كما انه مقدم على جواز الفاء القسم
على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني
فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز
اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثال
انا والله اه وان اتيتني والله اه فهو على المعنيين باعتبار
التقديم على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى الاول على غير
ترتيب اللف باعتبار الفاء القسم واعتباره وعلى المعنى
الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغاية فكلمة
مما تحجب منه النظار وتخجل من نظره عن الاحاطة بمقصود
الفاظ وقد بلغني نسخة لا يتجه عليه شيء وكانه اصلحه
بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا من عنده والاولى
والانسب ببيان الكلام جعل ضمير ان يعتبر راجعا الى
القسم لا في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه
اول الكلام **قوله** وان اتيتني والله تحتمل العطف على قوله
انا والله اه فيكون مثالا لتقدم الشرط وتحتمل العطف
على قوله والله ان تأتني فيكون في خبر انا ويكون مثالا
لما افاده منع الحلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط

او غيره

او غيره من تقديم الشرط والغير معا **قوله** وانما اورد في هذا
المثال الشرط بصيغة الماضي اه نص على ما اثبت راليه
التسهيل المالكي **قوله** اختلاف بين اعتباره اي اعتبار
اللف والنشر **قوله** او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدرة
كملفوظة مطلقا المقدر في الصدر كملفوظة والمقدر
في وسطه كملفوظة فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر
اول الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم مختار البيون
قال الرضي في بحث ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم
اكثر من ان ضربتني فاكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط
يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة
ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير
الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء
او اذا الا ان يتوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم
انه قد تقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر
الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل الفاء
على اداة الشرطية لجزائيته واما ان يلغى فيجعل الجزاء
للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط
فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري
ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم الشرط ح

كذا في التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي وقد تحذف اما
لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان الفاء امرا
او نهيا وما قبلها منصوبا به وتفسيرا له فلا يقال زيدا
فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا فما وقع
في توجيه ما في اوايل الكتب من قولهم وبعد فان الحمد
لله بتقدير اما فمن عدم تقدير التقدير كما ينبغي
قوله والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها
وسببيته الاول للثاني ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط
مع انه يقال زيد حين لقيته فاكرمك واذ لقيته فانا
اكرمه ولاذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها
بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى
الشرط وانما جاز ايلا المستقبل في الظرف الماضي
وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض لزوم
وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال
المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية صارت لازمة
لها كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** مما في حيزها اي حيز
فانها هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض
بجزء مما في حيز اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان
في حيز اما معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخر وفي قوله

جزء مما في حيزها مطلقا اطلاقا فحل اذ لا يجوز في اما زيد
فمنطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق واما
فانا منطلق يوم الجمعة **قوله** وهذا مذهب سيبويه
قال الرضي وتبعه المتني هذا مذهب المبرد واختاره
المص **قوله** عملا مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا
وقدر عملا بمعنى معمولية وتقديره ظرفا اي زمانا مطلقا
اوضح وابعد عن التكلف **قوله** واما تقديره على تقدير الرفع
اه رد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا
لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار
بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه
لا يجوز الا على ذلك وهو جعله تقدير العايد اي منطلق
فيه وجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير
ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون
وجعل هذا الايراد فوق التقدير الذكر ولا يخفى انه يرد
على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد
فمنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع في اما يوم الجمعة
فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة
فزيد منطلق اعلم ان مهما تكون بمعنى ما لا بفعل سوى
الزمان صرح به المغني فمعنى مهما تكن يوم الجمعة ما يكن

يوم الجمعة فتى تكن ضمير الى مهما لا بد منه فح لا يصح تقدير
اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربط يكن زيد
وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة و مهما يذكر زيد الاعلى
جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اى وقت يكون
زيد فيه وح لا بد من تقدير عائد اليه فى الجزاء ايضا
فقولنا اما زيد فمنطلق فى تقدير ما يكن زيد فيه
فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشرى
فى تفسير قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال هو افتراء
على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضى
وتعقبها المغنى بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك
لشهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر فى مهما
هو المذهب الاول قوله وجوازا ما يوم الجمعة فزيد
منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر الخ عدم جوازه
بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت
جوازه مرجوحا بتقدير العائد قوله يقول الشخص
فلا ينفضك فتقول كلا اه هذا ردع للمخبر ونفى لخبره
وقد يكون بيان لكون ما اوتى به المتكلم منكرا كقوله
تعالى واتخذوا من دون الله آلهة فيكون لهم عزا كلا قوله
وقد جاء اى كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب بجواب القسم

نحو كلا

نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو قوله تعالى
كلا بل تحبون العاجلة لانه مختصة بالاسم فلو لم يقيد
لم يصح قوله يلحق الفعل الماضى وهذا اتم مما قال الهندى
احترز عن المتحرك لانها لا تلحق لتأنيث المسند اليه بل
لتأنيث نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه المنع وان لم يعد
تاء التأنيث المتحرك من الحروف ولا علامة التثنية والجمع
فى الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها حروف
فى اللغة الضعيفة تبعا لبيان حكم تاء التأنيث فافهم
قوله لتأنيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما فى الجموع
المنزل منزلة المؤنث بالتاء قوله فان كان اى المسند اليه او
المعنى وان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقى او المعنى
فان كان المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقى قوله اى انت
مخير بين الحاق تاء التأنيث ومنع عدمها او فهو مخير اى
لحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال والاولى
جعله اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها
ذكرت اه لا يدفع كون ذكرها مستغنى عنه فالاوجه ان
يقال المتبادر من قوله و يلحق الوجوب فاستغنى منه الظاهر
الغير الحقيقى قوله اى جمع المذكر والمؤنث فى مثل قاما
الزيدان الخ يعنى الضعيف حين الاسناد الى الظاهر

لا مطلق كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان
ظاهرا غير حقيقي تمحض لصار مفيدا لكن باكثر مما ينبغي ان يقصد
لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي
قوله اي ادخلته نونا اطلاق النون ليس على ما ينبغي لانه
ادخال النون الذي تسمى تنوينا قال في الصحاح نونت
الاسم تنوينا والتنوين لا يكون الا في الاسماء، فتثنى مابه
بنون التثنى لا يقال لو جاز المضروب اذ ما به ضرب زيد
فليس بيانه تنوين التثنى بل هو النون الداخل قوله
نون ساكنة اي بذاتها ان اراد بالساكن بذاتها ما يكون
ساكنا اذا لم يكن موجب للتحريك فكل نون في اخر المعرب
نحو يحسن وصايم كذلك وان اراد معنى اخر فليبين
حتى يتكلم عليه قوله فلا يضرها ليرجع الضمير الى تعريف
التنوين ولما نه اراد بذلك الضمير عبارة التعريف قوله
وهي سالمة اه هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظهور
ان المراد هو كلمة لان الكلام قسم الحرف يمنع ذلك التحول
قوله يتبع حركة الاخر ان اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل
فيه تنوين قايمة وبصري واخ بل المراد بالاخر بل المراد
بالاخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان
الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره منوي

لكنه

لكنه ينتهي به التكلم قوله لا لتأكيد الفعل تخرج نون التأكيد
الخفيفة لو قال بدل قوله لا لتأكيد الفعل للتمكين او التنكير
لاستغنى قوله لان المتبادر من لحوقها الاخر انه فيه
بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه
ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف باسقاط
الحركة ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق
قد عرفت ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب اخراج
تتبع حركة الاخر نون التأكيد ايضا قوله فهو الدال على
ان مدخوله غير معين قال الرضي قيل هو مختص بالصوت
واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح
تنوين صه للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلام
ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل
والوقف قوله اي اسكت السكوت الان لا يمكن طلب
الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله
اذا ما لم يفرغ الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه
الاقدام به فقوله اي اسكت السكوت الان من نحوه
معناه اسكت سكوتا تاما متصلا بالان قوله لزالت
العلمية والتأنيث قال الزمخشري تاء مسلمات ليست
متمحضة للتأنيث ووجودها تمنع تقدير التاء،

وايضا فلا محالة مسلمات على منصرف **قوله** وذلك الترديد
من اسباب حسن الالف فسمي تنوين الترنم لذلك لان
الترنم حسن الغناء ومن لم يثبته لما ذكره قال سمي به لان
فيه ترك الترنم **قوله** وعوض عن الالف عند التنغيم بنون
التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين
بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع
قوله كما في قول الشاعر وهو رؤبة في القاموس وتحريك
عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب و
اضطرابه والقاتم الغبار المرتفع والاعماق جمع العمق بالفتح
وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب
الرياح والمشتبه الاعلام التباس علامات يعرف بها
الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة
مغبرة الاطراف مشتبه الاعلام سلكت **قوله** واما التنوينات
الاخر فخلا عن اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل اذ الظاهر
ان التنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة
لغرض المقابلة وجعل التنوين والالف حذف المضاف
اليه و والالف الجمعية كالتنوين بعيد ففي قول المص
وهو للتمكين والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ايضا
مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم

في معرض

في معرض الموضوع له **قوله** وخطا بحذف الف ابن وباقي
ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف
بالابن المضاف دون المجرد فما بينهما لقلة قاعدة و
ضعفوها على خلاف قاعدة العربية **قوله** وكذلك قولهم فلان بن
فلان اه في الرضي وطامر بن طامر وهي بن بي وصل بن ضل
لانه عبارة عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان
يدخل فيه كل فجه من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس
طامر بن طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل
بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن بي كلاهما على وزن
اني من ولد ادم ذهب في الارض لما تعرف سائر ولده فلا
يحس منه اثر **قوله** ان في حذف همزتها فانها لا تحذف
حيثما كان لئلا يلتبس بنت في مثل هند ابنة عاصم
فيه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة
فالوجه ان يقال لم تحذف الف ابنة لان طالب التخفيف
يكفيه وجود بنت فاستعمل ابنة لم تجز له حذف الالف
للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنت **قوله**
نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعض من
الثقيلة ومدلولها بعض مدلوله **قوله** لانها مبنية والاصل
في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المنقلبة بحذف

نون الثانية لان الاخرا ولى بالحذف فالباقى بعد الحذف هو
الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان
المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان
كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضى فلا **قوله** والف الجمع
اى الف الفاصلة الاولى الاكتفاء بالتفسير **قوله** تختص اى
نون التاكيد الظاهر ان تختص صرتا ن لنون التاكيد فتعين
ضميرلها ومن جوز رجوعه الى القسمين نباؤ بل كل واحد
منهما فقد بعد كل البعد وينا فى الاختصاص بما ذكر كثرته
فى مثل اما تفعلن والاولى ان تجعل فى سلك ما تختص
وزاد الرضى التخصيص **قوله** نحو اضربن بالتخفيف واضربن
بالتشديد يغنى عن هذا التفصيل قوله احترازا بالتخفيف
والتشديد فى جميع هذه الامثلة **قوله** فلا يقال زيد ما يقومن
الا قليلا فى مجيئها مع النفى بالنظر انما دخلت النفى بلا لشبهه
النهى حتى قيل مجيئها فى النفى بلا المتصلة قياس عند ابن
جنى بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا فى الدار
تضربن والمراد ما يشمل المجهد قال سيبويه يدخل بعد لم
تشبيها بلا النهى فى الجزم **قوله** ولزمت اى نون التاكيد
فى مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة
الجواب فى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندى

من ان

من ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم
بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب
تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه **قوله**
اى الشرط المؤكد بما سواء كان التاكيد لازما كما فى حيثما
واذ ما وجايزا كما فى متى واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط
ايضا **قوله** ليدل على الواو المحذوفة وفى لا تخشون ليطرد
وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة **قوله** ان اشترط فى التقاء
الساكنين على حده ان يكون الساكن فى كلمة واحدة وح
لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف فى اضربان واضربنان
وسيعلم والحق انه لا تردد فى اشتراط ان يكون الساكنان
فى كلمة واحدة والمشدد فى التثنية والجمع المؤنث نزلت
منزلة المتصلة **قوله** وهو الواحد المذكر غايبا كان او
صيغة المتكلم **قوله** بمنزلة الاستثناء عنه اى عن الحكم
بفتح ما قبلها وذلك ان تقول ما قبلها فيها مفتوح ايضا
لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها واقعة بعد
الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول فى التثنية
والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيانه انك تثبت الالف
فى تاكيدهما بالنون المشددة فح لا يكون المقصود الاستثناء
قوله فانه يجيز التقاء الساكنين على غير حده ولانه تنزل المخففة

منزلة المشددة لكونه فرعها ومن المجوزين ذلك الالحاق من
يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف
ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين
على غير حده والكاف في مثل لا تضربان بالحاق نون
الوقاية واضربان يعمان بادغام نون الخفيفة في
نون المفعول لان المشددة ليس مع المدة في كلمة
واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة
كما في المشددة والف التثنية **قوله** وغرضه من هذا
الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قاله الشارحون
كلام لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق
بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المونث
حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما
بان الالتقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة
والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا
بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة
مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمتصل
واراد بالمتصل ياء مخاطبة والف كما فانه يمنع من
الاعلال بالياء كما ذكره الرضي ان تشبيهها بالضمير
المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة

ايضا

ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية
لا يتجه اصلا في لا يحتاج في دفعه الى ان المراد بالمتصل
الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح رح فيما بعده
الغرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون بتشبيه
بما عرف حاله من الاخر مع المتصل الف التثنية كان
او غيرها لا الحمل على الشبه حتى يرد ما ذكره الرضي
ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني
عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان
يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل
قوله اما مع ضمير بارز لا كما انه لا ينحصر في القسمين
لانه قد يكون غائبا عن الضمير نحو ليضربن زيد
قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها
الخ يعني لم اعادت ترتيب تصريفها فانت مراعات
ترتيب المثل بها فيها تحفظا لمرتبة ما يدخل الفعل
الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهذا اولى
بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلائم الفعل فادخاله
على لاحق الاسم اولى **قوله** فيرد ما حذف متفرع
على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للتوهم في الحذف
للساكنين الان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة

Copyright © King Saud University

ايضا قوله ما قبلها تقلب الفا بقا الكتابة في
الآخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله
يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي لم تفتح ما قبلها
فكتابتها على خلاف القياس

اللهم نشكر نعمائك على قدر آلائك
واسألك ان تجعل هذه الامة
قائم المبتدا الخبر اسمائك
بخبر افضل انبيائك وخزائن
وموجبات لجزيل جزائك
وصلّ عليه بدوام
ارضك وسمائك
تمت

قد وقع الفراغ عن تحرير هذه النسخة الشريفة على يد العبد الفقير الضعيف
المحتاج الى رحمة ربه اللطيف مصطفى بن ابراهيم القرماني
وذلك الفراغ وقع وقت العشاء في البلدة الشريفة القسطنطينية
المحمية في اليوم الثامن من الصفر المبارك سنة ثمانية وسبعين
والف من الهجرة النبوية ١٠٧٨

Copyright © King Saud University